ملخص البحث

هذا بحث بعنوان : ظاهرة الهمز – تحقيقه وتخفيفه – قياسه ومقروؤه , دراسة وصفية تطبيقية – على القراءات المتواترة ضمن سلسلة مباركة فى تناول أثر حرف من حروف العربية فى القراءات المتواترة , ذلكم هو حرف الهمزة , الذى لم يحظ حرف بمثل ما حظى به من عناية , لذا صح أنه يعد وبحق ظاهرة لغوية قرائية .

وقد جاء هذا البحث ليجمع قضايا الهمزة وطرائق التخفيف القياسى لها – وهو أصل عند بعض القبائل من أهل الحجاز كقريش – فى قواعد عامة صالحة لجميع أبواب الهمز مع تقديم وترتيب الأقيس فالأقيس , بل وما جاء من هذا التخفيف على غير قياس , دونما إغفال لتحقيق الهمز – وهو أصل عند الكثير من القبائل مثل قيس وتميم – , ومنزلة هذا من أوجه التخفيف القياسى .

كما جاء هذا البحث ليؤصل للجانب التطبيقى لتحقيق الهمز وتخفيفه قياسيًا وبيان المقروء به من هذا أوذاك فى القراءات المتواترة .

كما جاء هذا البحث ليؤكد على أن كلًا من التحقيق والتخفيف السابقان , يأتى استحسانًا فى الغالب وواجبًا فى بعض المواضع , وأن اليد الطولى فى تقديم هذا أو ذاك ترجع إلى أهل الأداء المتقنين .

كما ناقش هذا البحث – بموضوعية – أقوال علماء اللغة والقراءات فيما ذهبوا إليه فى أوجه الهمزة من تحقيق أو تخفيف قياسى , وبيان الوجهة الحقة – فى نظر الباحث – مدعمًا ذلك بالدليل والبرهان .

وأخيرًا فهذا البحث دعوة صادقة وأمل منشود فى التثبت والتأصيل للأصول القرآنية وكيفيات وخصوصيات أدائها , رغبة فى هداية الناس إلى القراءات المتواترة.

الكلمات المفتاحية : الهمز ، القياس ، القراءات القرآنية ، القراءات المتواترة ، الوصف التطبيقي .

Research Summary

This is a research entitled: The Phenomenon of Hamzah - its investigation and mitigation - its measurement and reading, an applied descriptive study - on the frequent readings within a blessed series in dealing with the impact of an Arabic letter on the frequent readings. Therefore, it is true that it is rightly considered a linguistic reading phenomenon.

This research has come to collect the issues of the hamza and the methods of standard mitigation for it - which is an origin for some tribes of the people of the Hijaz such as the Quraysh - in general rules that are valid for all the chapters of the hamz with the introduction and arrangement of the measures and the measures, and even what came from this mitigation without analogy, without neglecting the realization of the Hamz It is an origin for many tribes such as Qais and Tamim, and the status of this is one of the aspects of standard mitigation.

This research also came to establish the practical aspect of realizing the hum and mitigating it as a standard and clarifying what is read by it from this or that in the frequent readings .

This research also came to confirm that both the previous investigation and mitigation are mostly approved and obligatory in some places, and that the upper hand in presenting this or that belongs to the people of perfect performance.

This research also discussed - objectively - the sayings of linguists and readings about what they went to in the aspects of the hamza, from investigation or standard mitigation, and the statement of the true destination - in the view of the researcher - supported by evidence and proof

Finally, this research is a sincere call and a desired hope for verification and rooting of the Qur’anic principles and the modalities and peculiarities of their performance, with a desire to guide people to frequent readings.

I ask God to benefit me with it on a day when neither money nor children will benefit.

Keywords: whispering, measurement, Qur'anic readings, frequent readings, applied description.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، ومن تبعهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين وبعد

فإن نعم الله على خلقه عديدة ، وفضله عليهم عظيم ، إذ أنزل عليهم القرآن العظيم ، دستوراً ومنهاجاً ، وقائداً وموجهاً ، ومن تمام فضله إنزاله كتابه الكريم على سبعة أحرف ، تيسيراً على عباده ، وتسهيلاً للوصول إلى مراده .

ومما لاشك فيه أن أحق ما صرفت إلى علمه العناية ، وبُلغت فى معرفته الغاية ، هو كتاب الله ، وهو أفضل مما سواه من كلام ، وعلومه أفضل من كل علم عداه ، ومن أجل هذه العلوم علم القراءات ، وما يتعلق به ، من علم الأصوات ، ودراسة اللهجات المختلفة فيها ، حيث إن أحداً لايمكنه إلا أن يؤكد على أن الأصوات تشكل قيمة وأهمية كبيرة فى دراسة اللغة ، بل هى الأساس لكل دراسة لغوية ، سواء أكانت هذه الدراسة نظرية أو تطبيقية ، صرفاً ، أم نحواً ، أم دلالة ...، بل أصبح من الحقائق التى لاتنكر ، أن الدرس الصوتى عند العرب من آصل الجوانب االتى تناولوا فيها دراسة اللغة ، ومن أقربها إلى المنهج العلمى ، ذلك أن أساس هذا الدرس يبنى على القراءات القرآنية[1] .

ومما لاشك فيه أن قراءة القرآن الكريم هى التى أوحت إلى علماء العربية قديما ، تأويل أصوات اللغة ، وملاحظتها هذه الملاحظة الذاتية الدقيقة ... ، بل غدت كتب الاحتجاج للقراءات وبها ، إلى جانب غيرها من الكتب التى تعنى بالقراءات القرآنية ، مصدراً زاخراً بعلم الأصوات اللغوية ،فضلًا عن أنها جاءت بآراء سباقة فى الدراسات الصوتية ... ، ولاتزال نتائج أفكار هذه وتلك ذات بالٍ فى الدراسات اللغوية الحديثة .

لهذا صح القول أن دراسة الأصوات المفردة – بمعرفة مخارجها وصفاتها – وجدت عند القدماء بطريقة تفصيلية دقيقة يحتاج إليها دارس اللغة والقراءات على السواء ، وذلك لإظهار قيمة الصوت النطقية للغة ، وما تحمله من سهولة وخفة فى النطق فضلا عن جمال فى الأداء وروعة فى الإلقاء ، ومواطن التأثير الوجدانى .

وللتغيرات الصوتية الخاصة ، أو التى تعترى بعض الأصوات أو الحروف ، ظواهر خاصة ، ومن أهم هذه الظواهر ظاهرة الهمز وتغيره ، تلكم الظاهرة التى أخذت أُمعن النظر فيها كثيراً ، بعد إيمانى بأن الهمز حرف صعب جلد قوى بعيد المخرج ، شغلت قضاياه علماء العربية قديماً وحديثاً

---

(١) ينظر فقه اللغة د . عبده الراجحى /١٣٠.

وحظيت باهتمام خاص على كل المستويات اللغوية ، وللعرب فى كل مستوى من هذه المستويات آراء وتحليلات وتفسيرات .

وكان من نتاج هذا الإمعان أن رأيت صوراً عدة للهمز وتخفيفه رغبة فى السهولة وأملا فى التيسير ، كما رأيت أن السهولة هذه قد تكون أحيانا فى النطق بالهمز وأحيانا تكون فى تحقيقه ، ورأيت هنالك أثراً للقواعد الصوتية إلى جانب بعض الآثار الصرفية ، وكأنى بين أمرين أساسيين هما القياس والسماع وأثرهما فى معالجة هذه الظاهرة .

كما راعنى ما رأيت من طعون فى بعض أوجه الهمز المقروء بها فى القراءات المتواترة، واستوقفتنى هنالك مقولة الشاطبى:

وفى الهمز أنحاء وعند نحاته يضئ سناه كلما اسود أليلا[١]

هذه المقولة التى ذكرت فى باب جمع معظم تغيرات الهمز القياسى أو الصرفى ، والسماعى ، إلى جانب بعض الأمور الأخرى كمراعاة الرسم العثمانى للهمز وغير ذلك ، حتى عد هذا الباب من أصعب الأبواب على طلبة العلم .

وهذه المقولة تعنى بإيجاز شديد أن هناك صورا عدة وأنحاء شتى لعلماء العربية فى الهمز ، وهى تعنى - من جانب آخر - أنه ليس كل ما يجوز لغة تجوز القراءة به .

كما استوقفتنى مقولة الشاطبى :

وآئمة بالخلف قد مد وحده وسهل سما وصفاً وفى النحو أبدلا[٢].

ورأيت فيها أن لأهل سما : نافع وابن كثير وأبو عمرو - ومعهم أبو جعفر ورويس من الدرة – التسهيل بين بين فى كلمة " أئمة " فى مواضعها الخمسة[٣] ، وثمة وجه آخر وهو الإبدال ياء ، وهو الذى عزاه الشاطبى إلى النحاة ، فهل يقرأ به لهم أم يكتفى لهم بالتحقيق ، كلام الشاطبى يمنعه ،وأهل الأداء يجيزونه ، وهذا ما أفصح عنه ابن الجزرى حين قال :

أئمة سهل أو ابدل حط غنى حرم[٤] .....

ومعناه : قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس "أئمة" بالتسهيل بين بين، وبالإبدال " ياءً " .

([١]) البيت ٢٥٤ من الشاطبية ، ويراجع اتحاف البررة /٢٠.
([٢]) البيت ١٩٩ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/١٦.
([٣]) التوبة /١٢ ، الأنبياء /٧٣ ، القصص /٥ ، ٤١ ، السجدة /٢٤.
([٤]) البيت ١٩٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة /١٨٢.

هنالك وقفت أتساءل ما حدود المقروء به ، وما طرائقه ، وما قياسه ، وما مسموعه ، وما له الأولوية بالذكر و التقديم فى الأداء ، فاستخرت الله أن أجمع مظاهر تغيرات الهمز القياسية والسماعية ، وسميت هذه الدراسة " ظاهرة الهمز – تحقيقه و تخفيفه – قياسة ومقروؤه – دراسة تطبيقية على القراءات المتواترة " وهى إحدى الدراسات التى جعلتها تحت كتاب الهمز فى القراءات المتواترة .

وقد جاءت هذه الدراسة فى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

أما المقدمة : فذكرت فيها بعد حمد الله والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه – أهمية الموضوع وأسباب اختيارى له ، وخطتى ، ومنهجى فيه ، وصعوباته ومشقاته ،وأما التمهيد فذكرت فيه نبذة عن ظاهرة الهمز أو مدخل إلى دراسة الهمز وتغيره ، كما ذكرت فيه نبذة عن مسألة السماع والقياس وأثرهما فى القراءات القرآنية .

وأما المبحث الأول فجاء بعنوان : تحقيق الهمز المفرد وتخفيفه بين السماع و القياس و القراءة المتواترة = أحوال الهمز المفرد وأحكامه عند القراء والنحاة وذكرت فيه مظاهر تحقيق الهمز وتخفيفه وأثر السماع والقياس فى ذلك ، وما هو المقروء به من هذا وذاك وعلل التحقيق والتخفيف مدعماً جميع ما سبق بالأمثلة الموضحة .

وأما المبحث الثانى فجاء بعنوان : تحقيق إحدى الهمزتين وتخفيفها بين السماع والقياس والقراءات المتواترة = أحوال الهمزتين و أحكامهما عند القراء و النحاة ، وذكرت فيه مظاهر تحقيق إحدى الهمزتين وتخفيفها ، وأثر السماع والقياس فى ذلك ، وما هو المقروء به من هذا وذاك ، وعلل التحقيق والتخفيف مدعمًا جميع ما سبق بالأمثلة الموضحة .

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج والمقترحات التى أفرزتها الدراسة ، ثم ذيلت البحث بقائمة بأهم المصادر والمراجع ثم فهرست لموضوعات البحث .

أهمية الموضوع:

- تأتى أهمية الموضوع من أنه يقيم بنائه على الكلمات القرآنية ، ويستقى من النبع القرآنى الفياض .
- كما تأتى أهمية الموضوع من أنه لم يحظ حرف من حروف العربية بمثل العناية التى أحيط بها حرف الهمزة ، فلقد تناولته الدراسات الصرفية والنحوية والبلاغية والإملائية والصوتية والألسنية فى القديم والحديث حتى تضاربت فيه الآراء، واختلفت حوله المواقف ، وتضرب جذور الخلاف فى عمق التاريخ حتى تبلغ العصر الجاهلى، ويتأصل هذا الخلاف

ويتفرع ويقنن فيما بعد فى القراءات القرآنية وظهرت هنالك الأبحاث والمصنفات التى حملت بصمات الخلاف اللهجى والتاريخي والحضاري .

- كما تأتى أهمية الموضوع فى مشكلة الهمز قديما وحديثا ، وطرائق تخفيفها المتعددة حال الوصل والوقف ، حتى بات شائعاً :

إذا أردت أن تسلم لحمزة فلا تقف له على همزة

فأردت تجلية هذه الطرائق، وحل تلك المشكلة المتعلقة بجانب كبير من الكلمات القرآنية المتواترة ، خدمة للمشتغلين بدراسة القراءات القرآنية .

- كما تأتى أهمية الموضوع فى بيان الغرض الأسمى من نزول القرآن على سبعة أحرف وهو التخفيف والتيسير على الناس فى قراءة القرآن الكريم ، إذ رأيت أن هذا التخفيف مع الهمزة يكون تارة بتغييرها ، ويكون تارة أخرى بتحقيقها.

- وأخيرا تأتى أهمية هذا الموضوع فى خلط الكثير من أهل الأداء بين الأوجه القياسية والأوجه السماعية لتخفيف الهمز ، وعدم معرفة أيهما المقدم فى الأداء فأردت أن أضع حداً لهذا وذاك .

أسباب اختيار الموضوع :

- الاشتغال بعمل يتعلق بالقرآن الكريم وقراءاته المتواترة ، وتجلية بعض الإشكالات المتعلقة بطرائق أدائهما ، وكيف أن العمل فى موضوع كهذا بصدق وإخلاص يجعل المرء طمعا فى رحمة الله ومغفرته ، فضلاً عما فيه من الأجر والثواب .

- إنجاز عمل يجمع مسائل وقضايا حرف من أصعب حروف العربية نطقاً وأداءً فى مؤلف مستقل يستطيع القارئ الكريم أن يجد فيه مأربه بسهولةٍ ويسر .

- محاولة جمع مسائل وصور تخفيف الهمز فى القراءات المتواترة فى مكان واحد حيث وجدناها متفرقة فى أبواب عديدة عند علماء القراءات ، وأردت بهذا الجمع التأكيد على أن هذه الصور لهجة عامة تصلح فى كل مثال تنطبق عليه الشروط لا فرق بين همزتين من كلمة ، أو كلمتين ، أو همز مفرد ... الخ .

- محاولة الإسهام فى ذيوع ونشر القراءات القرآنية بين الدارسين بتجلية بعض ما يعترى طرائق أدائها ، وأثر الدرسين الصوتى والصرفى فى مشكلة الهمز .

- الدفاع عن بعض أوجه الهمز المطعون عليها وبيان الوجهة الحقة من منظورٍ لغوىٍ أصيل.

منهج البحث:

ألزمنى لتحقيق الأهداف السابقة ضرورة اتباع المنهج الوصفى التحليلى ، حيث حاولت استخلاص المادة العلمية لقضايا ومسائل الهمز ثم صنفتها وفق معايير علماء اللغة ، ثم قمت بتحليل كل قضية مدللاً عليها بالأمثلة .

ومن تتمات العمل هنا ، بل و من ضروراته تخريج القراءات محل الدراسة ، وتوثيقها وكان غرضى أن أحقق أمرين:

- أولهما : التحقق من صحة نسبتها إلى قرائها .
- ثانيهما : التأكيد على قوة العربية فى القراءات القرآنية المتواترة .

وجاء الهدف الأسمى وراء هذين الأمرين فى الدفاع عن وجوه القراءات ولا سيما المشكل منها .

الدراسات السابقة :

لم أجد - فيما اطلعت عليه – من جمع صور تخفيف الهمز من سار وفق خطتى هنا ، حيث وجدنا الاهتمام بالهمز مع أبواب الأصول المتفرقة عند علماء القراءات وناظمى المنظومات وشروحها ، وربما أفردوا مؤلفات فى باب وقف حمزة وهشام على الهمز لتعدد طرائق التخفيف فيه وجل هذه الاهتمامات كان هدفها هو بيان لحالة الهمز فى صورها المتعددة وتوثيق القراءات ونسبتها ، دون ربط بالعربية قياسها ومسموعها لهذا جاءت الدراسة هنا متفردة عن غيرها .

كما تنفرد الدراسة هنا بجمع القواعد اللغوية المتناظرة وربطها بالقراءات المتعددة فى الأبواب المختلفة للهمز ، والربط بين أقوال العلماء هنا وهناك .

أهم الصعوبات:

اعترض البحث بعض الصعوبات التى يأتى فى مقدمتها: أن الأمر يتعلق بالقرآن الكريم وقراءاته المتواترة ، وأن أى كبوة فيه قد تحيد به عن جادة الصواب ، لذا كنت على حذر فى السير فى مسائل هذا البحث ، ولاسيما عند تداخل أبوابه ، وتعدد طرائق التغيير فى الهمز فيها ، وترقب الوجه المقروء به سواءٌ أكان موافقًا للقياس أم مخالفًا له ، ثم محاولة ربط الأوجه القرائية عند تعددها فى صورة واحدة ومحاولة تقديم الأولى فالأولى من هذه الأوجه .

وختاما فهذا جهد المقل ، اخلص النية فيه ، وإن فاته التوفيق فيه .

والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

التمهيد

أولاً ظاهرة الهمز، مدخل إلى دراسة الهمز وتغييره:

من أهم وأشهر الظواهر الصوتية فى القراءات القرآنية عموماً والمتواترة خصوصاً ظاهرة الهمز ، ويرجع السبب فى ذلك إلى الاختلاف فى صور نطقها ، بسبب ما يسبقها أو يليها من حركات أو حروف لين ، وهذا ما جعل العلماء قديما وحديثاً يختلفون فى نظرتهم إليها .

هذا وتكاد الدراسات اللغوية – قديمها وحديثها – تتفق على أن هذا الصوت من أصعب الأصوات نطقاً ، وذلك لما فيه من جهد عضلى يقع على الأوتار الصوتية ، فهذا هو سيبويه يصفها بأنها: نبرة فى الصدر تخرج باجتهاد[١]، وهذا هو الخليل يصفها بأنها : مهتوتة مضغوطة[٢] ، وابن يعيش يصفها بأنها: حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق ، اذا كان أدخل الحروف فى الحلق ، فاستثقل النطق به ، إذ كان إخراجه كالتهوع ، ولذلك الاستثقال ساغ فيها التخفيف[٣] .

وخلاصة ما قيل هنا : أن الهمز عند القدماء صوت شديد مجهور مخرجه – أقصى الحلق، أو هو : حرفٌ جلدٌ صعبٌ قوىٌ شديدٌ بعيد المخرج .

وأما المحدثون فبعد أن أقاموا درسهم الصوتى على أساس تشريحى لجهاز النطق – وهو ما لم يمتلكه القدماء – اختلفوا فى أمر الهمز، فبينما يرى فريقٌ منهم أنها وإن كانت شديدة فليست مجهورة ، يرى البعض الآخر أنها مهموسة ، لأن إقفال الوترين الصوتيين مع صوتها لا يسمح بوجود الجهد فى النطق[٤]، وتوسط آخرون حيث ذهبوا إلى أنها: صوت شديد لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس ، لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تاماً ، فلا نسمع لها ذبذبة الوترين الصوتيين ، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق ، إلا حين تنفرج فتحة المزمار ذلك الإنفراج الفجائى الذى ينتج الهمزة[٥].

والذى يظهر لى من هذه الأقوال أن المحدثين يرون أن الهمزة تخرج بإلتقاء الوترين الصوتيين إلتقاءً محكما يسد سبيل النفس المندفع فى الرئتين لأدائها[٦] ، لذا أطلقوا على صوت الهمز: وقفة حنجرية ، ومن ثم تراهم يعيبون على القدماء عدم الدقة فى تحديد مخرج الهمزة[٧].

ويمكن التوفيق بين ما قاله هؤلاء وهؤلاء بأن : صوت الهمز قد تعددت أشكاله وصفاته ، واختلفت هنالك طرائق النطق به، بناءً على ما أصابه من تطور عبر الزمن ، وعليه يمكن عده

---

[١] الكتاب ٣/ ٥٤٨
[٢] المهتوت : الصوت الشديد وانظر اللسان " هتت "والعين ٥٨/١
[٣] شرح المفصل ١٠٧/٩
[٤] أصوات اللغة د. عبد الرحمن أيوب / ١٨٣
[٥] الأصوات اللغوية /٦٠
[٦] علم الأصوات د. كما بشر /٩٠ ، دراسة الصوت العربى د. أحمد مختار عمر /٢٧٣
[٧] دراسات فى علم اللغة د. كما بشر /٦٦ ، والمدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب / ٧٧

مهموساً– كما ذهب إليه بعض المحدثين– إذا نطق محققا على أصله ، وقد يكون مجهوراً – كما ذهب إليه الأقدمون وبعض المحدثين – إذا سهل ولم ينطق به على أصله من التخفيف ، وذلك لأن الأوتار الصوتية فى هذه الحالة لا تكون مغلقة إغلاقاً تاماً ، وإن كان شبيهاً بالتام ، ومن هنا لا تستطيع الوقوف على هذا الصوت وقفة حنجرية – همزة - ، وإنما يكون الصوت ناشئاً عن تضييق فى الأوتار الصوتية، وهذا شبيه بأصوات العلة[١].

ولما كانت الهمزة بهذا الوصف من الصعوبة ، اختلف العرب فى النطق بها، فآثر قوم تحقيقها، وآثر قوم تخفيفها ، وأيدت القراءات القرآنية هذا وذاك.

هذا وتشير الآثار المروية إلى أن تحقيق الهمز وتخفيفه وارد عن العرب ، بل ويقرون بأن له أصولاً لغوية عندهم، كما تشير فى الوقت نفسه إلى أن تحقيق الهمز من خصائص القبائل البدوية أمثال: تميم ، وأسد ، وقيس ... وغيرها من قبائل وسط الجزيرة وشرقها ، وأن تخفيف الهمز من خصائص القبائل المتحضرة أمثال : الحجاز ، وبخاصة قريش من مكة ، والأوس والخزرج فى المدينة[٢].

ومع إيماننا بما قيل هنا يقرر الباحث أن التحقيق والتخفيف : ظاهرتان صوتيتان سبيلهما الميل إلى السرعة فى الكلام ، فالبدوى يهمز تخفيفاً من عيب السرعة من خلال حبس الهواء بصورة سكته لطيفة، وعادته النبر فى موضع الهمز، بل وفيما يقابل موقفها فى الكلمات الخالية منها، وهى عادات أملتها عليه ضرورة انتظام الإيقاع النطقى، وتطلبتها ضرورة الإبانة عما يريد نطقه لمجموعة من المقاطع المتتابعة السريعة الانطلاق على لسانه ، لذا صح بأن مواضع النبر فى نطق البدوى هى من أبرز المقاطع الصوتية ، ولهذا فهو دائما يمنحها كل اهتمامه وضغطه .

أما الحضرى فهو متأن فى أدائه ، تغلب عليه فى سمات نطقه : الإظهار ، - لا الإدغام - ، والفتح – لا الإمالة - ، وهو لما كان لا يحتاج إلى مزيد أناة : أهمل همز الكلمات ، واستعاض عن ذلك بوسائل تخفيفية مختلفة المسميات وفق كل حالة ،وأخذ طرائق عديدة كالتسهيل بين بين ، والتخفيف والتليين ، والإبدال ، والإسقاط ، والنقل[٣] .... الخ مما سنعرضه فى حينه .

والتساؤل هنا : هل التخفيف وصوره دائما هو مصدر السهولة والتيسير فى النطق بالهمز ، أو أنه قد يكون التحقيق هو مصدر السهولة والتيسير؟ وما قياس هذا وذاك وما مسموعهما ، هذا ما سيتضح جلياً باستعراض طرائق التخفيف والتحقيق فى المبحث الأول ، وما يلزمنا هنا – فى التمهيد – أن نعطى القارئ الكريم نبذة عن السماع والقياس وأثرهما فى القراءات القرآنية عموماً والهمز – موضوعنا – خصوصاً ، وهو ما يتضح فيما يأتى :

---

[١] المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب /٥٦

[٢] ينظر فى اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس /٧٥

[٣] القراءات فى ضوء علم اللغة الحديث /٢٩-٣١ .

ثانياً : السماع والقياس وأثرهما فى القراءات القرآنية .

تنحصر مصادر النحو العربى فى أمرين هما : السماع والقياس ، ولما كان النحو العربى يعد وبحق من أبرز أدوات الاحتجاج بالقراءات القرآنية ولها ، بل كان فى وقت ما هو المعيار الأوحد فى توجيه القراءات القرآنية .

ولما كان موضوعنا يتعلق بدراسة صوت من أصوات العربية و أثره فى القراءات القرآنية ، وكان لهذا الأثر جانبان أساسيان هما: السماع والقياس كان لابد أن نعطى القارئ الكريم نبذة عن هذين الأمرين ، تعد مدخلاً لموضوعنا وتمهيداً له وهو ما يتضح فيما يأتى :

أولاً : السماع :

مصدر أصيل من مصادر النحو خصوصاً واللغة عموماً ، ويقصد به أن تتلق اللغة عن أهلها ولا سيما فصحاء العرب ومراقبتهم فى تعاملهم اللغوى من خلال قضاء أطول وقت ممكن فى النقل عنهم[١] .

هذا ولقبول ما يرد ، والقناعة بما قيل من المادة اللغوية ، ورد ما يرد منها لابد من التعرف على عاملين أساسيين هما : المكان والزمان .

والسماع مع جلالته وأهميته فيما نحن فيه تعتره بعض الأمور التى نوجزها فيما يأتى :

- الربط بين الفصاحة والبداوة و فيه نظر ، لأن اللغة وليدة الحاجة والاستعمال ، تنشأ فى كنف التجارب والممارسات ، والاحتياجات والثقافات ، ومن هنا فما يفى باحتياجات البدوى قد لا يفى باحتياجات الحضرى ، والعكس
- ظهر فى رحاب الاعتداد بالسماع مصدراً من مصادر اللغة تنافس بين العلماء ، رغبة فى إظهار المعرفة ، والفخر بالوصول إلى مالم يصل إليه الآخرون [٢]...
- الخلط فى الجمع اللغوى بين اللغات الفصحى النموذجية الأدبية وغيرها مما نتج عنه اضطراب فى التقعيد فى بعض الأحيان ، وتعددت هنالك الوجوه ، ولزم الأمر أن يُختار أحدها ويقوى ، ومن ثم كان الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه .
- افتراضهم أن كل ما سمع من العرب الخلص يمثل مرحلة الكمال والنضج اللغوى ، فيه نظر ، إذ الثابت أن أى لغة تمر بمراحل من الاضطراب وعدم الاستقرار ، فضلا عن ذلك فإنه يوجد بجانب كل لغة من اللغات الفصحى لهجات أخرى لها هى الأخرى قوة فى الذيوع والانتشار تجعلها جديرة بالنظر .

---

[١] موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجرى د. شعبان صلاح /٣٢

[٢] ضحى الإسلام لأحمد أمين ٢٩٨/١ ، ٢٩٩ .

والحديث عن السماع كقضية يحتاج إلى أبحاث مستقلة ، وما ذكرته هو المطلوب كمدخل لما نحن فيه[١].

وصفوة القول أن أهم ما يمكن أن يسجل هنا ، وهو لا يقلل من أهمية السماع ودوره فى نقل التراث ، الذى أخذ قنوات عديدة من قرآن وقراءات وحديث ، وشعر ... الخ ، أن : للقراءات أهمية فى حفظ هذا المصدر اللغوى ، وخير شاهد على هذا هو : مواقف العلماء منها ، لأن هذه القراءات ناتجة عن اختلاف اللهجات العربية ، كما أنها المرآة الصادقة التى تعكس الواقع اللغوى الذى كان سائداً فى شبه الجزيرة قبل الإسلام ، ثم هى من أهم المصادر فى معرفة اللهجات العربية ، وما ذلك إلا لأن لعلماء القراءات منهجاً فى نقلها يختلف عن كل الطرق التى نقلت بها المصادر الأخرى كالشعر ، والنثر ، بل وتختلف عن طرق نقل الحديث[٢].

هذه هى حقيقة أو جزء من حقيقة القراءات التى غفل عنها بعض علماء اللغة حينما خالفوا بين النظرية والتطبيق فى مواقفهم من القراءات ، أما من الناحية النظرية فهم مقتنعون تماماً بأن كل ما قرئ به يجوز الاحتجاج به ، إذ كان أسلافهم الأوائل من المشاركين فى الدرس القرآنى ، وأما من ناحية التطبيق فتراهم يخالفون وجهتهم النظرية السالفة الذكر ، فهاهم يرفضون بعض أوجه القراءات ، ويضعفوا بعضها ... إذا خرجت عن مألوفهم من القواعد و الأقيسة التى أُعدت وجُهزت أمامهم ... وأصبحت القراءات مجالاً للتطبيق وحقلاً للتجارب لا مصدراً تؤخذ منه هذه القواعد ، ونتج عن هذا الخلط بين منهج النظرية والتطبيق ويلات كثيرة حفلت بها كتب اللغة و القراءات على السواء .

وكلى أمل أن يكشف هذا البحث زيف جزء منها يتعلق بمسائل السماع فى أداء حرف الهمز ، بجانب مسائل القياس والقواعد الثابتة التى وضعوها وهو ما يتضح فى التعريف بالمصدر الثانى من مصادر النقل اللغوى فيما يأتى :

ثانياً : القياس :

يعد القياس فى النحو العربى قسيم المصدر الأول وهو السماع ، والمتأمل فى سير الحركة اللغوية يرى أن السماع كان هو المقدم عند القدماء ، وهذا أمر طبيعى ، إذ السماع أولاً ثم التقعيد والتقنين لهذا المسموع ثانياً .

والذى يظهر لى أن القياس اللغوى قد نشأ نشأة فطرية ، حيث كان فى مبدأ أمره سهلاً تمثل فى جمع المروى من أفواه الأعراب ، ثم تطور الأمر – بمرور الزمن – حينما قام العلماء بدراسة هذه المرويات وفحصها مستنبطين منها القواعد والقوانين، وزاد الأمر تطوراً فأصبحت هذه القواعد مقياساً ينظر فى ضوئه لما يقال بعد ذلك تصويباً وتخطئةً، ...

---

[١] ينظر للمزيد قضية السماع وضوابطها فى الأصول د. تمام حسان /٩٠ ، التفكير العلمى فى النحو العربى د. حسن الملح /٧١ وغيرهما.

[٢] اللهجات العربية د. عبده الراجحى /٨٣ ، ٨٤ .

وانتهى الأمر إلى اعتبار القياس المنبع الرئيسى الذى تستمد منه القواعد اللغوية ، ولاسيما بعد انحصار الرواية عن العرب، وانقطاع المدد اللغوى الذى كان زاد العلماء فى استقرائهم وتقعيدهم ، بل صار إنكار القياس إنكار النحو أو اللغة – وفى هذا يقول ابن الأنبارى : إن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس، ولهذا قالوا فى حده النحو : علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، و لا يُعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة[١].

وهكذا تغير الأمر فبات القياس هو المقدم فى مصادر اللغة والنحو ، وإن شئت فقل أصبح هو المصدر الأوحد فى غياب غريمه التقليدى: السماع .

وثمة تساؤل هنا : ما القياس ، وما أهميته فيما نحن فيه من دراسة ظاهرة الهمز ولاسيما فى القراءات القرآنية المتواترة؟

أما القياس لغة فمن : قاس الشئ يقيسه قيساً وقياساً ، وانقاسه وقيسه : إذا قدره على مثاله[٢].

وأما فى الإصطلاح فالقياس: استنباط مجهول من معلوم ... ، أو هو فى الجانب اللغوى مقارنة كلمات بكلمات ، أو صيغ بصيغ ، أو استعمال باستعمال ، رغبة فى التوسع اللغوى ، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية [٣].

ومما يضاف هنا : ضرورة التفريق بين أمور أربعة :

- أولها : ما فشا استعمالاً وقوى فى القياس ، وهذا غاية ما يريده اللغوى .
- ثانيها : ما اطرد استعمالاً وشذ عن القياس ، وهذا يتبع السماع الوارد فى نفسه ، دون أن يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره .
- ثالثها : ما قوى قياساً وشذ استعمالاً ، وهذا يلزم فيه تحامى ما تحامت العرب منه ، وأن يجرى فى نظيره على الواجب فى أمثاله .
- رابعها : ما شذ قياساً و استعمالاً ، وهذا مرذول مطروح و إن جاء منه القليل .

ومن تتمات الإحاطة بالقياس كمصدر لغوى أصيل ما يأتى :

١- أن القياس له أربعة أركان هى :

أ- الأصل ، وهو المقيس عليه ، وهو تلك المادة اللغوية التى تؤخذ أساساً للمقيس عليه من قرآن كريم وقراءات قرآنية ، وحديث شريف ، وشعر ونثر .... الخ .

ب- الفرع وهو المقيس ، وهو ذلك الذى يحمل على المسموع من كلام العرب ، سواء أكان بنية صرفية ، أو تركيبًا نحوًا ، أو قياسًا محكمًا .

---

[١] الاقتراح / ٣٨ ، ٣٩.
[٢] اللسان / ق ى س.
[٣] من أسرار العربية د. ابراهيم أنيس /١٨ ، وانظر للمزيد الخصائص ١٣٨/١ ، الاقتراح للسيوطى/٨٩.

جـ - الحكم ، أو العلة وهي : التى يطرد الحكم بها فى النظائر نحو : علة الرفع ، والنصب .... الخ ولها تقسيمات عديدة[١].

د – علة جامعة[٢].

٢- الأركان السابقة لازمة وضرورية فى توجيه القراءات القرآنية والاحتجاج لها وبها غير أننا قد وجدنا تذبذباً فى استعمال اللغويين للقياس، و لا سيما مع مخالفته للاستعمالات القرآنية ، مما دفعهم إلى التماس التخريجات المختلفة[٣].

٣- أن الغالب على علماء اللغة البصريين تمكن نزعة القياس لديهم، وباتت خاصية التعليل للأصل أو القاعدة هى من أهم سمات المدرسة البصرية ، وهذا التعليل ما هو إلا ثمرة فطرتهم العميقة – والقديمة – لدلالات اللغة ، وطرائق العرب فى صياغة كلامهم ، وكان لهذا أكبر الأثر فى الفكر المنظم الذى اتسم به البصريون عموماً ، وفى احتجاجهم للقراءات القرآنية ، وظواهرها اللغوية خصوصاً .

والبصريون مع نزعتهم السابقة لا يغفلون السماع بل هو المصدر الأول للغة عندهم ، بل بلغ بهم أنهم كانوا يفتخرون على الكوفيين بالأخذ والاعتماد على لغة البدو ... وهم إلى جانب هذا يعتمدون رواية الثقة ، فضلاً عن اعتمادهم على الكثرة الفياضة من المسموع التى تخول لهم القطع بنظائره[٤] .

٤- أن الغالب على علماء اللغة من الكوفيين إيثار السماع أو الرواية على القياس حتى صارت نزعة عرفوا بها، ولا سيما أننا وجدناهم يعتدون بمختلف البيئات اللغوية ويجيزون القياس على ما ورد عنهم ... ولا يعنى هذا أنه ثمة تساهل من قبل الكوفيين ، فقد أبوا بعض اللغات واستجهنوا بعضاً آخر، ويبدو أن سبب ذلك هو تأثر بعضهم بالتتلمذ على أيدى البصريين ، مما نتج عنه إيثار بعض المقاييس فى القراءات القرآنية ، ثم وصل بهم الأمر إلى أن يخطئ بعضهم بعض القراءات كما فعل أسلافهم البصريون ، على أن السمة الغالبة هى احترام الكوفيين للمسموع من القراءات تمشياً مع منهجهم ، مع تفسير وتعليل لغوى لذلك ، ثم هم يجعلونه مما يصح القياس عليه .

٥- أن للقياس أكبر الأثر فى رد بعض القراءات المتواترة ، إذا ما خالفت قياساً معروفاً ، أو لم تسر وفق قاعدة استنبطوها، بل تمادى الأمر فطفق غلاة اللغة يصفون ما لم يسر على مقتضى قواعدهم المستنبطة– التى أهدرت الكثير من الاستعمالات التى كان ينطق بها العرب– بالشذوذ .

هذا ولا يمكن لأحد أن ينكر دور القياس – فضلاً عن السماع – فى اللغة ، وأثر ذلك فى توجيه بعض الظواهر اللغوية الواردة فى القراءات القرآنية المتواترة وهو ما يتضح جلياً فيما يأتى :

---

[١] ينظر الخصائص ١٣٨/١ ، والاقتراح / ٨٩.
[٢] ينظر الاقتراح /٣٩.
[٣] ينظر مواقف النحاة /٨٩.
[٤] نشأة النحو / ٢٢٦ ، ٢٢٧.

المبحث الأول

تحقيق الهمز المفرد وتخفيفه بين السماع و القياس و القراءة المتواترة = أحوال الهمز المفرد وأحكامه عند القراء والنحاة

مدخل :

المتأمل فى تحقيق الهمز ، وتخفيفه على صوره المتعددة يجد أن الغرض الرئيسى فى هذا وذاك إنما يرجع إلى الرغبة فى تسهيل النطق بالهمز، يقول أبو شامة: ولما كانت الهمزة حرفا جلداً على اللسان فى النطق بها كلفة ، بعيد المخرج يشبه بالسعلة لكونه نبرة من الصدور توصل إلى تخفيفه فسهل النطق به كما تسهل الطريق الشاقة ، والعقبة المتكلف صعودها ، فلهذا سمى تخفيفها تسهيلاً[1].

والذى يظهر من كلام أبى شامة أنه يعنى عند أهل الحضر ، وإلا فالتحقيق هو الآخر قد يكون وسيلة لتخفيف الهمز عندهم أحياناً ، وعند أهل البادية عموماً .

ومما لفت انتباهى هنا أن السمة الغالبة على أهل الحضر هى تحقيق الحروف فتراهم يظهرون لا يدغمون ، ويمدون لا يقصرون .... الخ ، وكان الأولى مع الهمز أن يحققوه لا يسهلوه ، لكن الأمر جاء على العكس فالتسهيل غلب على أهل الحضر ، و التحقيق غلب على أهل البادية ، وفيما يأتى توضيح لصور هذا وذاك وأيهما جاء قياساً مطرداً أو مسموعاً مخصوصاً ، وما حظ القراءات المتواترة من هذا أو ذاك :

أما التحقيق فهو : إعطاء الهمزة حقها فى النطق، وقد قرأ النبى– صلى الله عليه وسلم – محققاً أى معطياً الحروف حقها ، كما قرأ مخففًا أى بالتسهيل لأن الحجازيين لا ينبرون أى لا يهمزون .

والتحقيق يكون لصور التقاء الهمزات وانفرادها ، فيكون للهمزة مفردة فى كلمةٍ نحو ، قرئ – السوء – سواء أوقعت الهمزة فاءً أو عيناً أو لاماً للكلمة ساكنة أو متحركة نحو : ﴿يُؤۡمِنُ﴾ (يونس: ٤٠)، ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾ (يوسف: ١٣) ﴿ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ (البقرة: ١٨٥) ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ (البقرة: ٣١)، ﴿أَنشَأَ﴾ (الأنعام: ١٤١) ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ (البقرة: ٢٢)... الخ

كما يكون للهمزتين المتلاصقتين فى كلمة، وهمزات هذا النوع الأولى دائماً للإستفهام ومفتوحة، وأضربه ثلاثة أى مع الحركات الثلاث للهمزة الثانية نحو: ءأنذرتهم ، أئنا ، أؤنزل وهمزته غير أصلية .

ولم يخرج عن هذا إلا كلمة قَالَ تَعَالَىٰ:﴿أَئِمَّةَ﴾ فى مواضعها الخمس[2]، فهمزته مفتوحة ولغير الاستفهام وأصلية.

---

[1] إبراز المعانى / ١٢٧.
[2] التوبة /١٢ ، الأنبياء /٧٣ ، القصص ٥ ، ٤١ ، السجدة / ٢٤.

وقد يلحق بهمزات هذا النوع إذا كانت الهمزة الثانية همزة وصل كما فى نحو باب ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ (يونس: ٥١ – ٩١).

كما يكون التحقيق للهمزتين المتلاصقتين من كلمتين ، ولا يتأتى هذا إلا بأن تكون الهمزة الأولى آخر الكلمة الأولى والهمزة الثانية أول الكلمة الثانية ، والقسمة العقلية توجب تسع صور هى نتاج الحركات الثلاث للأولى والثانية على السواء ، لكن الواقع فى القرآن الكريم من هذه الصور ثمانٍ يمكن تقسيمها على قسمتين :

أ- الهمزتين المتفقتين وهى على ثلاثة :

١- المفتوحتان نحو: ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ (الأنعام: ٦١) وعددها فى القرآن الكريم تسعة وعشرون موضعاً[١] أولها: ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ﴾ (النساء: ٥) ، وآخرها :﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ (عبس: ٢٢).

٢- المكسورتان نحو : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ (البقرة: ٣١)، وعددها فى القرآن الكريم خمسة عشرموضعًا[٢] للجميع يضاف إليها واحدة عند حمزة هى ﴿ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ﴾ (البقرة: ٢٨٢) فتصير ستة عشر ، وثنتان عند ورش هما : ﴿لِلنَّبِيِّۦٓ إِنۡ﴾ (الأحزاب: ٥٠) ، ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ (الأحزاب: ٥٣) فتصير سبعة عشر ، وأولها :﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ (البقرة: ٣١) و آخرها :﴿فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ﴾ (الزخرف: ٨٤).

٣- المضمومتان ولم تقع إلا واحدة هى قوله تعالى: ﴿أَوۡلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ (الأحقاف: ٣٢) .

ب - الهمزتين المختلفتين وهى على خمسة أنواع :

١، ٢ – الأولى مفتوحة والثانية مكسورة أو مضمومة نحو : ﴿تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ﴾ الحجرات: ٩، ﴿جَآءَ أُمَّةٗ﴾ (المؤمنون: ٤٤).

٣ ، ٤ – العكس أى الثانية مفتوحة والأولى مكسورة أو مضمومة نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ أَوِ﴾ (الأنفال: ٣٢)، ﴿تَشَآءُ أَنتَ﴾ (الأعراف: ١٥٥).

٥- الأولى مضمومة والثانية مكسورة نحو : ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ البقرة: (٢١٣).

ولم يقع فى القرآن الكريم همزتين الأولى مكسورة والثانية مضمومة ، ونظيرهشا فى كلام العرب ، على الماء أمم .

وقد يزاد على التحقيق هنا همز ما ليس أصله الهمز على نحو ما رأينا فى قول ابن خالويه فى قوله تعالى: ﴿وَكَشَفَتۡ عَن سَاقَيۡهَا﴾(النمل: ٤٤)، فى أحد وجهى قنبل بهمز ﴿سَاقَيۡهَا﴾، قال: وذلك

---

[١] ينظر سراج القارئ /٦٨.

[٢] سراج القارئ /٦٨

أن العرب تهمز بعض ما لا يهمز فيقولون حلأت السويق والأصل حليت[١] ، وقرأ أبو جعفر "اهتزت وربأت[٢] " تشبيها بالربيئة ...

هذا ولم يقف المحدثون من هذه الظاهرة دون أن يدلوا بدلوهم ، فهذا هو الدكتور رمضان عبد التواب يقول : وبعد أن صار الهمز شعار العربية الفصحى ، تسابق العرب فى النطق به ، فأدى ذلك إلى همز ما ليس أصله الهمز ، مبالغة فى التفصح – أو ما سماه بالحذلقة - ... ، لأنه إذا كانت "فقأت عينه" فصيحة ، "فقيت" غير فصيحة ، .... فإنه لا مانع من تحول: حليت السويق ... إلى حلأت ... عن طريق القياس الخاطئ مبالغة فى التفصح[٣] .

وأما التخفيف فهو عدم إعطاء الهمزة حقها فى النطق بها من مخرجها و إعطائها صفاتها الذاتية اللازمة والعرضية المستحقة لها ، وهو لغة أهل الحجاز– الحضر -، وهو أخف على القارئ– غالباً – من الهمز .

وثمة تساؤل يطرح نفسه : لم اختص الهمز دون غيره من سائر الحروف بالتخفيف ؟

وأقول : المتأمل فى كتب اللغة والقراءات وحججها ، والمعانى وغيرها يجد أموراً وراء هذا التخفيف منها :

١- ثقل الهمز ، وفى هذا يقول ابن أبى مريم : اعلم أن الهمزة لما كانت خارجة من أقصى الحلق ، استحبت العرب تخفيفها استثقالًا لإخراج ما هو كالتهوع [٤]

٢- كثرة الهمزة فى الكلام ، وإذا كثر الشئ استعمالاً كان بالتخفيف أولى[٥] .

٣- أن فى التخفيف عدم إخلال بلفظ الهمز حيث يوجد ما يقوم أو يدل على الهمز المخفف[٦] .

هذا والتخفيف على ضربين :

١- التخفيف الواجب : وهو كل همز ساكن اجتمع مع همز متحرك ، وقياس هذا الإبدال ، فالقاعدة – قاعدة الإبدال الصرفية - : أنه إذا اجتمعت همزتان الثانية ساكنة أبدلت الثانية – الساكنة – من جنس حركة ما قبلها ، بل هذا أمر مجمع عليه لغة ، ولا يختص بقراءة القرآن الكريم فقط [٧] .

---

[١] الحجة / ٢٧٢

[٢] الحج / ٥ ، وفيها ﴿ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ﴾ الحج: ٥

[٣] التطور اللغوى / ١١٧- ١١٨

[٤] الموضح ١٨٥/١ ، ويراجع شرح الهداية ٤١/١ .

[٥] الكشف ٨٩/١ .

[٦] حجة ابن خالويه /٦٤

[٧] إبراز المعانى /١٥٤

قلت : وإذا التقت همزتان الثانية ساكنة أبدلت الثانية من صورة ما رسمت عليه – به - فإذا رسمت على الياء أبدلت ياءً نحو : ﴿ ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ ﴾ (يونس: ١٥) – حال البدء - ، وإذا رسمت على واو نحو: ﴿ ٱؤۡتُمِنَ أَمَنَتَهُۥ ﴾ (البقرة: ٢٨٣) أبدلت واواً ، وإذا رسمت على الألف أبدلت ألفاً نحو ﴿ ءَادَمَ ﴾ (البقرة: ٣١)... الخ .

وفى هذا يقول الشاطبى رحمه الله :

وإبدال أخرى الهمزتين لكلهم إذا سكنت عزم كآدم أوهلا[١]

ويقول ابن الجزرى :

..... والكل مبدل كآسى أوتيا[٢]

وإنما جاء التخفيف هنا بالإبدال لثقل الهمزة الساكنة ، ولا حركة لها فتسهل بين بين ، فتعين الإبدال ، ولا يكون إلا فى كلمة واحدة ، وقال أبو بكر الأنبارى :

وقد أجاز الكسائى أن يثبت الهمزتين فى الإبتداء ، فأجاز للمبتدئ أن يقول: ﴿ ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ ﴾ (يونس: ١٥) قال : وهذا قبيح ، لأن العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ثم قال : وأجاز الكسائى أن تبتدئ ﴿ ٱؤۡتُمِنَ ﴾ بهمزتين[٣] .

قلت ولا يلتبس الإبدال هنا بما لا أصل له فى الهمز ، ويشبه فى اللفظ ما هو مهموز فهو وإن خفى على من لا خبرة له لا يجوز همزه نحو يوقنون ، يوفون ..... الخ وفى هذا يقول الحصرى :

ولا تهمزن ما كانت الواو أصله كقولك فى الإنسان يوفون بالنذر[٤] .

٢- التخفيف الجائز : وهو ما وقع فيه خلاف فى اللغة وجاءت به القراءات القرآنية المتواترة : وهذا على ضربين[٥] :

أ- المخفف وصلاً ووقفاً.

ب- المخفف وقفاً لا وصلاً .

وكلا الضربين السابقين على قسمين :

- الأول : التخفيف القياسى ، وهو التخفيف المطرد لكل نظير توفرت فيه شروط التخفيف عندهم وصوره أربعة : الإبدال ، والنقل ، والحذف ، وبين بين .
- الثانى : التخفيف السماعى وهو ذلك الذى لا يعتمد على قياس معين أو قاعدة محددة ، وإنما هو نتاج الموروث السماعى على نحو ما رأينا فى كلام أبو على الفارسى، فى

---

[١] البيت ٢٢٥ من الشاطبية , ويراجع إتحاف البررة /١٨

[٢] البيت ١٩٦ فى الطيبة , ويراجع إتحاف البررة / ١٨٢

[٣] إبراز المعانى /١٥٤

[٤] إبراز المعانى /١٥٥ .

[٥] ينظر الظواهر الصوتية فى قراءة حمزة /٤٨ وما بعدها .

وجه الكسائى فى حذف همزة : ﴿أَرَءَيْتَ﴾ (الماعون: ١) – الاستفهامية وصورها ، قال : فإنه حذف الهمزة حذفاً على غير التخفيف – يقصد القياس[١] .

قلت وقياس التخفيف هنا بين بين و به قرأ المدنيان ، ويليه الإبدال ألفا تمد مشبعاً للساكنين وبه قرأ ورش من طريق الأزرق ، وكأنى بالإبدال هنا قياسٌ مع توالى الفتحات لضعفها .

ونظيره إبدال المصريين الهمزة الثانية المفتوحة من كلمة من نحو﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ (البقرة: ٦) ألفاً فى حين يسهلها البغداديون ، وفى هذا يقول الشاطبى :

وتسهيل أخرى همزتين بكلمة سما وبذات الفتح خلف لتجملا

وقل ألفاً عن أهل مصر تبدلت لورش وفى بغداد يروى مسهلا[٢]

وكأنى بالوجهين قياسٌ عند أصحابهما، نعم التسهيل هو الوجه المختار الجارى على القياس ، وأما البدل فى مثل هذا فلا يكون إلا سماعاً ، وقيل : إنه لغة لبعض العرب.

وأما الحذف الذى معنا فى ﴿أَرَءَيْتَ﴾ (الماعون: ١) فلم يقرأ به فى المتواتر فى ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ (البقرة: ٦) فاجتمع فيه السماع فقط.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن القياس فى ﴿أَرَءَيْتَ﴾ (الماعون: ١) وبابها إما تحقيق ، وإما تخفيف والتخفيف على مراتب ثلاث :

- أولها : التسهيل بين بين وهو القياس .
- ثانيها : الإبدال ألفاً وفيه جمع بين السماع والقياس .
- ثالثها : الحذف وليس فيه إلا السماع .

وفيما يأتى نماذج للهمز وصور تخفيفه سماعاً وقياساً ،

أمام البحث أحد أمرين فى تناول هذه النماذج والصور :

- الأول: أن نأخذ الهمز حسب أبوابه الستة المتعارف عليها فى كتب علماء القراءات والمرتبة حسب قوة الهمزة على النحو التالى :

الهمزتين من كلمة ، ثم من كلمتين ، ثم الهمز المفرد ، ثم نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله ، ثم السكت على الساكن قبل الهمز ، ثم وقف حمزة وهشام على الهمز .

- الثانى: أن نتناول الصور عامة مع التمثيل بنماذج متناظرة من الأبواب كلها ووضع هذه القوالب فى صور عامة صالحة للاستعمال متى انطبقت شروطها .

والذى أميل إليه هو الثانى ، فما مشاكلنا مع الهمز إلا فى عدم الربط بين النماذج المتناظرة ، وصور التخفيف فيها عموماً فضلا عن الباب الواحد ، فهم يستثقلون باب وقف حمزة وهشام لتشعب صور التخفيف فيه ، والأصل عندى أن الثقل أساسه فى عدم وفاء الشراح وربطهم بين صور

---

[١] الحجة لأبى على ٣/ ٣٠٦ ، ٣٠٧

[٢] البيتان ١٨٣ ، ١٨٤ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة /١٥ .

التخفيف للنوع الواحد فتراهم يقولون فى أوجه حمزة فى نحو : ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ (البقرة: ٢٢) وقفاً فيها خمسة القياس: الإبدال ألفاً مع القصر والتوسط والاشباع فهذه ثلاثة ، وأخذ هذا الإبدال من قول ابن الجزرى فى الهمز المتطرف المتحرك الذى قبله ساكن لا يقبل الحركة – الألف - :

.... ومثله فأبدل فى الطرف[١] .

وأما الوجهين الرابع والخامس : فهما التسهيل بروم مع المد والقصر ،

أما التسهيل بروم فأخذ من قول ابن الجزرى :

.... وآخراً بروم سهل

بعد محرك كذا بعد ألف .....[٢]

وبين ثلاثة الإبدال القياسية ، والتسهيل بروم ما يقرب من عشرة أبيات فى نفس الباب .

ثم إن المد والقصر مع التسهيل مأخوذ من قول ابن الجزرى :

والمد أولى إن تغير السبب وبقى الأثر أو فاقصر أحب[٣]

وهذا البيت فى باب آخر ومتقدم و بينه وبين التسهيل الواقع فى باب وقف حمزة هنا ما يقرب من ثمانين بيتاً ، ولا يستطيع الربط بين الأوجه القياسية الخمسة إلا بدراسة الهمز عبر صوره لا أبوابه وهو ما يتضح فيما يأتى :

- الهمز إما ساكن و إما متحرك :

أولاً : الهمز الساكن : أنواعه ثلاثة وأضربه أربعة:

أما أنواعه الثلاثة فهى ما وقع فاء للكلمة أو عينا للكلمة أو لاماً للكلمة ، ثم إن لام الكلمة سكونها إما أصلى وإما عارض.

وأمَّا الأضرب الأربعة فهى : ما جاء فاء الكلمة أو عينها أو لامها وسكونه أصلى ، ثم الرابع ما جاء لاماً للكلمة وسكونه عارض ، والأمثلة كثيرة نحو : ﴿تَأْثِيمًا﴾ (الواقعة: ٢٥)، ﴿ٱئْتِ﴾ (يونس: ١٥)، ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ (البقرة: ٢٨٣)، ﴿ٱلضَّأْنِ﴾ (الأنعام: ١٤٣)، ﴿وَبِئْرٍ﴾ (الحج: ٤٥)،﴿ٱقْرَأْ﴾ (العلق: ١) ، ﴿نَبِّئْ﴾ (الحجر: ٤٩)، ﴿ٱلْمَلَأُ﴾ (الأعراف: ٨٨)... الخ

والمتأمل فى الأمثلة يجد أنه فى حالة السكون الأصلى للهمز لا يكون ما قبلها إلا متحركاً .

أما فى حالة السكون العارض فقد يسبق الهمز بحركة أو بسكون

أما السكون الذى يسبق الهمز الساكن سكوناً عارضاً فهو إما أصلى = سكون يقبل الحركة نحو: ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ (النمل: ٢٥)، ﴿دِفْءٌ﴾ (النحل: ٥)، ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ (البقرة: ١٠٢)، ﴿مِّلْءُ﴾ (آل عمران: ٩١)....الخ ، وإما غير أصلى = حروف المد وهو على قسمين:

أ- سكون يقبل الحركة وهما الواو والياء الأصليتين لينتين أو مديتين .

ب- سكون لا يقبل الحركة وهو الواو والياء الزائدتين المديتين ، والألف المدية ، والشكل الآتى يوضح صور الهمز الساكن :

---

[١] البيت ٢٤٢ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة /١٨٥ .

[٢]) البيتان ٢٥٢، ٢٥٣ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة /١٨٦ .

[٣] البيت ١٧٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة /١٨٠

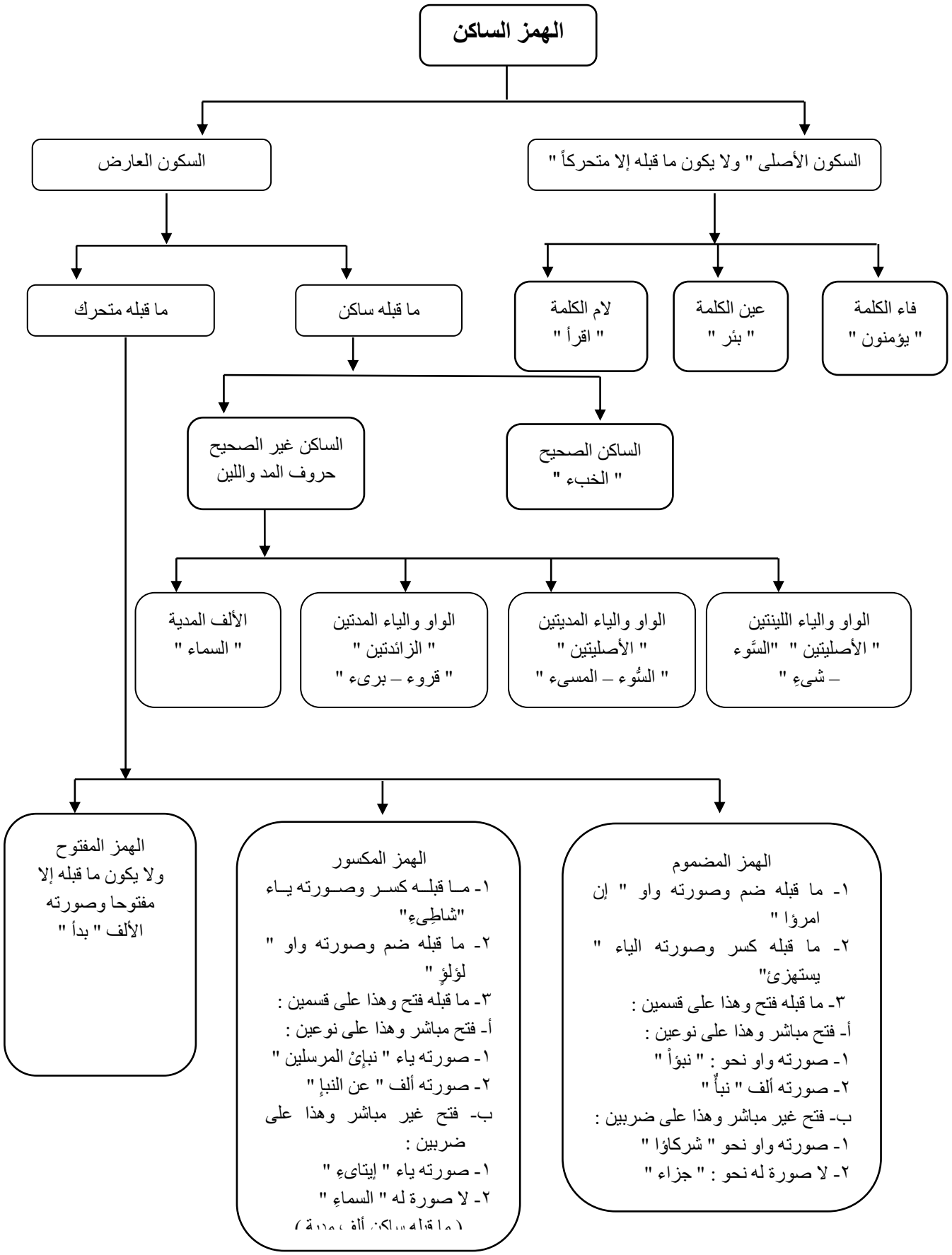
الهمز الساكن
السكون الأصلى " ولا يكون ما قبله إلا متحركاً "
السكون العارض
فاء الكلمة
" يؤمنون "
عين الكلمة
" بئر "
لام الكلمة
" اقرأ "
ما قبله ساكن
ما قبله متحرك
الساكن الصحيح
" الخبء "
الساكن غير الصحيح
حروف المد واللين
الواو والياء اللينتين
" الأصليتين " "السَّوء – شيءٍ "
الواو والياء المديتين
" الأصليتين "
" السُّوء – المسيء "
الواو والياء المدتين
" الزائدتين "
" قروء – برىء "
الألف المدية
" السماء "
الهمز المضموم
١- ما قبله ضم وصورته واو " إن امرؤا "
٢- ما قبله كسر وصورته الياء " يستهزئ"
٣- ما قبله فتح وهذا على قسمين :
أ- فتح مباشر وهذا على نوعين :
١- صورته واو نحو : " نبؤأ "
٢- صورته ألف " نبأٌ "
ب- فتح غير مباشر وهذا على ضربين :
١- صورته واو نحو " شركاؤا "
٢- لا صورة له نحو : " جزاء "
الهمز المكسور
١- ما قبله كسر وصورته ياء "شاطِيءٍ"
٢- ما قبله ضم وصورته واو " لؤلؤٍ "
٣- ما قبله فتح وهذا على قسمين :
أ- فتح مباشر وهذا على نوعين :
١- صورته ياء " نبإئ المرسلين "
٢- صورته ألف " عن النبإٍ "
ب- فتح غير مباشر وهذا على ضربين :
١- صورته ياء " إيتاىءٍ "
٢- لا صورة له " السماءِ "
(ما قبله ساكن ألف مدية)
الهمز المفتوح
ولا يكون ما قبله إلا مفتوحا وصورته الألف " بدأ "

ويتنوع الحكم فى الأقسام السابقة بين :

أ- الإبدال وهو على ثلاثة أنواع :

١- الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله : وهو الغالب وهو القياس و أمثلته عديدة وشواهده كثيرة ، فإذا سُبق بضم أُبدل واواً كما فى ﴿ يُؤۡمِنُونَ ﴾ (البقرة: ٣)، وإذا سُبق بفتحٍ أُبدل ألفاً كما فى ﴿ فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ ﴾ (البقرة: ٧٢)، و إذا سُبق بكسرٍ أبدل ياءً كما فى ﴿ بِئۡسَ ﴾ (الحجرات: ١١)، يستوى فى ذلك أن يقع الهمز فاءً للكلمة أو عيناً أو لاماً لها .

تتمة :

قد يقع الهمز الساكن بعد همز وصل والحكم لن يختلف وهو الإبدال ، غير أن الإبدال قد يتغير فى الوصل عن البدء مثل قوله تعالى : ﴿ لِقَآءَنَا ٱئۡتِ ﴾ (يونس: ١٥)، فالإبدال وصلاً ألفاً وبدءاً ياءً ، وفى نحو: ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱئۡتُونِي ﴾ (الأحقاف: ٤) الإبدال وصلاً وبدءاً ياءً ، وفى نحو ﴿ ٱلَّذِى ٱؤۡتُمِنَ ﴾ (البقرة: ٢٨٣) الإبدال وصلاً ياءً وبدءاً واواً

يقول الإمام الشاطبى رحمه الله فى باب الهمز المفرد :

إذا سكنت فاء من الفعل همزة فورش يريها حرف مد مبدلا

إلى أن قال :

ويبدل للسوس كل مسكن من الهمز مداً غير مجزوم اهملا [١]

ويقول فى باب وقف حمزة وهشام على الهمز :

فأبدله عنه حرف مد مسكنا ومن قبله تحريكه قد تنزلا[٢]

ويقول ابن الجزرى رحمه الله فى البابين السابقين على الترتيب:

وكل همز ساكن أبدل حذا .....

إلى أن قال :

و الأصبهانى مطلقاً لا كاس .....

إلى أن قال :

والكل ثق[٣] ....

ويقول : فإن يسكن بالذى قبل ابدل[٤] .....

---

[١] الأبيات ٢١٤ – ٢١٦ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨.

[٢] البيت ٢٣٦ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة /١٩.

[٣] الأبيات ٢٠٣ – ٢٠٧ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٢ ، ١٨٣.

[٤] البيت ٢٤١ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٥.

ولا يدخل روم ولا إشمام فى حالة الإبدال حرف مد ، وهذا خاص بالهمز المتطرف ، أما الساكن الصحيح فظاهر المنع، لأنهما لا يدخلان فيه، و لا فى المفتوح أو فى المنصوب ، وأما فى المكسور أو المجرور ، والمضموم أو المرفوع فالمنع من قول الناظم .

وأشمم ورم فيما سوى متبدل بها حرف مد واعرف الباب محفلا [١]

ومن قول الناظم :

وأشممن ورم بغير المبدل مداً [٢] .....

٢- الإبدال للرسم : وهو خاص بوقف حمزة وهشام على الهمز المتطرف والسكون هنا عارض ، فقد روى سليم عن حمزة أنه كان يتبع فى الوقف على الهمز – المتطرف – خط المصحف بمعنى : أنه إذا خفف الهمز راعى فى ذلك التخفيف ما وافق خط المصحف العثمانى المجمع على اتباعه دون ما خالفه .... بشرط أن يصح وجهه فى العربية ، وإن كان ما خالفه أقيس منه ، وقد أخذ طائفة من المغاربة بهذا النوع من التخفيف كالحافظ الدانى ، وفارس بن أحمد ، ومكى ، وأبى شريح ، والشاطبى ومن تبعهم من المتأخرين ، وهو المسمى عندهم : التخفيف الرسمى ولا تظهر فائدته إلا فيما خالف فيه الرسم القياس[٣] .

والتخفيف هنا خاص بأنواع معينة من الهمز المتطرف فى الشكل السابق وهى :

١- الهمز المضموم و قبله ضم وصورته واو ، أو الهمز المكسور وقبله كسر وصورته ياء.

٢- الهمز المضموم وقبله كسر وصورته ياء ، أو الهمز المكسور وقبله ضم وصورته واو .

٣- الهمز المضموم أو المكسور وقبله فتح مباشر وصورته واو أو ياء على الترتيب ، أو قبله فتح غير مباشر وصورته واو أو ياءً .

وشاهد هذا التخفيف الرسمى قول الناظم :

..... وقد رووا أنه بالخط كان مسهلا[٤]

وقول الناظم :

وعنه تسهيل كخط المصحف[٥] .....

---

[١] البيت ٢٥٠ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة /٢٠.

[٢] البيت ٢٥٢ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦.

[٣] ينظر شرح الترمسى على الطيبة /١٥٥ ، ١٥٦ ، ويراجع إبراز المعانى / ١٧١ وما بعدها ، والنفحات الإلهية /١٥٥ ومابعدها.

[٤] البيت ٢٤٤ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة /٢٠ .

[٥] البيت ٢٤٨ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة /١٨٦ .

والتخفيف هنا يكون بالإبدال واوًا فيما سبق بضم أو فتح مباشرٍ أو غير مباشر ، وبالإبدال ياءً فيما سبق بكسر أو فتح مباشر أو غير مباشر سواء أضم الهمز أو كسر ، وفى كلمات مخصوصة ،وهذا التخفيف يدخله روم ولإشمام حيث إن الإبدال إنما هو للرسم .

وسواء أصار الأمر بعده حرف مد أم لا وشاهد ذلك أن المنع إنما فيما أبدل حرف مد من جنس حركة ما قبله كما تقدم[١] .

والتخفيف الرسمى إذا سبق بضم أو كسر أو فتح مباشر كان الإبدال مع القصر لأنه لا يوجد ما يوجب المد ، و إذا سبق بفتح غير مباشر زاد التوسط والمد ثلاثتها مع الإسكان المحض ومع الإشمام فى المضموم ، والروم على القصر فيه ، وفى المكسور ثلاثتها مع الإسكان المحض والروم على القصر.

وشاهد المد و القصر قول ابن الجزرى رحمه الله :

والمد أولى إن تغير السبب وبقى الأثر أو فاقصر أحب[٢]

والإشمام كالإسكان يأتيان على القصر وعلى التوسط وعلى المد وشاهده قول الناظم :

.... ومعتل سكن

قبل امددن واقصره ....[٣]

أما الروم فلا يأتى إلا على القصر ، ضرورة أنه كالوصل وشاهده قول الناظم :

..... ورومهم كما وصلهم فابل الذكاء مصقلا[٤]

وقول الناظم :

..... و إن ترم فمثل ما تصل [٥]

والإبدال للرسم هنا يدخله روم وإشمام فيما يجوزان فيه لما سبق قريبا .

٣- الإبدال مع الإدغام : وهو قياس ثان فى :

الهمز الساكن وسطًا المتبوع بواو أو ياء متحركتين نحو : ﴿وَرِءۡيًا﴾ (مريم: ٧٤) ﴿ٱلرِّءۡيَا﴾ (الإسراء: ٦٠) ﴿وَتُؤۡوِيَ﴾ (الأحزاب: ٥١)ففى المتبوعة بياء تبدل الهمزة الساكنة ياء ثم تدغم فى الياء التى بعدها فيصير النطق بياء مشددة ، وفى المتبوعة بواو ، تبدل الهمزة الساكنة واواً ثم تدغم فى الواو التى بعدها فيصير النطق بواو مشددة وفى هذا يقول الشاطبى فى باب وقف حمزة وهشام:

---

[١] يراجع البيتان ٢٥٠ ،٢٥٢ من الشاطبية على الترتيب ،٢٠، ١٨٦ من إتحاف البررة .
[٢] البيت ١٧٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة /١٨٠ .
[٣] البيتان ١٤٠ ، ١٤١ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة /١٧٧ .
[٤] البيت ٣٥٧ من الشاطبية ويراجع إتحاف البررة /٣٠ .
[٥] البيت ٣٤٣ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٩٤ .

ورئيا على إظهاره وإدغامه[١] .....

وقال ابن الجزرى :

..... وريَّا تدغم مع تؤوى وقيل رؤيا[٢]

والإبدال مع الإدغام هنا لا يدخله روم ولا إشمام لتوسط الهمز كما ترى .

تتمات :

١- إبدال الهمز الساكن حرف مد أو ما سموه حديثاً بالحذف ، تفسيره الصوتى : أن الهمزة تحذف – تسقط – ثم تمد حركة الصوت الذى يليها .

والتساؤل هنا : لم أبدلت الساكنة و لم تبدل المتحركة؟

قيل : لأن الهمزة الساكنة أثقل من المتحركة التى تعينها حركتها كما تعين المتكلم بها حين خروجها ، بخلاف الساكنة التى تخرج من الصدر ومع حبس النفس ، كما أن الإجماع على إبدال الهمز الساكن إذا اجتمعت مع المتحركة فى كلمة، وهو مدرك بالحس وهو من خصائص الهمز، وسائر الحروف ساكنها أخف من متحركها، وقيل إنما خص الساكنة بالتخفيف، لأن تسهيلها يجرى مجرى واحداً وهو البدل والمتحركة تخفيفها أنواع فآثر أن يجرى اللسان على طريقة واحدة .

فأبدلت الساكنة بعد ضمٍ واواً، وبعد كسرٍ ياءً[٣]، وبعد فتح ألفاً ولنأخذ مثالاً يوضح الخفة والثقل على اللسان بسبب تتابع المقاطع الصوتية المفتوحة فى القراءتين الواردتين فى "يؤمنون" بتحقيق الهمز وإبدالها:

يؤمنون : / ى – ء / م - / ن - و / ن - = ٤ مقاطع .

يومنون : / ى – و / م - / ن – و / ن - = ٤ مقاطع .

فمع اتفاق القراءتين فى عدد المقاطع إلا أن الملاحظ فى قراءة التحقيق أنها بدأت بمقطع طويل مغلق ، أما فى قراءة التخفيف – الإبدال – فجاء المقطع الأول مفتوحًا ، واشتركتا فى أن المقاطع الثلاثة الأخيرة مفتوحة .

وتوالى المقاطع المفتوحة فى قراءة الإبدال مكروه فى منظور علم الأصوات الحديث، ويودون لو تحول إلى مقاطع مغلقة [٤].

---

[١] البيت ٢٤٣ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة /٢٠ .

[٢] البيت ٢٥٠ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .

[٣] ينظر : الكتاب٣/٥٤٣ ، ٥٤٨ وشرح المفصل ١٠٧/٩ ويراجع حجة القراءات ٨٤-٨٥ ، وإبراز المعانى /١٤٩ .

[٤] ينظر : القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث / ٧٨ .

- أن كلاً من التحقيق والتحقيق بالإبدال جائز لغة و مقروء به فى المتواتر فالتحقيق لغة أهل البدو وهو خفيف عندهم وهو يتفق مع منظور علم الأصوات الحديث، والتخفيف لغة الحجازيين وهو خفيف عندهم و إن تعارض مع منظور علم الأصوات الحديث .

فالقياس عند أهل البدو التحقيق ، والقياس عند الحجازيين التخفيف بالإبدال هنا لوجود علاقة صوتية بين البدل والمبدل منه كقرب المخرج ، أو اتفاق بعض الصفات الصوتية[١] .

- يختلف بعض المحدثين مع القدماء فى إبدال الهمز من حرف المد و اللين الثلاثة فبينما لا يرى القدماء ثمة خلاف أو فرق ، يبعد بعض المحدثين الألف عن الواو والياء ، وعدّ بعضهم سيبويه مخطئاً فى جعل الألف مثل الواو والياء ، وذكر أن الفرق بينهما يشبه الفرق بين الحركة البسيطة ونصف الحركة الناشئ عن الحركة المزدوجة ، وسمى الإبدال هنا بالمخالفة[٢] .

ويبدو أن مراده هنا هو الدلالة اللغوية لا المعنى الاصطلاحى للمخالفة ، لأن صوت الهمز يخالف أصوات حروف المد واللين ، فضلاً عن أن النطق بالهمز يحتاج إلى مجهود عضلى ، وكان التيسير له أن يبدل بأحد الأصوات التى لا تحتاج إلى مجهود عضلى ، وهى بلا شك حروف – أصوات – المد واللين .

- الإبدال يكون من جنس حركة ما قبل الهمز ، فالمسبوق بفتح يبدل ألفاً ، والمسبوق بكسر يبدل ياءً ، والمسبوق بضم يبدل واواً .

قال الشاطبى :

والإبدال محض[٣] ....

فإذا سبق الهمز بأم الفتح وهى الألف كان الإبدال مع القصر والتوسط و المد قياساً أولاً كما ذكرنا ، وإذا سبق الهمز بأم الكسر وهى الياء ، أو أم الضم وهى الواو ، كان الإبدال مع الإدغام قياساً ثانياً على نحو ما رأينا فى الواو والياء المديتين واللينتين الأصليتين ، فإذا كانتا زائدتين كان الإبدال مع الإدغام قياساً أولاً .

- و إذا وقع بعد الهمز الساكن سكوناً أصلياً ياء أبدل الهمز ياء سواء كسر ما قبلها نحو : ﴿ وَرِءۡيٗا ﴾ (مريم: ٧٤) ، أو ضم ما قبلها نحو : ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ (الصافات: ١٠٥) ثم أدغمت هذه الياء فى الياء الواقعة بعدها فيصير النطق بياء واحدة مشددة .

- وإذا وقع الهمز الساكن سكوناً أصلياً بين ضم و واو أبدل واوًا ثم أدغمت الواو فى الواو الواقعة بعد الهمزة فيصير النطق بواو مشددة كما فى ﴿وَتُؤۡوِيٓ﴾ (الأحزاب: ٥١) كما ذكرنا .

---

[١] السابق / ٤٠ ، ٧٣ ، ويراجع الأصوات اللغوية د . إبراهيم أنيس / ٢٠ .
[٢] الأصوات اللغوية السابق نفسه .
[٣] البيت ٢١٣ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٧ .

و الإبدال مع الإدغام حال وقوع ياء أو واو بعد الهمز الساكن قياس ثان ، والقياس الأول فيه الإبدال من جنس حركة ما قبله مع الإظهار فيكون فى ﴿وَرِءۡيٗا﴾ (مريم: ٧٤) الإبدال ياء مع الإظهار ، وفى ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ (الصافات: ١٠٥) الإبدال واوًا مع الإظهار ، وفى ﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾ (الأحزاب: ٥١) الإبدال واواً مع الإظهار .

قال الشاطبى :

ورئيا على إظهاره و ادغامه [١] .....

والمعنى : بعد إبدال همزة ﴿ وَرِءۡيٗا ﴾ (مريم: ٧٤) ياءً تظهر مع الياء الثانية ، أو تدغم فيها .

وهذا خاص بحمزة وقفاً ، أما قالون وابن ذكوان و أبو جعفر فليس لهم إلا الإبدال مع الإدغام وهو وصلاً ووقفاً

وفى هذا يقول ابن الجزرى :

ورؤيا فأدغم كلا ثنا رئيا به ثاو ملم [٢]

- وهكذا رأينا أن التخفيف القياسى للهمزة المفردة الساكنة التى لم تلاصق مثلها تخفف قياساً – استحساناً – بالإبدال حرف مد أو بما رسمت به أو بالإبدال مع الإدغام – دون غيرها من أوجه التخفيف ـ ، لأنها لما كانت الهمزة ساكنة ضعفت فلم تدبر نفسها ، وإنما يدبرها أقرب الحركات منها فتبدل حرف علة مجانسة لحركة ما قبلها أو للرسم .

و إنما لم تخفف الهمزة المفردة الساكنة بجعلها بين بين لأنها لا حركة لها حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها ، كما أنها لن تخفف بالحذف ، لأنها إنما تحذف بعد إلقاء حركتها على ما قبلها لتكون دليلاً عليها ، والحركة إنما تلقى على الساكن لا على المتحرك ، وما قبل الهمزة الساكنة متحرك أبداً [٣]، ومن ثم جاء التخفيف بالإبدال أو بالإبدال مع الإدغام مع ما يلزمه من روم أو إشمام .

وصفوة القول أن :

- التخفيف بالإبدال السابق على ضربين :

الضرب الأول:

أن تكون الهمزة الساكنة والحرف المتحرك قبلها مجتمعين فى كلمة بحيث تقع الهمزة فى هذه الكلمة إما فاءً للكلمة نحو : ﴿ يُؤۡمِنۢ ﴾ (التغابن: ١١) أو عيناً نحو ﴿ بَأۡسَ ﴾ (الأنعام: ٦٥) أو لاماً نحو ﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾ (الإسراء: ١٤).

---

[١] البيت ٢٤٣ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ٢٠ .
[٢] البيت ٢٠٩ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ .
[٣] ينظر شرح الشافية ٣/ ٣٢ ، وشرح المفصل ١٠٨/٩ .

فالهمزة الساكنة فى الأمثلة السابقة ونحوها أجاز النحويون تخفيفها بالوجه المذكور ولم يخالفهم أصحاب التخفيف من القراء العشرة ورواتهم ، غير أنهم استثنوا من ذلك خمسة أسماء وخمسة أفعال قرأها بعضهم – ورش من طريقيه بتحقيق الهمزة و أبو عمرو بخلف عنه و أبو جعفر على أصلهما فى التخفيف .

أما الأسماء فهى : ﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾ (البقرة: ١٧٧)، و ﴿كَأْسًا﴾ (الإنسان: ١٧ و﴿ٱلرَّأْسُ﴾ (مريم: ٤)، و ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ (الرحمن: ٢٢)، و ﴿وَرِءْيًا﴾ (مريم: ٧٤).

و أما الأفعال فهى خمسة أيضاً هى :

﴿جِئْتَ﴾ (الكهف: ٧١) وما جاء منه نحو : ﴿جِئْنَا﴾ (الكهف: ١٠٩) و ﴿نَبِّئْ﴾ (الحجر: ٤٩) وما جاء من لفظه نحو ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ (القمر: ٢٨)، و﴿قَرَأْتَ﴾ (النحل: ٩٨) وما جاء من لفظه أيضا نحو:﴿قَرَأْنَهُ﴾ (القيامة: ١٨)، و﴿وَهَيِّئْ﴾ (الكهف: ١٠) وما جاء منه، و﴿وَتُؤِىٓ﴾(الأحزاب: ٥١) وما جاء من لفظه ، نحو : ﴿تُؤِيهِ﴾ (المعارج: ١٣)، وهذا ما اتفق على استثنائه من تخفيف الهمزة المفردة الساكنة نصاً وأداءً ، وصلاً ووقفاً.

ملحوظة :

استثنى لأبى عمرو مما سبق ﴿وَرِءْيًا﴾ (مريم: ٧٤) من الأسماء ،ومن الأفعال ﴿وَتُؤِىٓ﴾ (الأحزاب: ٥١) و ﴿تُؤِيهِ﴾ (المعارج: ١٣)، و﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ (البلد: ٢٠) وما كان سكونه علامة للجزم نحو : ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ (آل عمران: ١٢٠)، و﴿نَّشَأْ﴾ (الشعراء: ٤)، و﴿يَشَأْ﴾ (النساء: ١٣٣)، و﴿وَيُهَيِّئْ﴾ (الكهف: ١٦)، و﴿نُنسِهَا﴾ (البقرة: ١٠٦)، و﴿يُنَبَّأْ﴾ (النجم: ٣٦)، وما كان سكونه علامة للأمر نحو : ﴿وَهَيِّئْ﴾ (الكهف: ١٠)، و﴿أَنۢبِئْهُم﴾ (البقرة: ٣٣)، و﴿نَبِّئْ﴾ (الحجر: ٤٩)، و﴿أَرْجِهْ﴾ (الأعراف: ١١١)، و﴿ٱقْرَأْ﴾ (العلق: ١)

واستثنى لأبى جعفر ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ (البقرة: ٣٣)، و ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ (الحجر: ٥١).

وقرأ حمزة بتخفيف ما سبق بالإبدال وقفًا دون استثناء[1] .

٢- الضرب الثانى :

أن تقع الهمزة الساكنة ابتداءً فى كلمة ، والحرف المتحرك الذى تليه فى كلمة قبلها ، نحو : ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ (الأنعام: ٧١)، و ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ (البقرة: ٢٨٣)، و ﴿يَقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾ (التوبة: ٤٩).

---

[1] ينظر النشر ١ / ٣٩٠ – ٣٩١ .

فالهمزة الساكنة فى الأمثلة السابقة ونحوها يجوز تخفيفها قياساً عند النحويين والقراء أصحاب التخفيف جميعاً – ورش من طريقيه ، وأبو عمرو بخلف عنه ، و أبوجعفر – بإبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها، على حد إبدالها فى الضرب الأول[١]، ومظهر التخفيف الصوتى هنا هو أننا أحللنا صوت حرف محل الهمزة .

ب – النقل :

١- قياس أوحد للسكون العارض (المتحرك حالة الوقف عليه) المسبوق بساكن صحيح - غير حروف العلة - يقبل الحركة – غير حرف الميم – نحو : ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾ (النمل: ٢٥)، و﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾ (البقرة: ١٠٢)، و﴿ دِفۡءٌ ﴾ (النحل: ٥)... الخ

والنقل هنا يدخله روم وإشمام .

أما شاهد النقل فقول ابن الجزرى :

..... وإن يحرك عن سكون فانقل[٢]

وأما شاهد الروم والإشمام فقوله :

وأشممن ورم بغير المبدل مداً [٣] .....

٢- قياس أول للساكن العارض المسبوق بحرف العلة الواو أو الياء الأصليتين مديتين أو لينتين نحو: ﴿ٱلسَّوۡءِ﴾ (التوبة: ٩٨)، و﴿ٱلسُّوٓءُ﴾ (الأعراف: ١٨٨)، و﴿شَيۡءٖ﴾ (البقرة: ٢٠) و﴿ٱلۡمُسِيٓءُ﴾ غافر: ٥٨.

وشواهد النقل والروم والإشمام كما سبق قريباً مع الساكن الصحيح .

تتمات:

- القياس الثانى فى الساكن العارض المسبوق بحرف العلة – الواو و الياء – هو الإبدال و الإدغام ، وما يدخل عليهما من روم وإشمام وقد سبق تفصيل ذلك.

- استثنى معظم العلماء من الساكن الصحيح الذى يقبل الحركة حرف الميم فلا ينقل إليها ، قال أحدهم :

وانقل إلى كل ساكن صحيح لا ميم جمع ذاك عل الصحيح[٤] .

- شرط النقل هنا أمران :

أ- أن يكون الهمز متحركاً (السكون العارض هنا) .

---

[١] ينظر شرح المفصل ١٠٨/٩ .
[٢] البيت ٢٤١ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة /١٨٥ .
[٣] البيت ٢٥٢ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .
[٤] ينظر إبراز المعانى /١٥٨ ، سراج القارئ /٧٧ .

ب- أن يكون سكون ما قبل الهمز يقبل الحركة.

- النقل يجوز عند القراء إذا كانت الهمزة متحركة – هنا السكون العارض – وقبلها ساكن يقبل الحركة كما ذكرنا ، فإذا أريد تخفيفها فإنها تحذف بعد نقل حركتها إلى الساكن الذى قبلها سواء أكانت حركتها فتحة ، أم كسرة ، أم ضمة وذلك لقصد التخفيف ، وتوضيح ذلك فيما يأتى:

- مظهر التخفيف الصوتى هنا أننا حذفنا من الكلمة مقطعًا صوتياً مغلقاً ، كما أننا حذفنا صوت الهمزة :

المرء ⟵ : / ا ل / م ر / ء - / = ٣ مقاطع على قراءة التحقيق .

المر ⟵: / ا ل / م ر / = ٢ مقطع على قراءة النقل .

ثانياً الهمز المتحرك :

وهو على قسمين :

أولاً : الهمز المتحرك المسبوق بساكن .

ثانياً : الهمز المتحرك المسبوق بمتحرك .

وفيما يأتى تفصيل أحوال كل من القسمين السابقين :

أولاً : الهمز المتحرك المسبوق بساكن :

أ- همز متحرك مسبوق بساكن فى كلمته " فى كلمة واحدة " : ويأت هنا على أربعة أنواع يمكن تفصيلها فيما يأتى :

١- همز متحرك مسبوق بساكن صحيح (يقبل الحركة) وهو على ضربين :

أ- ما جاء الهمز و الساكن وسط الكلمة نحو: ﴿ وَقُرْءَانَ﴾ (الإسراء: ٧٨)، ﴿مَسْـُٔولًا ﴾ (الإسراء: ٣٦)...الخ

ب- ما جاء الهمز و الساكن آخر الكلمة نحو : ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ (البقرة: ١٠٢)، ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ (النمل: ٢٥)، ﴿ دِفْءٌ ﴾ (النحل: ٥).

٢- همز متحرك مسبوق بساكن معتل (يقبل الحركة) ، أى أن يكون الساكن المعتل يقبل الحركة وهذا على ضربين :

١- أن يكون المعتل هو الواو والياء اللينتين وهذا على قسمين :

أ- أن يكون الهمز والساكن المعتل– الواو والياء اللينتين– وسط الكلمة نحو: ﴿ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ (آل عمران: ٤٩)، ﴿ سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ (المائدة: ٣١).

ب- أن يكون الهمز والساكن المعتل السابق آخر الكلمة نحو: ﴿ٱلسَّوْءِ ﴾ (التوبة: ٩٨)، و﴿شَىْءٍ﴾ (البقرة: ٢٠).

٢- أن يكون المعتل هو الواو والياء المديتين وهذا على نوعين :

أ- أن يكون الهمز والساكن المعتل – الواو والياء المديتين – وسط الكلمة نحو : ﴿ سِيٓـَٔتْ ﴾ (الملك: ٢٧) و ﴿ سُوٓءًا ﴾ (النساء: ١١٠).

أن يكون الهمز والساكن المعنل السابق آخر الكلمة نحو: ﴿ٱلسُّوٓءُ﴾ (الأعراف: ١٨٨)، و﴿ٱلۡمُسِيٓءُ﴾ (غافر: ٥٨)

٣- همز متحرك مسبوق بساكن معتل لا يقبل الحركة أى : أن يكون الساكن المعتل لا يقبل الحركة وهو الألف ، وهذا على نوعين :

أ- أن يكون الهمز و الساكن المعتل – الألف – وسط الكلمة نحو : ﴿ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ (البقرة: ٣١)، و﴿ ءَابَآؤُكُمۡ ﴾ (النساء: ١١)... الخ .

ب- أن يكون الهمز و الساكن المعتل السابق آخر الكلمة نحو: ﴿ يَشَآءُ ﴾ (البقرة: ١٤٢)، و﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ (البقرة: ٢٢)... الخ

وهذا النوع يفرق فيه بين ما رسم قياساً وبين ما رسم وفق اصطلاحات الرسم العثمانى ، فالقياس أن يرسم همز هذا النوع على السطر ، وقد يرسم على الواو نحو : ﴿ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ (فاطر: ٢٨)، أو على الياء نحو ﴿ وَإِيتَآيِ ﴾ (النحل: ٩٠).

٤- الهمز المتحرك المسبوق بالواو والياء الزائدتين وهذا أيضا على نوعين :

أ- أن يكون الهمز والواو والياء السابقتان وسط الكلمة نحو : ﴿خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ (البقرة: ٨١)، و﴿هَنِيٓـًٔا﴾ (النساء: ٤) .

ب- أن يكون الهمز والواو والياء آخر الكلمة نحو : ﴿قُرُوٓءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، و ﴿بَرِيٓءٌ﴾ التوبة: ٣).

والشكل الآتى يوضح أقسام الهمز المتحرك المسبوق بساكن :

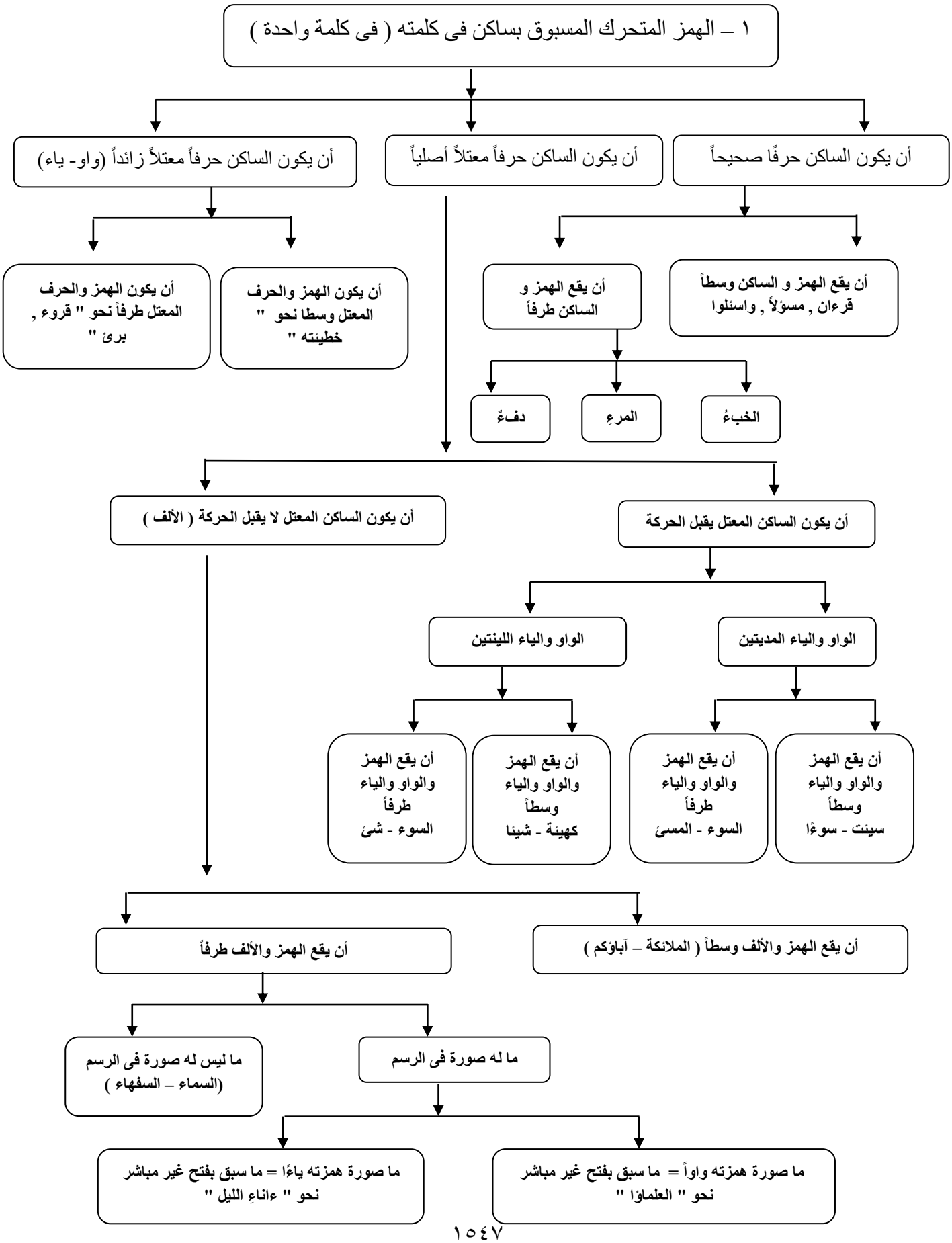

ب- الهمز المتحرك المسبوق بساكن فى كلمة أخرى (فى كلمتين) :

ولا يتأتى هذا النوع إلا بأن يكون الهمز أول الكلمة الثانية والساكن آخر الكلمة الأولى ويمكن حصر أقسام هذا النوع فى ثلاثة بيانها فيما يأتى :

١- أن يكون الساكن قبل الهمز حرفاً صحيحاً (غير الميم) نحو : ﴿ ٱلْأَرْضَ ﴾ (البقرة: ٢٢)،﴿ قَالَتَ إِحْدَىٰهُمَا ﴾ (القصص: ٢٦)، ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ (المؤمنون: ١)، ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (البقرة: ١٠)... الخ.

٢- أن يكون الساكن قبل الهمز حرفاً معتلاً وهذا على ضربين :

١- أن يكون المعتل يقبل الحركة وهذا على قسمين :

أ- أن يكون الساكن المعتل الواو والياء اللينتين نحو : ﴿ خَلَوْا إِلَىٰ ﴾ (البقرة: ١٤)،﴿ ٱبْنَيْ ءَادَمَ ﴾ (المائدة: ٢٧)... الخ .

ب- أن يكون الساكن المعتل الواو والياء الأصليتين المديتين نحو : ﴿ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾ (التحريم: ٦)،﴿ فِيٓ أُمِّهَا ﴾ (القصص: ٥٩)... الخ ، أو الضميرين المرسومين نحو : ﴿ فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ﴾ (هود: ٩٧)، ﴿ ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ ﴾ (الفجر: ٢٨)، أو الضميرين غير المرسومين نحو: ﴿ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، ﴿ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا ﴾ (النحل: ١٠٦).

٢- أن يكون المعتل لا يقبل الحركة وهو الألف نحو : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾ (البقرة: ٢١).

ويمكن توضيح الأقسام السابقة بالشكل الآتى :

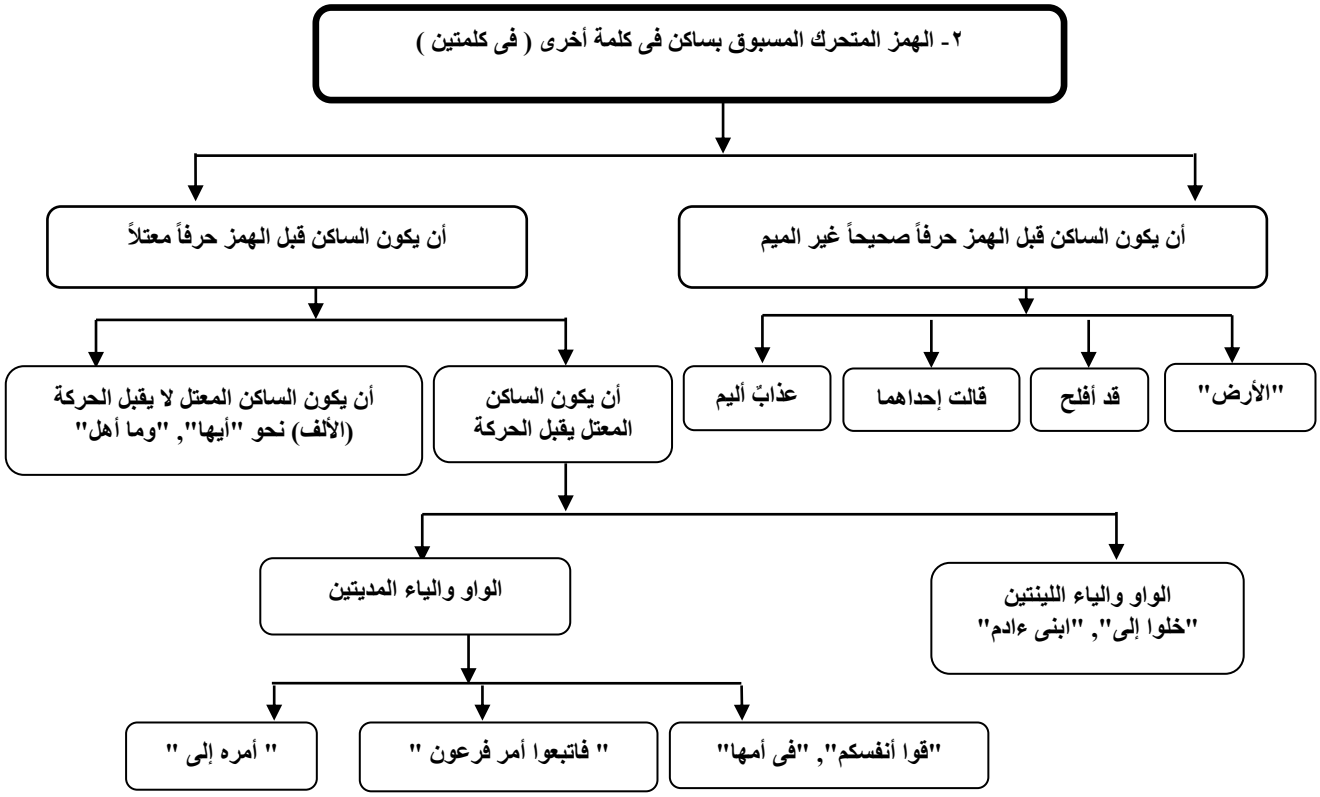

وهكذا تتعدد أحوال الهمزة المفردة المتحركة تبعاً لما قبلها ، وما يلزم الباحث هنا هو أن الهمزة فى جميع أحوالها تتعاقب عليها أربعة أوجه من أوجه التخفيف هى: النقل، والإبدال مع الإدغام، والتسهيل بين بين .

أولاً النقل :

- أما النقل فيكون فى الأحوال الآتية:

إذا وقعت الهمزة المتحركة بعد ساكن صحيح فى كلمة واحدة نحو: ﴿ وَقُرْءَانَ ﴾ (الإسراء: ٧٨)، ﴿ يَسْـَٔلُ ﴾ (المعارج: ١٠) ، ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ ﴾ (النحل: ٤٣)، ﴿ مِلْءُ ﴾ (آل عمران: ٩١)، ﴿ رِدْءًا ﴾ (القصص: ٣٤)، فتخفف الهمزة فى هذه الألفاظ ونحوها – استحساناً – بالنقل أى حذفها بعد إلقاء حركتها على الساكن الصحيح قبلها ، لتكون هذه الحركة دليلاً على الهمز ، وذلك جائز لا لازم حيث إن بعض القراء لهم النقل والبعض الآخر لهم التحقيق، إلا حمزة وقفاً ، فنقله لازم مع ما يأتى عليه من روم أو إشمام .

تتمات :

١- قرأ ابن كثير لفظ ﴿ وَقُرْءَانَ ﴾ (الإسراء: ٧٨) المعرف والمُنكر المضاف وغير المضاف ، المنون وغير المنون بالنقل وصلاً ووقفاً

قال الشاطبى :

ونقل قرآن والقرآن دوائنا [١] ....

وقال ابن الجزرى :

.... كيف جا القرآن دف[٢]

ووافقه حمزة وقفاً : قال الشاطبى :

وحرك به ما قبله متسكناً واسقطه حتى يرجع اللفظ أسهلا[٣]

وقال ابن الجزرى مصرحاً :

..... و إن يحرك عن سكون فانقل[٤]

٢- قرأ الأصبهانى وابن وردان بخلف عنه لفظ "ملء" فى قوله تعالى ﴿ مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ﴾ (آل عمران: ٩١) بالنقل وصلاً ووقفاً

قال ابن الجزرى :

---

[١] البيت ٥٠٢ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ٤٤ .
[٢] البيت ٢٣٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٥ .
[٣] البيت ٢٣٧ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٩ .
[٤] البيت ٢٤١ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٥ .

وملء الأصبهانى مع عيس اختلف [١] .....

ووافقهما حمزة وقفاً وشاهده كما سبق قريباً فى (١) .

٣- قرأ نافع و أبو جعفر (المدنيان) بالنقل فى لفظ "ردءًا" من قوله تعالى ﴿ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾ (القصص: ٣٤) وصلاً ووقفاً و إذا وقفا أبدلا التنوين المنقول إلى الدال ألفاً وفقاً للقواعد التجويدية ، وزاد أبوجعفر إبدال التنوين ألفاً حال الوصل ، والأداء يضبط هذا وذاك .

قال ابن الجزرى :

..... وانقل مداً ردا وثبت البدل [٢]

ووافقهما حمزة وقفاً وشاهده كما سبق كذلك .

٤- فعل الأمر المشتق من السؤال إذا لم يتقدم عليه الواو أو الفاء فكل القراء – وأهل اللغة – بالنقل نحو : ﴿ سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ (البقرة: ٢١١)، و ﴿ سَلۡهُمۡ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴾ (القلم: ٤٠)، فإذا تقدم عليه الواو أو الفاء فابن كثير ، والكسائى ، وخلف العاشر بالنقل نحو : ﴿ وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓ ﴾(النساء: ٣٢)،﴿ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَ ﴾ (يونس: ٩٤).

قال الشاطبى :

..... وسل فسل حركوا بالنقل راشده دلا [٣]

وقال ابن الجزرى :

..... وسل روى دم [٤].....

ووافقهم حمزة هنا وقفاً على أصله كما مر مراراً.

٥- باقى الأمثلة ونظائرها من كل همز متحرك واقع مع ساكن صحيح فى كلمة قرأه حمزة وحده بالنقل وقفاً على مذهبه فى التخفيف للوقف كما أسلفنا.

٦- قرأ باقى القراء الأمثلة السابقة بالتحقيق وصلاً ووقفاً غير أنهم اختلفوا فى هذا التحقيق على أمرين :

أ- التحقيق مع السكت على الساكن قبل الهمز وبه قرأ ابن ذكوان وحفص و إدريس وصلاً ووقفاً وبخلف عنهم ، ووافقهم حمزة وصلاً، والوقف له كما سبق .

قال ابن الجزرى :

..... والخلف عن إدريس غير المد أطلق واخصصن

---

[١] البيت ٢٣٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٥ .
[٢] البيت ٢٣٣ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٥ .
[٣] البيت ٥٩٨ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ٥٣ .
[٤] البيت ٢٣٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٥ .

وقيل حفص وابن ذكوان[١]..... .....

ب- التحقيق بدون سكت وبه قرأ الباقون وهو الوجه الثانى لابن ذكوان وحفص وإدريس، وحمزة وصلاً.

- إذا وقعت الهمزة المتحركة بعد ساكن صحيح فى كلمتين نحو :

﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ﴾ (المؤمنون: ١)، و ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾ (البقرة: ٢٢)، و﴿ مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٍ ﴾ (الرحمن: ٥٤)، و﴿كِتَٰبَهُۥ ﴾ ﴿ إِنِّ ﴾ (الحاقة:١٩/ ٢٠)، و ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ ﴾ الاستفهامية فى موضعيها[٢]، و﴿ ٱلۡـَٰٔنَ ﴾ الخبرية فى مواضعها الستة [٣] ... الخ .

ففى الأمثلة السابقة ونحوها تحذف الهمزة – استحساناً – بأن تلقى حركتها على الساكن الصحيح قبلها ثم تحذف لتكون هذه الحركة دليلاً على الهمزة ، وذلك جائز لأنه خاص ببعض القراء وصلاً ووقفاً ، أما حمزة فهذا لازم عنده وقفاً .

تتمات :

١ – الأمر السابق كذلك فى لام التعريف نحو "الأرض" ، ثم أنه إذا بدأ بها أثبت همزة الوصل، مراعاة للأصل فى لام التعريف وهو السكون ، لأن حركتها – ها هنا – عارضة، فلم يعتد بها ، والسكون منوىٌ فى" اللام"، ومن ثم نبقى على "همزة الوصل"، ويجوز حذف "همزة الوصل" لزوال الحاجة إليها بعد نقل حركة الهمزة إلى "لام التعريف" ، وإن كانت عارضة [٤] .....

يقول الشاطبى :

وتبدا بهمز الوصل فى النقل كله و إن كنت معتداً بعارضه فلا [٥]

وقال ابن الجزرى :

وابدأ بهمز الوصل فى النقل أجل [٦] .....

نعم يجوز البدء لأصحاب النقل فى لام التعريف بالوجهين السابقين ، فإذا كان بعد اللام مد بدل كما فى " ءَآلۡـَٰٔنَ " فإن للأزرق عن ورش أربعة أوجه :

١- البدء بهمزة الوصل على الأصل مع تثليث البدل ، فهذه ثلاثة أوجه .

---

[١] البيتان ٢٣٧ ، ٢٣٨ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٥ .
[٢] يونس / ٥١ ، ٩١ .
[٣] البقرة / ٧١ ، ١٨٧ – والنساء / ١٨ – والأنفال / ٦٦ – ويوسف / ٥١ – و الجن / ٩ .
[٤] ينظر : الكتاب ٥٤٥/٣ ، وشرح الشافية ٣/ ٥١ ، ٥٢ .
[٥] البيت ٢٣٣ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٩ .
[٦] البيت ٢٣٣ من الطيبة ، ويرجع إتحاف البررة / ١٨٥ .

٢- البدء باللام وحينئذ لابد من قصر البدل فقط ، لأننا كما اعتددنا بحركة اللام فى ترك همزة الوصل، نعتد بها فى ترك التوسط والطول فى البدل وصلاً، وأما وقفاً فلا يمتنع شئ لعروض السكون، قال صاحب إتحاف البررة :

وفى نحو لان ابدأ بهمز مثلثاً فإن تبتدئ باللام فالقصر أعملا [١]

٢- قرأ بالنقل فى الأمثلة المذكورة كلها ونظائرها الكثير ورش من الطريقين وفى حالتى الوصل والوقف ، ووافقه حمزة وقفاً .

٣- لورش فى ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ (الحاقة:١٩/ ٢٠)، وجه ثان وهو عدم النقل كالجماعة :

قال الشاطبى :

..... وكتابيه بالإسكان عن ورش أصح تقبلاً [٢]

وقال ابن الجزرى :

وانقل إلى الأخر غير حرف مد لورش إلا ها كتابيه أسد [٣]

وأقول: فى قوله تعالى ﴿ كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ﴾ (الحاقة:١٩/ ٢٠)، تمت شروط النقل، لكنه جاء الخلاف فيها لورش بين النقل ، وعدمه المعبر عنه بالإسكان – فى كلام الشاطبى – وهو الأرجح كما يفهم من قول الشاطبى "أصح"، ومن قول ابن الجزرى "أسد".

والوجهان مستويان جائزان قراءةً – مع الإيمان بكثرة طرق السكون على النقل - ، ويبدو أن الترجيح هنا للقياس اللغوى بحجة أن هاء السكت مبنية على السكون ولا حظ لها فى الحركة إلا فى ضرورة الشعر ، ومن ثم كان تحريكها بالنقل مرجوح لغةً لاقراءةً .

ومما يدلل على صحة استواء الوجهان قراءة ، هو تفريع الوجهان هنا على وجهى ﴿ مَالِيَهْ ﴾ ﴿ هَلَكَ ﴾ الحاقة: (٢٨/ ٢٩) إدغاماً و إظهاراً ، حيث إن المحققين من الأئمة ذهبوا إلى أن من مذهبه النقل فى ﴿ كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ﴾ (الحاقة:١٩/ ٢٠)، أدغم ﴿مَالِيَهْ﴾﴿ هَلَكَ ﴾، ومن مذهبه الإسكان – عدم النقل ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ – أظهر ﴿ مَالِيَهْ ﴾﴿ هَلَكَ ﴾ مع السكت سكتة لطيفة ، و إلى هذين المذهبين قال صاحب إتحاف البررة :

وأدغم ماليه عند نقله وأظهر بسكت مسكناً يا أخا العلا [٤]

٤- قرأ نافع من روايتيه قالون ، وورش من طريقيه ، وابن وردان ، وصلاً ووقفاً بالنقل فى ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ موضعى يونس (٥١ ، ٩١) ، ووافقهم حمزة عند الوقف فى وجه نقله ، ومع هذا

---

[١] يراجع النفحات الإلهية / ١٤٥ .
[٢] البيت ٢٣٤ من الشاطبية , ويراجع إتحاف البررة / ١٩
[٣] البيت ٢٢٩ من الطيبة , ويراجع إتحاف البررة / ١٨٤ .
[٤] يراجع النفحات الإلهية / ١٤٧ .

النقل طرأ تغيير على سبب المد اللازم بحركة النقل إليها ، فيترتب على هذا وجهان ، فالمد لمراعاة الأصل ، والقصر اعتداداً بالعارض ، ومحصلة الأوجه على هذا لكل منهم ثلاثة : الإبدال مع المد والقصر ، والتسهيل وليس معه إلا القصر لزوال سبب المد .

وثمة تفصيلات وحالات خمسة للفظ "ءَلأَنَ" هنا للأزرق عن ورش ، ولولا خشية الإطالة لذكرتها ، وقد نظمتها حالة حالة ولله الحمد والمنة .

٥- وافق رويس ورشاً فى النقل فى قوله تعالى ﴿مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٖ﴾ (الرحمن: ٥٤)، ويبدو أن وجه تخصيص رويس هنا أحد أمرين :

- الأول : حصول الثقل باجتماع كسرتين و سكونين مع كسر الهمزة [١] .
- الثانى : حصول الثقل للإعجام ، أو لجمعها بين العجمة والعربية على ما قيل من أن مثل : استبرق ، مشكاة وقسطاس من توافق اللغات العربية وغيرها [٢] .

٦- وافق ابن وردان بخلف عنه ورشاً فى لفظ ﴿ءَأَنتَ﴾ الخبرية ويبدو أن وجه ابن وردان فى تخصيص ﴿ءَأَنتَ﴾ بالنقل هو ثقلها بالهمزتين ، ثم زاد الثقل فى ﴿ءَءَأَنتَ﴾ المستفهم بها حيث توجد ثلاث همزات .

٧- فى قوله تعالى ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ (النجم: ٥٠) اختلف القراء بين النقل والإسكان فى لام التعريف ، فمن أسكن لام التعريف وهم : ابن كثير وابن عامر والكوفيون كسر تنوين "عاداً " فللتخلص من التقاء الساكنين ، وقرأ الباقون وهم : المدنيان و البصريان بالنقل ، ويلزمه حذف همزه – الهمزة المتحركة بعد نقل حركتها ، وهمزة الوصل - ، ثم أدغموا تنوين "عاداً" فى اللام المنقول الحركة إليها ، واختلف عن قالون حال النقل بين همز الواو وعدمه فالأوجه للمدنيين والبصريين حال الوصل : النقل مع الإدغام دون همز الواو هكذا " عاداً لُّولى " ، ولقالون وجه ثان وهو همز الواو هكذا "عاداً لُّؤلى" ، فإذا بدءوا بالأولى فلقالون خمسة هى :

١- الأولى : البدء بالأصل كالجماعة .
٢- الولى : النقل دون همز الواو مع زيادة همزة الوصل .
٣- لولى : النقل دون همز الواو مع حذف همزة الوصل .
٤- الؤلى : النقل مع همز الواو مع زيادة همزة الوصل .
٥- لؤلى : النقل مع همز الواو مع حذف همزة الوصل .

---

[١] شرح النويرى على الطيبة ٢ / ٣١٣ .
[٢] ينظر شرح الترمسى / ١٤٢ .

ووافقه ورش وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب فى وجهى "٢" ، "٣" وزاد أبو عمرو وأبوجعفر ويعقوب وجه الأصل "١" فموافقتهما لقالون فى ثلاثة وموافقة ورش فى وجهين .

ويبدو أن وجه النقل فى "عاداً الأولى" يختلف باختلاف الرواة ، فورش جرياً على أصله ، أما قالون وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب فلقصد التخفيف، واعتدوا بالعارض على اللغة القليلة توصلاً إلى الإدغام ، فلما نقلت الحركة إلى اللام تحركت لفظاً فعاد التنوين الذى كسر لسكونها إلى سكونه فأدغم فى اللام ، وهى توافق صريح الرسم [1] .

٨- قرأ باقى القراء الأمثلة المذكورة كلها بالتحقيق أو الإسكان وصلاً ووقفاً، مع اختلافهم فى هذا التحقيق على أمرين كما سبق و هما:

أ- التحقيق مع السكت على الساكن قبل الهمز، وبه قرأ ابن ذكوان وحفص وإدريس وصلاً ووقفاً وبخلف عنهم، ووافقهم حمزة وصلاً ، وسبق وجهه فى الوقف مع ورش .

ب- التحقيق بدون سكت وهو الوجه الثانى لابن ذكوان وحفص وإدريس وحمزة وصلاً .

ثانياً الإبدال :

من صور تخفيف الهمز المتحرك المسبوق بساكن ، وإن شئت فقل القياس الثانى لتخفيف الهمز المتحرك المسبوق بساكن هو الإبدال .

وهذا الإبدال على نوعين :

١- ابدال الهمز حرف مد من جنس حركة ما قبله .

٢- الإبدال واواً أو ياءً للرسم العثمانى .

- والمقصود الأولى هنا هو الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله وبه خفف الهمز المتحرك المسبوق بساكن لا يقبل الحركة – أو لا يجوز تحريكه - ، وهو الألف ، وجاء الهمز طرفاً ولا صورة للهمز نحو : ﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ (البقرة: ٢٢)، ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ (البقرة: ١٤٢)... الخ ، أو للهمزة صورة واواً نحو : ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ (فاطر: ٢٨)، أو ياءًا نحو : ﴿ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ﴾ (طه: ١٣٠).

فالقياس الأولى فى هذا النوع هو الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله – قبل الألف الساكنة– فتبدل الهمزة ألفاً ، ويجوز مع هذا الإبدال القصر– على حذف الهمزة المبدلة- ، والتوسط– على التقاء الألف المبدلة والألف الأصلية - ، المد – على إضافة ألف بين الألف المبدلة و الألف الأصلية فتصير ثلاث ألفات - .

---

[1] شرح النويرى ٢ / ٣١٧ .

وهذا التخفيف بالإبدال خاص بحمزة وقفاً ، وليس معه روم ولا إشمام للإبدال حرف مد كما ذكرنا مراراً .

وشاهده قول الشاطبى :

سوى أنه من بعد ما ألف جرى يسهله مهما توسط مدخلا

ويبدله مهما تطرف مثله ويقصر أو يمضى على المد أطولا[١]

وقال ابن الجزرى :

إلا موسطا أتى بعد ألف سهل ومثله فأبدل فى الطرف[٢]

والمقصود الآخر – الثانى– هو الإبدال للرسم وبه خفف الهمز المتحرك المسبوق بساكن لا يقبل الحركة – لا يجوز تحريكه – وهو الألف ، وجاء الهمز والألف طرفاً فما رسم همزه على الواو أبدل واواً نحو : ﴿ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ (فاطر: ٢٨)، وما رسم همزه على الياء أبدل ياء نحو : ﴿ءَانَآيِ ٱلَّيۡلِ﴾ (طه: ١٣٠).

ويجوز مع هذا الإبدال القصر والتوسط والمد فى الألف مع السكون المحض سواء أرسمت الهمزة على الواو أم على الياء ، ويضاف الروم مع القصر سواء أبدلت الهمزة واواً أم ياءًا ، ويزاد فى المرسومة واواً الإشمام مع القصر والتوسط والمد .....

والأحكام السابقة خاصة بحمزة حال الوقف وسبق شواهده .

ثالثاً : الإبدال مع الإدغام : وهو على ضربين :

أ- هو القياس الأوحد فى نوع واحد وهو الهمز الساكن المتطرف – وسكونه عارض – المسبوق بواو أو ياء مديتين زائدتين نحو : ﴿قُرُوٓءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، ﴿ بَرِيٓءٌ ﴾ (التوبة: ٣) ففى المسبوق بواو يكون الإبدال واواً مع الإدغام فى الواو السابقة فيصير النطق بواو مشددة ، وفى المسبوق بياء يكون الإبدال ياءً مع الإدغام فى الياء السابقة فيصير النطق بياء مشددة .

وشاهد الإبدال والإدغام هنا قول الشاطبى :

ويدغم فيه الواو والياء مبدلا إذا زيدتا من قبل حتى يفصلا[٣]

وقول ابن الجزرى :

والواو واليا إن يزادا أدغما[٤] .....

---

[١] البيتان ٢٣٨ ، ٢٣٩ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٩ .
[٢] البيت ٢٤٢ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٥ .
[٣] البيت ٢٤٠ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ٢٠ .
[٤] البيت ٢٤٣ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٥ .

وهذا النوع من الإبدال يدخله روم و إشمام فيما يجوزان فيه ، وذلك لأن الإبدال هنا ليس إبدالاً حرف مد فقط ، وهو الذى يمتنع معه الروم والإشمام كما سبق .

- والإبدال مع الإدغام قياس ثان فى أمرين متقابلين هما :

١- الهمز الساكن المتطرف المسبوق بواو أو ياء أصليتين ، سواء أكانتا مديتين فى كلمة واحدة كما فى : ﴿ سِيٓـَٔتَ ﴾ (الملك: ٢٧)، ﴿ٱلسُّوٓءُ﴾ (الأعراف: ١٨٨)، ﴿ٱلۡمُسِيٓـُٔ﴾ (غافر: ٥٨) أو فى كلمتين نحو: ﴿ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾ (التحريم: ٦)، ﴿ فِيٓ أُمِّهَا ﴾ (القصص: ٥٩)، ﴿ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ﴾ (هود: ٥٩) ، ﴿ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ﴾ (البقرة: ٢٧٥)... الخ ، أم لينتين فى كلمة واحدة كما فى : ﴿ كَهَيۡـَٔةِ ﴾ (آل عمران: ٤٩) ، ﴿ شَيۡـٔٗا ﴾ (البقرة: ٤٨)، ﴿ٱلسَّوۡءِ﴾ (التوبة: ٩٨)، ﴿ سِيٓـَٔ ﴾ (هود: ٧٧)، أو فى كلمتين كما فى : ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾ (البقرة: ١٤)، و ﴿ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ ﴾ (المائدة: ٢٧).... الخ ، ففى المسبوق بواو يكون الإبدال واواً تدغم فى سابقتها فيصير النطق بواو مشددة ، وفى المسبوق بياء يكون الإبدال ياءً تدغم فى سابقتها فيصير النطق بياء مشددة .

وشاهد ما سبق قول الشاطبى :

وما واو اصلى تسكن قبله أو اليا فعن بعض بالإدغام حملا[١]

وقول ابن الجزرى :

..... والبعض فى الأصلى أيضا أدغما[٢]

تتمات :

١- إذا وقعت الهمزة المفردة المتحركة بعد حرف ساكن لا يجوز تحريكه ، فإن النحويين أجازوا تخفيفها بالإبدال إذا كان الساكن قبل الهمزة "ياء المد " الزائدة ، أو "ياء التصغير" ، أو "واو المد " الزائدة سواء أوقعت الواو والياء على الهمز فى كلمة ، أم فى كلمتين ، فتبدل الهمزة – حينئذ – حرفاً من جنس الحرف الساكن قبلها ثم يدغم فيه ، والأمثلة كما ذكرنا ، إلا أن التخفيف فى : ﴿ٱلنَّبِيِّ﴾ (الأحزاب: ٥٣)، و﴿ٱلۡبَرِيَّةِ ﴾ (البينة: ٦)، لازم لكثرة الاستعمال ، وفى غيرها جائز لا واجب[٣] .

---

[١] البيت ٢٥١ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ٢٠ .

[٢] البيت ٢٤٣ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٥ .

[٣] ينظر الكتاب ٣ / ٥٤٧ ، ٥٥٥ ، وشرح المفصل ٩ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، وشرح الشافية ٣٤/٣ ، ٣٥ .

- الإبدال مع الإدغام السابق عند النحويين وصلاً ووقفاً ، وبه قرأ جمهور القراء ، إلا نافعاً فى "النبئ " حيث ورد فهمز وحده ، إلا موضعى الأحزاب : ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾ (الأحزاب: ٥٠)، و ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ (الأحزاب: ٥٣) فورش وحده بالهمز في الحالين ، وقالون وقفاً.

قال الشاطبى :

وجمعاً وفرداً فى النبىء وفى النبوءة الهمز كل غير نافع أبدلا

وقالون فى الأحزاب فى النبى مع بيوت النبى الياء شدد مبدلا[١]

وقال ابن الجزرى :

..... باب النبى والنبوة الهدى[٢]

وقرأ نافع وابن ذكوان لفظ "البرية" فى موضعى البينة بالهمز وغيرهما بالتخفيف :

قال الشاطبى :

..... وحرفى ال برية فاهمز آهلاً متأهلا[٣]

وقال ابن الجزرى :

.... البرية اتل مز[٤] .....

٢- قرأ باقى الأمثلة السابقة بالتخفيف السابق – الإبدال مع الإدغام – حمزة وقفاً فى أحد أوجهه – وجهه القياسى الثانى – وسبق ذكر شواهده .

٣- لفظ ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ (آل عمران: ٤٩) قرأه بالتخفيف السابق أبو جعفر فى الحالين و بخلف عنه.

قال ابن الجزرى :

هيئة أدغم مع برى مرى هنى خلف ثنا[٥] .....

٤- فى أمثلة اللين المهموز من كلمة فيما سبق قرأها الأزرق بالمد و بالتوسط ، ويجوز له القصر في ﴿شَىْءٍ﴾ (البقرة: ٢٠) نحو ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾.

٥- فى أمثلة اللين المهموز من كلمة أو من كلمتين قرأ باقى القراء بالتحقيق وهم على فريقين :

أ- التحقيق مع السكت وبه قرأ ابن ذكوان وحفص وإدريس بخلف عنهم وصلاً ووقفاً ووافقهم حمزة وصلاً .

ب- التحقيق مع عدم السكت وبه قرأ الباقون وهو الوجه الثانى لابن ذكوان وحفص وحمزة – وصلًا وإدريس.

---

[١] البيتان ٤٥٨ ، ٤٥٩ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ٤٠ .
[٢] البيت ٢٢٧ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٤ .
[٣] البيت ١١١٦ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٠٦ .
[٤] البيت ٢٢٨ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٤ .
[٥] البيت ٢٢٦ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٤ .

٦- فى أمثلة حرفى المد الواو والياء فى الأمثلة السابقة فى كلمة أو فى كلمتين قرأ حمزة وحده بالتخفيف السابق وقفاً فى أحد أوجهه – وجهه القياسى الثانى – وله فى الوصل التحقيق مع عدم السكت ومع السكت ، والباقون بالتحقيق مع عدم السكت .

رابعاً التسهيل بين بين :

قياس ـ تختلف رتبته – إذا كان الهمز متحركاً وقبله ساكن لا يقبل الحركة وكان "ألفاً" ، سواء أوقعت الهمزة على الألف فى كلمة ، أم كانتا من كلمتين .

ويمكن حصر أنواع هذا النوع فيما يأتى:

أولًا : الهمز المتحرك مع الألف فى كلمة وهذا على أمرين :

١- أن يكون الهمز والألف وسط الكلمة نحو : ﴿ سَآئِلٌ ﴾ (المعارج: ١)، ﴿ ءَابَآؤُكُمْ ﴾ (النساء: ١١).

٢- أن يكون الهمز والألف طرفاً وهذا على صورتين :

أ- أن يكون الهمز لا صورة له نحو : ﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ (البقرة: ٢٢)، و ﴿ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ (البقرة: ١٤٢)...الخ

ب- أن يكون الهمز له صورة وهذا على أمرين:

١- أن يكون الهمز صورته واواً نحو : ﴿ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ (فاطر: ٢٨).

٢- أن يكون الهمز صورته ياءًا نحو : ﴿ وَإِيتَآئِ ﴾ (النحل: ٩٠).

ثانياً : الهمز المتحرك مع الألف فى كلمتين وهذا على أمرين :

١- أن يكون الرسم موصولاً فى كلمة نحو : ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ (البقرة: ٢١)، ﴿يَٰٓأَهْلَ﴾ (آل عمران: ٦٥). ... الخ

٢- أن يكون الرسم مفصولاً نحو : ﴿وَمَآ أُهِلَّ﴾ (البقرة: ١٧٣)، ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ (الحشر: ٧)... الخ

٢- فالتسهيل بين بين فى الأمثلة السابقة قياس أوحد فى نوعين :

- ما وقع الهمز والألف فى كلمة وسطاً نحو : ﴿سَآئِلٌ﴾ (المعارج: ١)، ﴿ءَابَآؤُكُمْ﴾ (النساء: ١١)... الخ

- ما وقع الهمز والألف من كلمتين سواءً جاء الرسم موصولاً نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ (البقرة: ٢١) أم مفصولاً نحو ﴿وَمَآ أُهِلَّ﴾ (البقرة: ١٧٣).

والتسهيل بين بين هنا خاص بحمزة وقفاً ، وهو مع المد والقصر .

أما شاهد النوع الأول :

فقال الشاطبى :

سوى أنه من بعد ما ألف جرى يسهله مهما توسط مدخلا[١]

وقال ابن الجزرى :

إلا موسطا أتى بعد ألف سهل[٢] .....

وأما شاهد المد والقصر فقول ابن الجزرى :

والمد أولى إن تغير السبب وبقى الأثر أو فاقصر أحب [٣]

وأما شاهد النوع الثانى فإنما هو لحمزة من طريق الطيبة وفى هذا يقول ابن الجزرى :

.... وبغير ذاك صح [٤]

يعنى غير المفصول الصحيح مثل ﴿قُلۡ إِن﴾ (التوبة: ٢٤) أو حرفى اللين ﴿ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ﴾ (الجمعة: ٩) (الجمعة: ٩) ولم يبق إلا نوعين :

١- الهمز المتحرك وقبله متحرك نحو ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ﴾ (يوسف: ٤٦)، وليس معنا هنا .

٢- الهمز المتحرك وقبله ساكن حرف مد ألف – لا يقبل الحركة – نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ (البقرة: ٢١)، و﴿وَمَآ أُهِلَّ﴾ (البقرة: ١٧٣).

وكذا إذا كان الساكن حرف مد الواو والياء وتخفيفهما بالنقل ، أو بالإبدال مع الإدغام كما سبق .

وأما شاهد المد والقصر هنا فمثل النوع الأول .

- التسهيل بين بين قياس ثان فى نوعين :

١- أن يقع الهمز والألف طرف ولا صورة للهمز نحو : ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ (البقرة: ٢٢)، و ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ (البقرة: ١٤٢).

٢- أن يقع الهمز والألف طرفاً وكان للهمز صورة سواء أكانت واواً نحو ﴿ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ (فاطر: ٢٨)، أم ياء نحو ﴿وَإِيتَآيِ﴾ (النحل: ٩٠).

والتسهيل بين بين هنا خاص بحمزة وقفاً وهذا التسهيل بروم ومع المد والقصر

وشاهد التسهيل بروم هنا قول الشاطبى :

وما قبله التحريك أو ألفٌ محر كا طرفا فالبعض بالروم سهلا[٥]

وقول ابن الجزرى :

.... وآخراً بروم سهل

---

[١] البيت ٢٣٨ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٩ .
[٢] البيت ٢٤٢ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٥ .
[٣] البيت ١٧٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٠ .
[٤] البيت ٢٤٧ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .
[٥] البيت ٢٥٢ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ٢٠ .

بعد محرك كذا بعد ألف [1] .....

و أما شاهد المد والقصر هنا فقد سبق قريبًا فى قول ابن الجزرى :

والمد أولى ....

وصفوة القول هنا :

أن التسهيل بين بين يجوز إذا كان الساكن الذى قبل الهمزة " ألفاً " ، فننطق بالهمزة بينها وبين الألف إذا كانت حركة الهمزة فتحة كما فى ﴿دُعَآءً﴾ (البقرة: ١٧١)، وننطق بالهمزة بينها وبين الياء إذا كانت حركة الهمزة كسرة كما فى ﴿سَآئِلٌ﴾ (المعارج: ١)، وننطق بالهمزة بينها وبين الواو إذا كانت حركة الهمزة ضمة كما فى ﴿ءَابَآؤُكُمْ﴾ (النساء: ١١)، و إنما خففت الهمزة ها هنا بالتسهيل بين بين ، لأنها لو أبدلت لأبدلت ألفاً ، وحينئذ يستحيل إدغامها فى الألف قبلها ولا تخفف الهمزة هنا بالحذف ، لأن الهمزة لا تحذف إلا بعد إلقاء حركتها على ما قبلها ، والألف قبلها لا تقبل الحركة ، فلم يبق إلا التسهيل فسهلت بجعلها بين بين ، وفى ذلك ملاحظة لأمرها [2] .

ثانياً : الهمز المتحرك المسبوق بمتحرك وهذا على قسمين :

١- الهمز المتحرك المسبوق بمتحرك فى كلمة واحدة .

٢- الهمز المتحرك المسبوق بمتحرك فى كلمتين (فى كلمة أخرى) .

وكل من القسمين على تسعة أقسام – حسب القسمة العقلية – وماثل فى القرآن الكريم وقراءاته المتواترة .

ولما كان الحكم لا يختلف فى الهمز المتحرك المسبوق بمتحرك فى كلمة أو فى كلمتين وإنما الخلاف أتى من اختلاف حركة الهمزة آثرت تقسيم النوعين السابقين حسب حركة الهمزة على ثلاثة أقسام :

أولاً : الهمز المفتوح المسبوق بمتحرك وهو على ثلاثة أقسام سواء أكان من كلمة أم من كلمتين على النحو التالى :

١- الهمز المفتوح المسبوق بفتح :

أ- ما جاء من كلمة نحو : ﴿سَأَلَ﴾ (المعارج: ١)، و ﴿ذَرَأَكُمْ﴾ (الملك: ٢٤) .....

ب- ما جاء من كلمتين نحو :

١- المتوسط بزائد نحو : ﴿لَأَنتَ﴾ (يوسف: ٩٠)،

---

[1] البيتان ٢٥٢ ، ٢٥٣ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .

[2] ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٦ ، وشرح المفصل ١٠٩/٩ ، ويراجع اللباب فى علل بناء الإعراب ٤٤٥/٢.

٢- المتوسط بكلمة نحو : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ (يونس: ٦٣) ....

٢- الهمز المفتوح المسبوق بكسر :

أ- ما جاء من كلمة نحو : ﴿فِئَةٍ﴾ (البقرة: ٢٤٩)، ﴿مِأْئَةَ﴾ (البقرة: ٢٥٩)...

ب- ما جاء من كلمتين نحو :

١- المتوسط بزائد نحو: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ (النساء: ١١)،

٢- المتوسط بكلمة نحو : ﴿فِيهِ ءَايَتٌ﴾ (آل عمران: ٩٧)..

٣- الهمز المفتوح المسبوق بضم :

أ- ما جاء من كلمة نحو : ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ (البقرة: ٢٨٦)، ﴿فُؤَادُ﴾ (القصص: ١٠).

ب- ما جاء من كلمتين :

١- المتوسط بزائد : لم يقع حرف من حروف المعانى مضموماً وبعده همزة مفتوحة ،

٢- المتوسط بكلمة نحو : ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ﴾ (يوسف: ٤٦).

اتفق القراء الذين يخففون مع النحويين – القياس – فى صور تخفيف الهمزة المفتوحة ، سواء أكان قبلها مفتوحاً ، أم مكسوراً ، أم مضموماً ، وسواء أوقعت الهمزة مع ما قبلها فى كلمة أم فى كلمتين .

١- الهمز المفتوح المسبوق بفتح نحو : ﴿ ذَرَأَكُمْ ﴾ (الملك: ٢٤)، و﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ (يونس: ٦٣)... الخ ، فقرأها حمزة بالتسهيل وقفاً ، اللهم إلا الهمز المتوسط بزائد ،فله التحقيق والتسهيل بين بين ، وقرأها الباقون بالتحقيق .

كلمات مخصوصة مندرجة فى التخفيف السابق :

١- خصوصيات الأصبهانى :

- سهل الأصبهانى عن ورش الكلمات الآتية وصلاً ووقفاً ، وحمزة على مذهبه فى التسهيل وقفاً ، وقرأ الباقون ومعهم حمزة وصلاً بالتحقيق ، والكلمات هى : أطمأن فى موضعين : ﴿ وَٱطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ (يونس: ٧)، و ﴿ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾ (الحج: ١١)، وسهل " كأن " حيث أتت مشددة أو مخففة نحو : ﴿ كَأَنَّهُمْ ﴾ (البقرة: ١٠١)، و ﴿ كَأَنَّهُۥ ﴾ (النمل: ٤٢)، و ﴿ كَأَنَّمَا ﴾ (الأنعام: ١٢٥)، و﴿ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَآ﴾ (هود: ٦٨)، و﴿ كَأَنَّهُنَّ ﴾ (الرحمن: ٥٨)، و ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ (القصص: ٨٢) ..... الخ

- وسهل أيضاً الهمزة الأخيرة فى ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾ (يونس: ٩٩) مفرده وجمعه، و﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن﴾ (الإسراء: ٦٨)، مفرده وجمعه ، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾وهى فى أربعة مواضع [١] .

[١] الأعراف / ١٨ ، وهود / ١١٩ ، والسجدة / ١٣ ، و ص / ٨٥ .

قال ابن الجزرى مشيراً إلى الأصبهانى بـ عنه :

وعنه سهل اطمأن وكأن أخرى فأنت فأمن لأملأن

وقال عن حمزة :

وغير هذا بين بين[1] ....

- وسهل الأصبهانى كذلك الكلمات الآتية: الهمزة الأخرى من ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم﴾ (الإسراء: ٤٠) وخرج بقوله أخرى هنا ﴿وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ (الزخرف: ١٦) وسهل كذلك همزة ﴿رَءَا﴾ (الأنعام: ٧٦) – غير الاستفهامية – وهى فى ستة مواضع هى: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (يوسف: ٤)، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾ (يوسف: ٤)، و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ (النمل: ١٠)، و﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ (النمل: ٤٤) ، و﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾ (النمل: ٤٠)، و ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ (المنافقون: ٤).

- وسهل الأصبهانى كذلك : ﴿ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ (الأعراف: ١٦٧) بلا خلف ، و ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ إبراهيم: ٧) بخلف.

قال ابن الجزرى مكملاً مذهب الأصبهانى فى تسهيل بعض الكلمات :

أصفا رأيتهم رآها بالقصص لما رأته ورآها النمل خص

رأيتهم تعجب رأيت يوسفا تأذن الأعراف بعد اختلفا[2]

وسهل حمزة الكلمات السابقة ونظائرها دون تخصيص وقفاً على مذهبه السابق ، ووافقه هشام بخلف عنه فى المتطرف .

٢ـ خصوصيات نافع وأبو جعفر :

سهل المدنيان باب "أرأيت الاستفهامية" حيث وقع وصلاً ووقفا، وأول مواضعه ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ (الأنعام: ٤٠) ، ونحو: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ (الماعون: ١)، و﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ (الملك: ٢٨)، و﴿أَرَءَيْتَكَ﴾ الإسراء: ٦٢)... الخ حيث وقع ، وللأزرق وجه ثان وهو الإبدال ألفاً مع المد المشبع ، وحذف الهمزة الثانية ـ عين الكلمة – الكسائى فى الحالين ، والتسهيل هو الأقيس فى التخفيف هنا [3] ، يليه الإبدال ألفاً تشبيهاً بمذهب المصريين فى الهمزتين المفتوحتين من كلمة نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ (البقرة: ٦) وأخيراً الحذف .

قال ابن الجزرى عطفاً على الحذف :

أريت كلاً رم ، وسهلها مدا ..... أبدل جدا

---

[1] البيتان ٢١٦ ، ٢٤٥ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ ، ١٨٦ .
[2] البيتان ٢١٧ ، ٢١٨ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ .
[3] ينظر النشر ١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، و الإتحاف / ٥٦ .

بالخلف [١] ....

وقرأ حمزة بالتسهيل وقفاً كما هو مذهبه فيما سبق ، والباقون بالتخفيف فى الحالين ومعهم حمزة وصلاً .

- خصوصيات البزى :

سهل البزى بخلف عنه قوله تعال : ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٠) فى الحالين

قال ابن الجزرى :

والبز بالخلف لأعنت [٢] ....

تتمة :

- فى قوله تعالى ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (المعارج: ١): قرأ المدنيان وابن عامر بإبدال همزة "سأل" ألفاً فى الحالين، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة فى الحالين، إلا أن حمزة على أصله فى التسهيل بين بين وقفاً ، وهو الأقيس.

قال ابن الجزرى:

..... سال أبدل فى سأل عم [٣] .....

ويبدو لهذه الكلمة خصوصية حيث اختلف العلماء فى الأصل المبدل من الألف هنا على أقوال ثلاثة :

١- أن الألف مبدلة من همزة مفتوحة الأصل فيه " سأل " مصدره "السؤال" ، فصار اللفظ "سال" كقال ، فهذا تخفيف و إبدال على غير القياس، بل هو من البدل السماعى ، وهى لغة قريش، ولما كان مصدره السؤال التقى مع وجه تحقيق الهمز فى المعنى ، وكان قياسه التسهيل بين بين كما ذكرت.

٢- أن الألف مبدلة من "واو" من سال يسال أصله سول كخوف ، فقلبت الواو ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها .....

٣- أن الألف منقلبة عن ياء ، وهى لغة فيه ، أى : سال يسيل ، مصدره السيل ، كباع يبيع .....

والإبدال فى هذين النوعين – " ٢ ، ٣ " – من البدل القياسى .

وأما من قرأ بالهمز المحقق المفتوح فقد جعله من السؤال ، فأتى به على أصله ، وهى اللغة الفاشية وهى قراءة الجمهور و إلى تفصيل ما سبق أجاد الشاطبى حين قال :

وسال بهمز غصن دان وغيرهم من الهمز أو من واو أو ياء ابدلا[٤]

---

[١] البيتان ٢٢٢ ، ٢٢٣ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ .
[٢] البيت ٢١٩ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ .
[٣] البيت ٩٥٩ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ٢٥٧ .
[٤] البيت ١٠٨١ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٠٣ .

٢- الهمز المفتوح المسبوق بكسر :

أ- ما جاء من كلمة نحو : ﴿مِأْئَةَ﴾ (البقرة: ٢٥٩)، ﴿فِئَةٍ﴾ (البقرة: ٢٤٩).

ب- ما جاء من كلمتين:

١- المتوسط بزائد نحو : ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ (النساء: ١١).

٢- المتوسط بكلمة نحو : ﴿فِيهِ ءَايَـٰتٌ﴾ (آل عمران: ٩٧).

تخفف الهمزة المفتوحة المسبوقة بحرف مكسور فى الأمثلة السابقة بالإبدال ياءً مفتوحة ، وهذا لحمزة وقفاً ، اللهم إلا إذا كان الحرف المكسور الواقع قبل الهمزة من كلمتين فلحمزة فيه حال الوقف التحقيق كالجمهور و التخفيف كالسابق – بالإبدال ياءً –

قال ابن الجزرى فى مذهب حمزة هنا :

وبعد كسرة ..... أبدلا إن فتحت ياءً ..... مسجلا [١]

أبواب وكلمات مخصوصة مندرجة فى التخفيف السابق:

١- خصوصيات الأزرق :

- اختص الأزرق بإبدال همزة ﴿لِئَلَّا﴾ البقرة: (١٥٠) ياء مفتوحة فى مواضعه الثلاثة[٢]، وإبدال الأزرق هنا فى الحالين ، ووافقه حمزة على أصله وقفاً كما سبق وقرأ الباقون بالتحقيق.

قال ابن الجزرى عطفاً على الإبدال:

.... وأزرق ليلا [٣]

٢- خصوصيات الأصبهانى :

اختص الأصبهانى بإبدال الهمزة المفتوحة ياءً فى ﴿فَبِأَيِّ﴾ (الرحمن: ١٣) المقترن بالفاء حيث وقع ، قولاً واحداً فى الحالين ، واختلف عنه فى غير المقترن بالفاء وهو فى ثلاثة مواضع [٤] ، قال صاحب الروض :

بأى فأبدل مطلقاً أو فحققن بأيكم للأصبهانى و أسجلا[٥].

والخلاصة أن باب "بأى" المقترن وغير المقترن بالفاء من خصوصيات الأصبهانى على ما فصلنا ، ولا وجه لما ذكره النويرى من اختصاص هذا الباب بأبى جعفر، والأصبهانى حين قال : اتفق الأصبهانى و أبو جعفر أيضاً على إبدال " فَبِأَيِّ " حيث وقع مقترنا بالفاء اتفاقاً ، واختلف عنه فيما تجرد منها [٦] .....

---

[١] البيت ٢٤٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .
[٢] البقرة / ١٥٠ ، و النساء / ١٦٥ ، و الحديد / ٢٩ .
[٣] البيت ٢١٢ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ .
[٤] لقمان / ٣٤ ، والقلم / ٦ ، و التكوير / ٩ .
[٥] الروض النضير / ٣٧٤ .
[٦] شرح النويرى ج٢ / ٢٨٦ ،

وانظر دقة الترمسى حين قال : وزاد الأصبهانى على أبى جعفر فأبدل منفردًا عنه " فَبِأَيِّ " [١] ...

قال ابن الجزرى عن الأصبهانى :

..... وزاد فبأى بالفا بلا خلف وخلفه بأى [٢]

واختلف عن حمزة فى باب "بأى" حال الوقف بين التحقيق كالجماعة ، وبين الإبدال ياءً مفتوحة كالأصبهانى على التفصيل السابق ، وخلف حمزة هنا لأنه متوسط بزائد .

٣- خصوصيات أبي جعفر :

- اختص أبو جعفر بإبدال الهمزة المفتوحة بعد حرف مكسور ياءً مفتوحة فيما يأتى :

﴿شَانِئَكَ﴾ (الكوثر: ٣)، و﴿قُرِئَ﴾ فى موضعيها[٣]، و﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ فى موضعيها[٤]، و﴿ٱسْتُهْزِئَ﴾ فى مواضعها الثلاثة [٥]، وباب ﴿مِّاْئَةُ﴾ (البقرة: ٢٦١)، و ﴿فِئَةِ﴾ البقرة:٢٤٩) وتثنيتهما حيث وقعتا وهو المراد بباهما، و﴿خَاطِئَةٍ﴾ (العلق: ١٦)، و﴿رِئَآءَ﴾ فى مواضعها الثلاثة[٦]، و﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ (النساء: ٧٢).

والإبدال فيما سبق لأبى جعفر قولاً واحد وفى حالتى الوصل والوقف ، واختلف عنه فى ﴿مَوْطِئًا﴾ (التوبة: ١٢٠) بين التحقيق كالجماعة وبين الإبدال .

وإلى ما سبق أشار ابن الجزرى بقوله عطفاً على الإبدال ياءً :

وشانئك قرى نبوى استهزئا باب مائة فئة وخاطئة رئا

يبطئن ثب وخلاف موطيا [٧] .....

و أبدل حمزة الكلمات والأبواب السابقة ونظائرها وقفا على أصل مذهبه ، وقرأ الباقون بالتحقيق ، واختلف عن هشام فى الهمز المتطرف .

٤- خصوصيات الأصبهانى و أبي جعفر :

اتفق الأصبهانى و أبو جعفر على إبدال الهمزة المفتوحة بعد حرف مكسور ياءً مفتوحة فى الحالين ، وحمزة وقفا ، وقرأ الباقون بالتحقيق فيما يأتى :

﴿ خَاسِئًا ﴾ (الملك: ٤)، و ﴿ مُلِئَتْ حَرَسًا ﴾ (الجن: ٨)، و ﴿ نَاشِئَةَ ﴾ (المزمل: ٦)

---

[١] شرح الترمسى / ١٣٣ .
[٢] البيت ٢١٥ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ .
[٣] الأعراف / ٢٠٤ ، و الإنشقاق / ٢١ .
[٤] النحل / ٤١ ، العنكبوت / ٥٨ .
[٥] الأنعام / ١٠ ، و الرعد / ٣٢ ، و الأنبياء / ٤١ .
[٦] البقرة / ٢٦٤ ، و النساء / ٣٨، و الأنفال / ٤٧ .
[٧] البيتان ٢١٣ ، ٢١٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣.

وإلى هذا أشار ابن الجزرى بقوله :

..... و الأصبهانى وهو قالا خاسيا

ملى و ناشية [1] ....

٥ـ خصوصيات أبى عمرو :

اختص أبو عمرو فقرأ - على خلاف ما ذكرنا – بهمزة مفتوحة بعد الكسر فى ﴿بَادِىَ﴾ (هود: ٢٧)، وقرأ الباقون بترك الهمزة ، ولما حذفت لزم قيام صورتها بالياء مكانها ، ولزم فتح الهمز فى قراءة أبى عمرو والياء فى قراءة الباقين على الظرفية ، ووجه أبو عمرو - بالهمز – على أنه من الإبتداء ، وهو : أول الرأى دون تفكر ولا روية .

ووجه الباقين – بالياء – أنه من بدا يبدو إذا ظهر ، ويحتمل أن الياء مبدلة من الهمز فيكون من المهموز من بدأ أى ابتداءً ، وعليه فثمة اتفاق مع الأول فى المعنى وإن اختلفتا فى اللفظ .

وإلى خصوصية أبى عمرو هنا قال الشاطبى :

..... وبادئ بعد الدال بالهمز حللا[2]

وقال ابن الجزرى مختتماً باب الهمز المفرد :

.... بادئ حم[3]

٣ـ الهمز المفتوح المسبوق بضم :

- ما جاء من كلمة نحو : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ (البقرة: ٢٨٦)، و﴿ فُؤَادُ ﴾ (القصص: ١٠).

- ما جاء من كلمتين:

أ- المتوسط بزائد : لم يقع فى القرآن أحد حروف المعانى مضموم وبعده همزة مفتوحة .

ب- المتوسط بكلمة نحو : ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا﴾ (يوسف: ٤٦)....

تخفف الهمزة المفتوحة المسبوقة بحرف مضموم فى الأمثلة السابقة بالإبدال واواً مفتوحة، وهذا لحمزة وقفاً ، اللهم إلا إذا كان الحرف المضموم الواقع قبل الهمزة فى كلمة أخرى فلحمزة فيه حال الوقف : التحقيق كالجمهور ، والإبدال واواً .

قال ابن الجزرى :

وبعد ..... وضم أبدلا إن فتحت ..... واواً مسجلا[4]

---

[1] البيتان ٢١٤ ، ٢١٥ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣.
[2] البيت ٧٥٥ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ٦٩.
[3] البيت ٢٢٨ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٤.
[4] البيت ٢٤٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .

خصوصيات هذا القسم :

١- خصوصيات ورش من الطريقين وأبي جعفر :

اختص ورش وأبو جعفر بإبدال الهمز المفتوحة المسبوقة بضم واواً مفتوحة فى كل ما وقعت فيه الهمزة فاءً للكلمة نحو : ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ (آل عمران: ٧٥) ، و ﴿يُؤَلِّفُ﴾ (النور: ٤٣)... الخ

واختلف عن ابن وردان فى ﴿ يُؤَيِّدُ ﴾ (آل عمران: ١٣)، ويبدو أن علة الاستثناء هنا أنه قد روعى فيه وقوع الياء المشددة بعد الواو المبدلة فيجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة .

واستثنى للأصبهانى من هذا الباب كلمة ﴿مُؤَذِّنٌ﴾فى موضعيها[١] ، وزاد الأصبهانى فأبدل همزة ﴿فُؤَادُ﴾ (القصص: ١٠) منكراً.

أو معرفاً ، فى مواضعه الخمسة [٢] ، وهذا عين الفعل ، لأنه من "فأد"،

وإلى ما سبق أشار ابن الجزرى بقوله :

والفاء من نحو يؤده أبدلوا جد ثق يؤيد خلف خذ و يبدلُ

للأصبهانى مع فؤاد إلا مؤذن [٣] .....

وقرأ الباقون جميع ما سبق بالتحقيق إلا حمزة وقفاً فهو على أصله فى الإبدال السابق .

٢- خصوصيات حفص :

اختص حفص عن عاصم بإبدال الهمزة الواقعة لاماً للكلمة فى : ﴿هُزُوًا﴾ فى مواضعها الأحد عشر من سورها السبع [٤]، و﴿كُفُوًا﴾ (الإخلاص: ٤) واوًا مفتوحة وصلاً ووقفاً وهو ممن يضمون الزاى، والفاء، ووافقه حمزة وقفاً فى وجهه الثانى وهو ممن يسكنون الزاى، والفاء، وقرأ الباقون بالتحقيق – و كلهم يضمون "الزاى، والفاء" إلا خلف العاشر فيسكنها ، ومعه يعقوب فى الفاء من ﴿كُفُوًا﴾ (الإخلاص: ٤).

قال ابن الجزرى: .... و أبدلا

عد هزوًا مع كفوًا هزوًا سكن ضم فتى كفوًا فتى ظن[٥]....

٣- خصوصيات أبي جعفر:

اختص أبو جعفر بإبدال الهمزة المفتوحة المسبوقة بضم - فى رواية شعبة- ﴿جُزۡءٗا﴾ المنصوبة فى موضعيها [٦]، مع الإدغام فيصير النطق بزاى مشددة هكذا "جزًّا"، وقرأ الباقون بحقيق الهمزة

---

[١] الأعراف / ٤٤ ، يوسف / ٧٠ .
[٢] هود / ١٢٠ ، والإسراء / ٣٦ ، و الفرقان / ٣٢ ، و القصص / ١٠ ، و النجم / ١١ .
[٣] البيتان ٢١١ ، ٢١٢ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ .
[٤] البقرة / ٦٧ ، ٢٣١ ، و المائدة / ٥٧ ، ٥٨ ، و الكهف / ٥٦ ، ١٠٦ ، و الأنبياء / ٣٦ ، والفرقان / ٤١ ، و لقمان / ٦ ، و الجاثية / ٩ ، ٣٥ ، وفيها " هُزُوًا " .
[٥] البيتان / ٤٤٨ ، ٤٤٩ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ٢٠٣ .
[٦] البقرة / ٢٦٠ ، و الزخرف / ١٥.

مع إسكان الزاى ، ولحمزة وقفاً النقل على أصله والذى أراه مقبولاً فى وجه أبو جعفر هنا ليس الإبدال ، لأنه لم يؤثر أن تبدل الهمزة زاياً لكى تدغم فى الزاى قبلها ، و إنما الأوثق أن يقال : حذف أبو جعفر الهمزة بعد نقل حركتها إلى الزاى ثم شدد الزاى إجراءً للوصل مجرى الوقف ، وهى لغة قرأ بها الإمام الزهرى ، ويحكى – ولم يقرأ – به عن حمزة وقفا .

قال ابن الجزرى عطفاً على الإبدال والإدغام :

جزاً ثنا [1] ....

تتمة :

- بعد الإنتهاء من أقسام الهمزة المفتوحة وحكم كل قسم فى التخفيف يمكن التأكيد على أن أضعف الحركات الفتحة، وأقوى منها الكسرة ، وأقوى منهما الضمة ، فإذا سبقت الهمزة المفتوحة بفتح – تساوى القوة – فالغالب على الهمزة التسهيل بين بين أى بين الهمزة و الألف – الفتحة – مع تقريبها من هذه الألف، فإن كان ما قبلها مكسورًا ، أو مضمومًا فإن الكسرة والضمة تضغطان على الهمزة المفتوحة فتخفف بالإبدال، حيث تبدل "ياءًا " بعد المكسور ، و"واوًا" بعد المضموم .

وإن شئت فقل: عدل عن تسهيل الهمزة المفتوحة – القياس فى تخفيف كل همزة متحركة – المكسور ما قبلها ، والمضموم ما قبلها إلى تخفيفها بالإبدال – كما ذكرنا – لأن تسهيلها – حينئذ – يؤدى إلى أن ينحى بها نحو "الألف" ، ومحال أن يكون ما قبل الألف مكسورًا أو مضمومًا وكذلك ما يقرب منها[2].

- الهمز المفتوح المتطرف وتخفيفه على القاعدة العامة بالإبدال كما سبق فى الهمز الساكن المسبوق بحركة .

وقد يأتى الهمز هنا بعد الحركات الثلاث ، فأنواعه ثلاثة ، لكن الذى وقع فى القرآن نوعان :

١- المفتوح وقبله فتح نحو: ﴿بَدَأَ﴾ (العنكبوت: ٢٠) وتخفيفه لحمزة وهشام بخلف عنه وقفا كما سبق بالإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله، فتبدل الهمزة هنا ألفاً ، ولا روم ولا إشمام ، فاتفق التخفيف القياسى هنا مع غيره – الرسمى– .

٢- المفتوح وقبله كسر نحو : ﴿ قُرِئَ ﴾ الأعراف: (٢٠٤) وتخفيفه بوجهين :

أ- الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله ، فتبدل الهمزة هنا ياءً مدية وهو القياس .

---

[1] البيت ٢٢٧ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٤ .

[2] ينظر الكتاب ٥٤٣/٣ ، وشرح المفصل ١١٣/٩ .

ب- الإبدال للرسم وهنا تبدل الهمزة ياءً مفتوحة وبهذا قرأ أبو جعفر كما سبق قريباً فى خصوصياته ، فإذا وقف عليها له ، ولحمزة سكنت هذه الياء فتصير مدّية ، فيتحد مع وجه القياس لفظاً ، وإن اختلفا تقديراً .

جـ - أما النوع الثالث وهو الهمز المفتوح وقبله ضم ، فلم أعثر عليه ، كما لم أعثر على الهمز المفتوح المتوسط بزائد من حروف المعانى وهو مضموم ، ويبدو أن السبب فى ذلك الفرار من التنافر بين ضعف المفتوح وقوة المضموم والله أعلم .

ثانياً: الهمز المكسور المسبوق بمتحرك وهو كسابقه على ثلاثة أقسام سواء أكان من كلمة أم من كلمتين على النحو التالى :

١- الهمز المكسور المسبوق بفتح :

أ- ما جاء من كلمة وهو على نوعين :

١- المتوسطة : نحو : ﴿ لَّيَطۡمَئِنَّ ﴾ (البقرة: ٢٦٠).

٢- المتطرفة وهو على ضربين:

أ- ﴿لِّكُلِّ نَبَإٖ﴾ (الأنعام: ٦٧) صورة الهمزة ألفًا .

ب- ﴿ نَّبَإِيٓ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ (الأنعام: ٣٤) صورة الهمزة ياءً .

ب- من كلمتين وهو على نوعين :

١- المتوسط بزائد نحو : ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ ﴾ (آل عمران: ١٥٨).

٢- المتوسط بكلمة نحو : ﴿ قَالَ إِنِّيٓ ﴾ (البقرة: ٣٠).

٢- الهمز المكسور المسبوق بكسر :

أ- ما جاء من كلمة وهو على نوعين :

١- المتوسط : أ- ما له صورةنحو : ﴿ بَارِئِكُمۡ ﴾ (البقرة: ٥٤). ب- ما ليس له صورة نحو : ﴿ مُتَّكِـِٔينَ ﴾ (الطور: ٢٠)

٢- المتطرف – ولازم صورته الياء – نحو: ﴿ شَٰطِئِ ﴾ (القصص: ٣٠).

ب- ما جاء من كلمتين وهو على نوعين :

١- المتوسط بزائد نحو: ﴿بِإِمَٰمِهِمۡ﴾ (الإسراء: ٧١).

٢- المتوسط بكلمة نحو: ﴿ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ﴾ (البقرة: ٥٤).

٣- الهمز المكسور المسبوق بضم :

أ- ما جاء من كلمة وهو على نوعين:

١- المتوسط نحو : ﴿ سُـِٔلُواْ ﴾ (الأحزاب: ١٤).

٢- المتطرف – ولازم صورته الواو – نحو : ﴿ٱلۡلُّؤۡلُؤِ﴾ (الواقعة: ٢٣).

ب- ما جاء من كلمتين وهو على نوعين :

١- المتوسط بزائد : لم يقع همزمكسور مسبوق بحرف زائد مضموم لثقل الضم بدءًا كما مر ءانفاً .

٢- المتوسط بكلمة نحو : ﴿يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ﴾ (البقرة: ١٢٧).

توطئة :

- غالب – تخفيف الهمزة المكسورة التسهيل بين بين مطلقا ، سواء أكان ما قبلها مفتوحاً نحو: ﴿لِّيَطۡمَئِنَّ﴾ (البقرة: ٢٦٠)، أم مكسوراً نحو: ﴿بَارِئِكُمۡ﴾ (البقرة: ٥٤)، أم مضموماً نحو: ﴿سُئِلُواْ﴾ (الأحزاب: ١٤)، وذلك هو القياس فى كل همزة متحركة ، لأن فى تسهيلها تخفيف لها بإضعاف الصوت وتليينه و تقريبه من الحرف الساكن ، مع بقية من آثار الهمزة ليكون دليلاً على أنها أصل ذلك الصوت ، فالهمزة المكسورة تخفف – استحسانا – بجعلها بين الهمزة والياء ، سواء أكان ما قبلها مفتوحاً أم مكسوراً أم مضموماً، ولا ينكشف ذلك إلا بالمشافهة ، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه [١].

وذهب الأخفش إلى أن هذه الهمزة لا تخفف بالتسهيل إلا إذا كان ما قبلها مفتوحاً أو مكسوراً ، فإذا كان ما قبلها مضموماً خففت بإبدالها " واواً " محضة ، وحجته أنها لو سهلت لكانت كالياء الساكنة ، ووقوع الياء الساكنة بعد الضمة متعذر [٢]، ورد عليه بأن الياء الساكنة تجئ بعد الضمة، إلا أنه مستثقل وليس متعذراً، ومن ثم رجح أو قدم مذهب الخليل وسيبويه .

وبعد فالذى يبدو لى أن للهمزة المكسورة قياسات تحقيقية متنوعة مع تغليب قياس التسهيل بين بين جملة ويمكن تفصيل هذه القياسات التخفيفية والقرائية حسب تقسيم الهمزة المكسورة فى الأنواع السابقة فيما يأتى :

١- الهمزة المكسورة المفتوح ما قبلها :

أ- ما جاء من كلمة وهو على نوعين : ١- المتوسطة ﴿يَئِسَ﴾ (المائدة: ٣).

٢- المتطرفة وهى على ضربين :

أ- ﴿لِّكُلِّ نَبَإٖ﴾ (الأنعام: ٦٧) صورة الهمزة الألف

ب- ﴿نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ (الأنعام: ٣٤) صورة الهمزة الياء . ولايوجد غيره .

ب- ما جاء من كلمتين وهو على نوعين :

---

[١] ينظر الكتاب ٥٤٢/٣ ، واللباب ٤٤٧/٢ ، و وشرح الشافية ٤٥/٣ ، وشرح المفصل ١١٣/٩ .
[٢] ينظر للمزيد المقتضب ١٥٧/١.

١- المتوسط بزائد ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٨).

٢- المتوسط بكلمة ﴿قَالَ إِنِّيٓ﴾ (البقرة: ٣٠).

القياس التخفيفى الأوحد لأنواع هذا القسم فى الهمزة المتوسطة من كلمة ، وما جاء من كلمتين سواء توسط بزائد أم توسط بكلمة فيما سبق من أمثلة هو التسهيل بين بين – بين الهمزة والياء المكسورة - لحمزة وقفاً وهو ما يوافق مذهب النحويين هنا قياساً ، وبه انفرد الحنبلى عن هبة الله بالتسهيل فى الحالين [١].

وشاهد حمزة فى تخفيف ما جاء من كلمة نحو " يَئِسَ " قول ابن الجزرى :

وغير هذا بين بين [٢] ....

و أما ما جاء من كلمتين وتوسط بزائد فدليله قول ابن الجزرى :

والهمز الأول إذا ما اتصلا رسما فعن جمهورهم قد سهلا [٣]

و أما ما توسط بكلمة فدليله قول ابن الجزرى عطفاً على التسهيل السابق – التخفيف – فقول ابن الجزرى :

.... وبغير ذاك صح [٤]

وأما تحديد التخفيف بـ بين بين فدليله قول ابن الجزرى فيما سبق قريباً :

وغير هذا بين بين [٥] ....

وقرأ باقى القراء الأمثلة السابقة - ومعهم حمزة وصلاً – بالتحقيق .

- القياس التخفيفى التابع – ثان أو ثالث – لأنواع هذا القسم فى الهمزة المتطرفة بنوعيها :

١- أما المتطرفة وصورتها الألف فقياسها التخفيفى الأول هو الإبدال ألفاً لحمزة وقفاً وقد سبق ودليله فى أقسام الهمز الساكن[٦]، وقياسها التخفيفى الثانى هو التسهيل بروم وهو لحمزة وهشام بخلف عنه وقفاً ، ودليله قول ابن الجزرى :

.... وآخراً بروم سهل

بعد محرك [٧] ....

وقرأ باقى القراء – ومعهم حمزة وصلاً – بالتحقيق .

---

[١] ينظر النشر ٣٩٩/١ ، و الإتحاف ٥٦ ، ٥٧ .
[٢] البيت ٢٤٥ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .
[٣] البيت ٢٤٦ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .
[٤] البيت ٢٤٧ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .
[٥] البيت ٢٤٥ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .
[٦] ينظر ص ٢٠، ٢٥، ٢٦ فيما سبق .
[٧] البيتان ٢٥٢ ، ٢٥٣ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .

٢- وأما المتطرفة وصورتها الياء فتخفيفها القياس الأول والثانى كما سبق فى التى صورتها الألف ، ويضاف هنا قياسان تخفيفيان للرسم وهما :

أ- الإبدال ياء مع إسكانها سكوناً محضاً وهو لحمزة وهشام بخلف عنه وقفاً ودليله قول ابن الجزرى:

وعنه تسهيل كخط المصحف .....

وقوله :

..... ومثله خلف هشام فى الطرف [١]

ب- الإبدال ياء للرسم مع رومها ، وهذا لحمزة وهشام بخلف عنه وقفاً ودليله قول ابن الجزرى :

و أشممن ورم بغير المبدل مداً [٢] .....

وقرأ باقر القراء – ومعهم حمزة وصلاً وهشام – بالتحقيق – وصلاً ووقفاً

٢- الهمزة المكسورة المسبوقة بكسر :

أ- ما جاء من كلمة وهو على نوعين :

١- المتوسط :

أ- ما له صورة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ (البقرة: ٥٤).

ب- ما ليس له صورة ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ (الطور: ٢٠) وبابه

٢- المتطرف – ولازم صورة الياء – ﴿شَاطِئِ﴾ (القصص: ٣٠).

ب- ما جاء من كلمتين وهو على نوعين :

١- المتوسط بزائد ﴿بِإِمَامِهِمْ﴾ (الإسراء: ٧١).

٢- المتوسط بكلمة ﴿يَاقَوْمِ إِنَّكُمْ﴾ (البقرة: ٥٤).

- القياس التخفيفى الأوحد فى أنواع هذا القسم هو فى الهمزة المتوسطة من كلمة ، وما جاء من كلمتين سواء توسط بزائد أم بكلمة هو التسهيل بين بين لحمزة وقفاً ، وهو ما يوافق مذهب النحويين قياساً ، وشواهد حمزة كما سبق فى النوع الأول تفصيلاً وقرأ باقى القراء – ومعهم حمزة وصلاً – بالتحقيق وصلاً ووقفاً .

- القياس التخفيفى الذى اختلف فيه القراء مع النحويين من أنواع هذا القسم هو فى الهمزة المكسورة وما قبلها مكسور وما بعدها ياء ولا صورة للهمزة وهو باب كبير نحو : ﴿مُتَّكِئِينَ﴾

---

[١] البيتان ٢٤٨ ، ٢٥٣ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .
[٢] البيت ٢٥٢ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .

(الطور: ٢٠) حيث وقع، و﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ فى موضعيها [١] ، و﴿ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ﴾ الحجر: ٩٥) ، و﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ (البقرة: ٦٥)، و﴿ خَٰطِـِٔينَ ﴾ (القصص: ٨) معرفاً ومنكراً .

ففى حين قضى النحويون بتخفيف همزته بتسهيلها بين بين – جوازاً – بحيث ينطق بها بين الهمزة والياء[٢]، ووافقهم حمزة فى هذا وقفاً فى وجهه القياسى ، قرأ بعض القراء بعض كلماته بالحذف– مراعاة للرسم – وبه قرأ حمزة فى وجهه الرسمى – الثانى - ، و قرأ أبو جعفر الباب كله بالحذف وصلاً ووقفاً إلا ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ (البقرة: ٦٥)،، ووافقه نافع فى﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ البقرة: ٦٢).

- أما دليل نافع وأبو جعفرفى ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ فقول ابن الجزرى :

.... واحذف

.... صابين مداً [٣] .....

- وأما دليل أبو جعفر فى ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ (الطور: ٢٠) حيث وقع ، و﴿ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ﴾ (الحجر: ٩٥) ولم يقع إلا معرفاً وفى موضع واحد قى القرآن ، و﴿خَٰطِـِٔينَ﴾ (يوسف: ٩٧) منكراً ومعرفاً حيث وقعا ، فقول ابن الجزرى عطفاً على واحذف :

..... ومتكئين مستهزين ثل ..... خاطين ول [٤]

وقرأ حمزة الباب كله دون استثناء بالحذف وقفاً للرسم حيث إن الهمزة لا صورة لها وشاهده قول ابن الجزرى :

وعنه تسهيل كخط المصحف فنحو منشون مع الضم احذف [٥]

أى احذف كل ما ليس له صورة ومثل للهمز المضموم الذى لا صورة له ويقاس عليه الهمز المكسور الذى لا صورة له .

وأما الوجه القياسى هنا لحمزة وقفاً فهو تسهيل الهمزة بين الهمزة والياء ، وهو ما قضى به النحويون ، ودليله قول ابن الجزرى :

وغير هذا بين بين [٦] ....

وقرأ باقى القراء الباب كله دون استثناء بالتحقيق وصلاً ووقفاً .

---

[١] البقرة / ٦٢ ، والحج / ١٧ .
[٢] ينظر الكتاب ٥٤٢/٣ ، وشرح الشافية ٤٥/٣ ، و شرح المفصل ١١٢/٩ .
[٣] البيتان ٢١٩ ، ٢٢٠ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ .
[٤] البيت ٢٢١ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ .
[٥] البيت ٢٤٨ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .
[٦] سبق ص ٤٣.

٣- الهمز المكسور المسبوق بضم :

أ- ما جاء من كلمة وهو على نوعين :

١- المتوسط ﴿سُىِٕلُواْ﴾ (الأحزاب: ١٤).

٢- المتطرف – ولازم صورته الواو – نحو : ﴿ٱللُّؤۡلُؤِ﴾ (الواقعة: ٢٣).

ب- ما جاء من كلمتين وهو على نوعين :

١- المتوسط بزائد ولم يقع فى القرآن الكريم كما سبق .

٢- المتوسط بكلمة نحو : ﴿يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ﴾ (البقرة: ١٢٧).

- اختلف النحويون أنفسهم فى نوعين من أقسام هذا القسم وهما :

١- الهمز المكسور المسبوق بضم وجاء فى كلمة وسطاً نحو : ﴿سُىِٕلُواْ﴾ (الأحزاب: ١٤).

٢- الهمز المكسور المسبوق بضم من كلمتين – لم يوجد إلا المتوسط بكلمة – نحو : ﴿يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ﴾ (البقرة: ١٢٧).

ففى حين ذهب الخليل وسيبويه إلى تسهيل الهمزة بين الهمزة وبين الياء – الكسرة – وهو القياس التخفيفى الأول والمقدم لحمزة وقفاً ، ذهب الأخفش إلى أن التخفيف هنا بالإبدال " واواً " محضة وبه قرأ حمزة وقفًا فى وجهه الثانى ، وسبق فى التوطئة لأقسام الهمزة المكسورة بيان حجة الأخفش والرد عليها ومن ثم ترجيح مذهب الخليل وسيبويه[١] .

- وفى وجه الخليل وسيبويه يقول الشاطبى :

وفى غير هذا بين بين [٢] ....

أى فى غير الهمز المفتوح المسبوق بكسر أو ضم ، فتدخل الأمثلة التى معنا هنا .

- وفى وجه الأخفش يقول الشاطبى مفصلاً :

..... والاخفش بعد الكسر ذا الضم أبدلا

بياء وعنه الواو فى عكسه ومن حكى فيهما كاليا وكالواو أعضلا[٣]

ويقصد بقوله "عكسه" الهمز المكسور المسبوق بضم وهو الذى معنا هنا .

- والباقى من أنواع القسم الذى معنا هنا هو الهمز المكسور المسبوق بضم وكان فى كلمة طرفاً نحو:﴿ٱللُّؤۡلُؤِ﴾ (الواقعة: ٢٣).

---

[١] البيت ٢٤٢ من الشاطبية، ويراجع إتحاف البررة/٢٠.

[٢] البيت ٢٤٢ من الشاطبية , ويراجع إتحاف البررة / ٢٠.

[٣] البيتان ٢٤٥ , ٢٤٦ من الشاطبية , و يراجع إتحاف البررة / ٢٠.

- أما القياس التخفيفى الأول فيه فهو الإبدال واوًا مدية وقفاً لحمزة لسكون الهمز وضم ما قبلها وسبق تفصيل ذلك فى الهمز الساكن وشواهده [١] .

- وأما التخفيف الآخر هنا فهو الإبدال "واوًا " للرسم ، تسكن محضًا فتصير واوًا مدية فيشتبه مع القياس التخفيفى الأول لفظاً وإن اختلفا تقديراً أو علماً وقد ترام هذه الواو، وسبق أيضاً تفصيل ذلك كله وشواهده [٢] .

- وأما التخفيف القياسى الثانى هنا فهو : التسهيل بروم ، ودليله قول ابن الجزرى :

.... و آخرًا بروم سهل

بعد محرك [٣] ....

وهذا التخفيف خاص بحمزة وقفاً ، وقرأ الباقون بالتحقيق وصلاً ووقفاً .

تتمة :

بعد الانتهاء من أقسام الهمز المكسور ومع تأكيدنا على أن الكسرة حالة متوسطة فى القوة بين ضعف الفتحة وقوة الضمة ، نؤكد أن الهمزة المكسورة تخفف بالتسهيل مطلقاً ، أما المسبوقة بفتح فتسهيلها بين بين ظاهر لضعف الفتحة أمام الكسرة ، والأمر قريب فى حالة المسبوقة بكسرة للتساوى فى القوة مع زياة ثقل الهمزة نفسها فخففت بالتسهيل بينها وبين الياء وهذا مذهب النحاة وقياسهم ولا يرتضون به بديلا ، وقرئ به فى المتواتر .

وقد تحذف هذه الهمزة حيث إنها والأمر كذلك لا صورة لها ، ولم يرتض هذا النحاة ، وإن كان قد قرئ به فى المتواتر .

أما فى المسبوقة بضم فما زال جمهور النحاة على ارتضاء التسهيل لما فى الكسرة من ثقل مع ثقل الهمزة نفسها ، وخالفهم الأخفش فلم يرتض إلا الإبدال واوًا لقوة الضمة وضعف الكسرة كما سبق .

وبالوجهين قرئ فى المتواتر والله أعلم .

ثالثا : الهمز المضموم المسبوق بمتحرك وهو كسابقيه يأتى على ثلاثة أقسام على النحو التالى :

١- الهمز المضموم المسبوق بفتح :

أ- ما جاء من كلمة وهو على نوعين :

١- الهمزة المتوسطة ﴿رَءُوفٌ﴾ (التوبة: ١٢٨)، ﴿يَءُوسًا﴾ (الإسراء: ٨٣).

٢- الهمزة المتطرفة :

---

[١] ينظر ص٣٦.

[٢] ينظر ص٣٦، ٣٣.

[٣] البيتان ٢٥٢ ، ٢٥٣ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .

أ- صورتها الألف ﴿نَبَأُ﴾ (التوبة: ٧٠).

ب- صورتها الواو ﴿ نَبَؤُاْ ﴾ (إبراهيم: ٩).

ب- ما جاء من كلمتين وهو على نوعين :

١- المتوسط بزائد : لم يقع فى القرآن الكريم كالعادة حرف زائد مضموم بعده همزة مضمومة

٢- المتوسط بكلمة ﴿كَانَ أُمَّةً﴾ (النحل: ١٢٠).

٢- الهمز المضموم المسبوق بكسر :

أ- ما جاء من كلمة وهو على نوعين :

١- المتوسطة ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ (البقرة: ١٤) وبابه .

٢- المتطرفة ولازم صورتها الياء : ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ (البقرة: ١٥).

ب- ما جاء من كلمتين وهو على نوعين:

١- المتوسط بزائد : لم يقع فى القرآن الكريم .

٢- المتوسط بكلمة : ﴿كَانَ أُمَّةً﴾ (النحل: ١٢٠).

٣- الهمز المضموم المسبوق بضم :

أ- ما جاء من كلمة وهو على نوعين :

١- المتوسطه ﴿رُءُوسَكُمْ﴾ (البقرة: ١٩٦).

٢- المتطرفة ولازم صورتها الواو : ﴿ٱمْرُؤٌاْ﴾ (النساء: ١٧٦).

ب- ما جاء من كلمتين وهو على نوعين :

١- المتوسط بزائد لم يقع فى القرآن الكريم .

٢- المتوسط بكلمة : ﴿ٱلْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾ (التكوير: ١٣).

توطئة :

تخفف الهمزة المضمومة بالتسهيل مطلقًا كالمكسورة ، فينطق بها بين الهمزة والواو ، سواء أكان ما قبلها مفتوحًا ، أم مكسورًا ، أم مضمومًا ، والمشافهة تحكم هذا كله ، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه ، وخالفهما الأخفش ها هنا – أيضًا – حين ذهب إلى أن المضمومة تسهل بين بين فى حالتى مجيئها بعد فتح أو ضم ، أما وقوعها بعد الكسر فتخفيفها إنما يكون بإبدالها " ياءًا " مع ضم ما قبلها وحجته أنها لو سهلت بين بين لكانت كالواو الساكنة ، ومجئ الواو الساكنة بعد الكسرة متعذر [١] ورد عليه – كذلك – بأن الواو الساكنة تجئ بعد الكسرة إلا أن ذلك مستثقل لا متعذر[٢]،

---

[١] نظر المقتضب ١٥٧/١ .

[٢] ينظر السابق نفسه , ويراجع اللباب ٢/ ٤٤٧ ،وشرح الشافية ٤٦/٣ , وشرح المفصل ١٢/٩ .

ومن ثم رجح مذهب الخليل وسيبويه وقدم فى الأداء عندنا لحمزة وقفًا ، ويمكن تفصيل أحكام الهمزة المضمومة وفق ما قسمناه ءانفًا على النحو التالى :

١- الهمزة المضمومة المسبوقة بفتح :

أ- ما جاء من كلمة وهو على نوعين :

١- المتوسطة – ولا صورة لها غالبًا – نحو : ﴿رَءُوفٌ﴾ (التوبة: ١٢٨)، ﴿يَءُوسًا﴾ (الإسراء: ٨٣)، ﴿يَطَـُٔونَ﴾ (التوبة: ١٢٠).

٢- المتطرفة نحو : أ- صورتها الألف ﴿نَبَأُ﴾ (التوبة: ٧٠).

ب- صورتها الواو ﴿نَبَؤُاْ﴾ فى أربعة مواضع [١].

ب- ما جاء من كلمتين وهو على نوعين :

١- المتوسطة بزائد : لم يقع فى القرآن الكريم

٢- المتوسطة بكلمة نحو : ﴿ كَانَ أُمَّةً ﴾ (النحل: ١٢٠).

الغالب فى تخفيف أنواع هذا القسم هو التسهيل بين بين حيث جاء قياسًا أوحدًا فى نوع وهو : ما جاء من كلمتين وتوسط بكلمة نحو : ﴿كَانَ أُمَّةً﴾ (النحل: ١٢٠) وجاء أولاً فى نوع وهو : ما جاء من كلمة وكانت همزته متوسطة نحو ﴿رَءُوفٌ﴾ (التوبة: ١٢٨)، وجاء قياسًا ثانيًا فى نوعى الهمز المتطرف من كلمة ﴿ نَبَأُ ﴾ (التوبة: ٧٠)، ﴿ نَبَؤُاْ ﴾ فى أربعة مواضع [٢] .

وهذا التخفيف فى الأمثلة السابقة لحمزة وقفًا ودليله كما سبق :

وغير هذا بين بين [٣] ....

- التخفيف الثانى فى الهمز المضموم الواقع فى كلمة وسطًا نحو ﴿يَطَـُٔونَ﴾ (التوبة: ١٢٠)، ﴿يَءُوسًا﴾ (الإسراء: ٨٣) هو الحذف للرسم حيث إنه لا صورة له ، وهو لحمزة وقفا وسبق ذكرنا دليله ووافقه أبو جعفر فى ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ ﴾ (التوبة: ١٢٠)، و ﴿ لَّمْ تَطَـُٔوهَا﴾ (الأحزاب: ٢٧)، و﴿أَن تَطَـُٔوهُمْ ﴾ (الفتح: ٢٥) ودليله قول ابن الجزرى عطفا على الحذف لأبى جعفر ومن وافقه:

.... تطوا يطوا [٤] .....

---

[١] إبراهيم / ٩ ، و ص / ٢١ ، ٦٧ ، و التغابن / ٥ .
[٢] إبراهيم / ٩ ، و ص / ٢١ ، ٦٧ ، و التغابن / ٥ .
[٣] يراجع ص ٤٣.
[٤] البيت ٢٢١ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .

ـ ملاحظتان :

١ـ تتحول الواو المدية بعد حذف الهمزة المضمومة هنا إلى لينة لإنفتاح ما قبلها .

٢ـ التخفيف بالحذف هنا فيه خلاف بين القراء والنحويين حيث :

ـ القياس الأول فى الهمز المتطرف الواقع فى كلمة هنا هو الإبدال ألفًا وسبق ذكره مع الهمز الساكن العارض لأنه لحمزة وقفاً [١] والإبدال ألفا هنا فى نوعى المتطرفة سواء أكان للهمزة صورة أم لا، ويضاف فيما له صورة تخفيف رسمى وهو الإبدال "واوًا " تسكن سكونًا محضًا فتشتبه مع القياس الأول وإن اختلفا تقديرًا وعلمًا ، وقد تشم هذه الواو أو ترام وسبق أن ذلك لحمزة وقفا مع ذكر شواهده [٢] .

٢ـ الهمزة المضمومة المسبوقة بكسر:

أ- ما جاء من كلمة وهو على نوعين:

١ـ المتوسطة غالبها لا صورة له نحو ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ (البقرة: ١٤) وبابه .

٢ـ المتطرفة ﴿ يَسْتَهْزِئُ﴾ (البقرة: ١٥).

ب- ما جاء من كلمتين وهو على نوعين :

١ـ المتوسطة بزائد : لم يقع فى القرآن الكريم .

٢ـ المتوسطة بكلمة : ﴿كُلِّ أُمَّةٍ﴾ (النمل: ٨٣).

ـ الغالب فى تخفيف أنواع هذا القسم هو – أيضا – التسهيل بين بين ، حيث جاء هذا التسهيل قياسًا أوحدًا فى نوع وهو : الهمز المتوسط بكلمة نحو : ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ﴾ (النمل: ٨٣)، وقياسًا أولًا فى نوع وهو : ما جاء همزه وسطا فى كلمة نحو ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ (البقرة: ١٤) وبابه ، وجاء قياسًا ثانيًا فى نوع وهو : الهمز المتطرف فى كلمة نحو : ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ (البقرة: ١٥).

والتخفيف المذكور فى الأمثلة السابقة لحمزة وقفا ودليله كما مر ءانفا ، قول ابن الجزرى :

وغير هذا بين بين [٣] ....

ـ التخفيف القياسى الثانى فى: ما جاء همزة وسطًا فى كلمة هو : الإبدال ياءًا على مذهب الأخفش النحوى ، الذى لم يرتضى التسهيل بين بين هنا ، وذهب مخالفًا – الخليل وسيبويه – إلى الإبدال ياءً ودليله قول الشاطبى :

..... والأخفش بعد الكسر ذا الضم أبدلا

بياء وعنه الواو فى عكسه ومن حكى فيهما كاليا و كالواو أعضلا [٤]

---

[١] يراجع ص ٣٦، ٣٧.
[٢] ينظر ص٣٧ فيما سبق .
[٣] يراجع ص٤٣.
[٤] ينظر ص ٥٥ فيما سبق .

وثمة وجه ثالث للرسم لحمزة وقفا هنا وهو حذف الهمزة مع ضم ما قبلها ودليله قول الشاطبى :

ومستهزءون الحذف فيه ونحوه وضم وكسر قبل قيل و أخملا [١]

وقريب منه قول ابن الجزرى:

..... فنحو منشون مع الضم احذف [٢]

- وافق حمزة فى الحذف السابق لباب ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ وهو كل همز مضموم سبق بكسر ووقع بعده واو ولا صورة للهمز – أبو جعفر – غير أن أبا جعفر يقرأ بالحذف فى الحالين ودليله قول ابن الجزرى :

.... واحذف

كمتكون استهزءوا يطفوا ثمد [٣] .....

إلا أنه اختلف عن ابن وردان فى موضع واحد وهو قوله تعالى ﴿أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنشِـُٔونَ﴾ (الواقعة: ٧٢) قال ابن الجزرى :

.... منشون خد

خلفا [٤] ....

- وافق حمزة وأبو جعفر فى الحذف السابق نافع فى موضع واحد وهو ﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ (المائدة: ٦٩)

قال ابن الجزرى:

..... صابون ..... مدًا [٥] .....

- اتفق القراء العشرة إلا عاصمًا على حذف الهمز فى موضع واحد وهو قوله تعالي ﴿يُضَـٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ (التوبة: ٣٠)، وقرأ عاصم وحده بالهمز مع كسر ما قبله قال الشاطبى موضحًا :

يضاهون ضم الهاء يكسر عاصم وزد همزة مضمومة عنه واعقلا [٦]

وقال ابن الجزرى :

..... واهمز يضاهون ندًا [٧] .....

---

[١] البيت ٢٤٧ من الشاطبية , ويراجع إتحاف البررة / ٢٠ .
[٢] اليت ٢٤٨ من الطيبة , ويراجع إتحاف البررة / ١٨٦ .
[٣] البيتان ٢١٨ , ٢١٩ من الطيبة , ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ .
[٤] البيتان ٢١٩ , ٢٢٠ من الطيبة , ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ .
[٥] البيت ٢٢٠ من الطيبة , ويراجع إتحاف البررة / ١٨٣ .
[٦] البيت ٧٢٧ من الشاطبية , ويراجع إتحاف البررة / ٦٦ .
[٧] البيت ٢٢٧ من الطيبة, ويراجع إتحاف البررة / ١٨٤ .

- القياس الأول فى الهمز المضموم المتطرف فى كلمة نحو ﴿يَسۡتَهۡزِئُ﴾ هو الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله – ياء - ، والقياس الثانى كما أسلفنا هو التسهيل بين بين ، وثمة ثلاثة أوجه فيه للرسم وهى :

١- الإبدال ياءً للرسم تسكن للوقف فتصير مدية فتشتبه مع الوجه القياسى الأول .

٢- الإبدال ياء للرسم ثم ترام وتشم هذه الأوجه القياسية والرسمية لحمزة وحده وقفًا وسبق تفصيل ذلك وشواهده [١] وقرأ الباقون بالتحقيق .

٣- الهمز المضموم المسبوق بضم :

أ- ما جاء من كلمة وهو على نوعين :

١- المتوسطة : ﴿رُءُوسَكُمۡ﴾ (البقرة: ١٩٦).

٢- المتطرفة ولازم صورة الهمزة هنا الواو ﴿ٱمۡرُؤٌاْ﴾ (النساء: ١٧٦).

ب- ما جاء من كلمتين وهو على نوعين :

١- المتوسطة بزائد : لم يقع فى القرآن الكريم .

٢- المتوسطة بكلمة : ﴿ٱلۡجَنَّةُ أُزۡلِفَتۡ﴾ (التكوير: ١٣).

- لا تختلف صور التخفيف فى هذا النوع عن سابقه كثيرًا ، حيث جاء التسهيل بين بين هو الغالب على أنواع هذا القسم ، فجاء قياسًا أوحدًا فى نوع وهو : الهمز المتوسط بكلمة نحو ﴿ٱلۡجَنَّةُ أُزۡلِفَتۡ﴾ (التكوير: ١٣) ، وجاء تخفيفًا أولاً فى نوع و هو : الهمز المتوسط فى كلمة نحو : ﴿بِرُءُوسِكُمۡ﴾ (المائدة: ٦)، وجاء قياسًا ثانيًا فى نوع وهو الهمز المتطرف من كلمة نحو ﴿ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ (النساء: ١٧٦)وسبق ذكر شواهد هذا كله لحمزة وقفًا مع النوع السابق .

- الوجه الثانى فى الهمز المتوسط فى كلمة هو الحذف لحمزة وقفًا حيث إنه لا صورة للهمز وسبق الدليل الرسمى مرارًا .

- القياس الأول فى الهمز المتطرف من كلمة هو الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله – واوًا هنا – وسبق تفصيل ذلك وشواهده فى الهمز الساكن [٢] .

وثمة ثلاثة أوجه أخرى لحمزة وقفا للرسم وهى :

١- الإبدال واوًا للرسم تسكن للوقف فتشتبه مع الوجه القياسى الأول .

٢ ، ٣ – الإبدال واوًا للرسم ثم ترام وتشم .

وسبق ذكر الدليل على ذلك كله ، وقرأ الباقون بالتحقيق .

- بعد الإنتهاء من أقسام الهمزة المفردة المتحركة وما قبلها متحرك بأقسامها التسعة يمكن اختصار أحكامها الغالبة فى مجموعات ثلاث :

أ- ما يغلب عليه الإبدال وهو نوعان :

---

[١] ينظر ص ٢١، ٣٧.

[٢] يراجع ص ٢١، ٣٦.

١- الهمز المفتوح المسبوق بكسر يبدل ياءً .
٢- الهمز المفتوح المسبوق بضم يبدل واوًا .

ب- ما يغلب عليه التسهيل بين بين وهو خمسة أنواع :

١- الهمز المفتوح المسبوق بفتح .
٢- الهمز المكسور المسبوق بكسر .
٣- الهمز المكسور المسبوق بفتح .
٤- الهمز المضموم المسبوق بضم .
٥- الهمز المضموم المسبوق بفتح .

جـ - ما يغلب عليه التسهيل على مذهب الخليل وسيبويه ثم الإبدال على مذهب الأخفش نوعان :

١- الهمز المكسور المسبوق بضم .
٢- الهمز المضموم المسبوق بكسر .

- التسهيل من جنس حركة الهمز ، و الإبدال من جنس حركة ما قبل الهمز وقد يبدل للرسم بصورة ما رسم عليه .

قال الشاطبى :

والإبدال محض والمسهل بينما هو الهمز والحرف الذى منه أشكلا [1]

- وصفوة القول أننا وجدنا أقسامًا عديدة للهمز المفرد، تنوعت بين قسمين رئيسيين : الساكن، والمتحرك

- أما الساكن فجاء على ضربين : إما أصلى و إما عارض ، والأصلى لابد أن يكون ما قبله متحرك ويقع هذا الهمز فاءً أو عينًا أو لامًا للكلمة ، أما العارض ولا يكون إلا طرفا (لام الكلمة) ويكون ما قبله ساكن ومتحرك .

- وأما المتحرك فجاء على ضربين :

أولهما : المتحرك الذى قبله ساكن ولا يأتى هذا النوع إلا وسطًا أو طرفًا للكلمة والساكن الذى قبله فى كلٍ إما ساكن صحيح – يقبل الحركة - وإما ساكن غير صحيح وهذا على أمرين :

١- الساكن المعتل الأصلى وهذا على ضربين :

أ- ساكن معتل يقبل الحركة وهما الواو والياء لينتين ومديتين .
ب- ساكن معتل لايقبل الحركة وهو الألف المدية .

٢- الساكن المعتل الزائد وهو الواو والياء المديتين الزائدتين.

ثانيهما: المتحرك الذى قبله متحرك وجاء هذا على تسعة أقسام عقلية وفقا لحركة الهمز وما قبله بالحركات الثلاث ، وذكرنا حكم كل قسم وقياساته اللغوية والقرائية على هذا ، وهل ثمة توافق فى الأحكام حال الاتفاق فى الحركات مع زيادة الثقل باجتماع الهمزتين؟ هذا ما يتضح تفصيلًا فى أحكام الهمزتين وصور التخفيف وفق أقسام الهمزتين فى المبحث التالى.

---

[1] البيت ٢١٣ من الشاطبية , ويراجع إتحاف البررة / ١٧ .

المبحث الثانى

تحقيق إحدى الهمزتين وتخفيفها بين السماع والقياس والقراءات المتواترة = أحول الهمزتين وأحكامهما عند القراء والنحاة

ـ وفيه : مقدمة :

المتأمل فى أقسام الهمزتين يجدها قد جاءت أقل من أقسام الهمز المفرد ، ويبدوا أن السبب فى ذلك ما قد يعترى هذا التلاقى من زيادة فى الصعوبة والثقل .

هذا، والتقاء الهمزتين يأتى من كلمة ومن كلمتين ، ويأتى أولهما متحرك والثانى ساكن ، ويأتى العكس، أى تأتى الأولى ساكنة والثانية متحركة ، ولا يأتى هذا العكس إلا حين يكون هذا التلاقى فى كلمتين .

ويمكن أن نصنف هذا تحت عنوان : أحكام الهمزتين المجتمعتين وإحداهما ساكنة .

كما أن اجتماع أو إلتقاء الهمزتان يأتى من كلمة ومن كلمتين وتأتى الهمزتان فيه متحركتان .

هذا والذى التقى من الهمزتين من كلمتين جاء على أحد أمرين :

أولًا : الهمزتين من كلمتين = الهمزتان المتحركتان وكل منهما بعض كلمة .

ثانيا: الهمزتين من كلمة = الهمزتان المتحركتان وأولهما همزة المضارعة أو همزة الاستفهام .

وثمة تفصيلات لكل نوع أو قسم مما سبق يمكن توضيحه تفصيلا مع بيان حكم كل قسم فيما يأتى:

أولاً : أحكام الهمزتين المجتمعتين وإحداهما ساكنة :

المتأمل فى أقسام الهمزتين المجتمعتين واحداهما ساكنة يجد أن هذا التلاقى إما أن تقع فيه الهمزة الساكنة ثانى الهمزتين أو أولهما ، وإما أن يكون ذلك فى كلمة واحدة ، وإما أن يكون فى كلمتين ، ومن ثم جاءت القسمة هنا على أحد أمرين :

١ـ أحكام الهمزتين المجتمعتين وثانيهما ساكنة .

ـ وهذا النوع من الهمزتين المجتمعتين وثانيهما ساكنة يأتى هو الآخر على أمرين :

أـ الهمزتين المجتمعتين وثانيهما ساكنة فى كلمة .

ب- الهمزتين المجتمعتين وثانيهما ساكنة فى كلمتين .

ـ والحكم فى الأمرين السابقين واحد ، حيث إنه إذا إلتقت همزتان أولهما متحركة والثانية ساكنة خففت الهمزة الساكنة بالإبدال حرف مد من جنس حركة الهمزة الأولى ، سواء إلتقيا فى كلمة واحدة ، أم كانتا من كلمتين ، إلا أن إبدالها فى كلمة واحدة واجب ، وإبدالها فى كلمتين جائز، وذلك لأن تلاقى الهمزتين فى الكلمة الواحدة أبلغ فى الثقل الذى يزداد باجتماع الهمزتين ، فضلًا عن كون الثقل قد حصل من الهمزة الثانية ، وهى الساكنة [1] .

---

[1] ينظر شرح الشافية ٥٣/٣ ، و وشرح المفصل ١١٦/٩ .

- أما ما جاء من كلمة فصوره ثلاث :

١- أن تقع الهمزة الساكنة بعد الهمزة المفتوحة وحينئذ يجب إبدال الهمزة الساكنة ألفا نحو : ﴿ءَاسَىٰ﴾ (الأعراف: ٩٣) ، و﴿ ءَاتِيكَ ﴾ (النمل: ٣٩).

٢- أن تقع الهمزة الساكنة بعد الهمزة المكسورة، وحينئذ يجب إبدال الهمزة الساكنة ياءً نحو: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ (قريش: ١ – ٢).

٣- أن تقع الهمزة الساكنة بعد الهمزة المضمومة،وحينئذ يجب إبدال الهمزة الساكنة واوًا نحو:﴿أُوتِيَ﴾ (الحاقة: ١٩) ، و ﴿ أُوذِينَا﴾ (الأعراف: ١٢٩).

والإبدال فى الصور الثلاث واجب لزيادة الثقل الحاصل من اجتماع الهمزتين لذا وجدنا مذهب عامة النحويين ، كما أنه مذهب جميع القراء – أيضا – ليس بينهم فى ذلك اختلاف وفى هذا يقول الشاطبى رحمه الله فى باب الهمز المفرد :

وإبدال أخرى الهمزتين لكلهم إذا سكنت عزم كآدم أو هلا [١]

وقال ابن الجزرى فى الهمزتين من كلمة :

..... والكل مبدل كآسى أوتيا [٢]

وأما ما جاء من كلمتين فصوره هو الآخر ثلاث [٣] :

١- أن تقع الهمزة الساكنة بعد المفتوحة، وحينئذ يجوز إبدال الهمزة الساكنة ألفًا نحو: " آتمر أخوك"، ويجوز تحقيقها على الأصل هكذا " أأْتمر أخوك".

٢- أن تقع الهمزة الساكنة بعد المكسورة ، وحينئذ يجوز إبدال الهمزة الساكنة ياءً نحو : " عند المجيءِ يتمر بأمرى" ويجوز تحقيقها على الأصل هكذا " عند المجئ ائتمر بأمرى " .

٣- أن تقع الهمزة الساكنة بعد الهمزة المضمومة ، وحينئذ يجوز إبدال الهمزة الساكنة واوًا نحو : " لو يشاءُ وتمر "ويجوز تحقيقها على الأصل هكذا" لو يشاء ائُتمر".

والإبدال فى الصور الثلاث جائز – استحسانا - ، لأن الثقل الحاصل من اجتماع الهمزتين فيه موزع على الكلمتين ، بخلاف اجتماعهما فى كلمة واحدة كما سبق، هذا ولم تقع الصور الثلاث أو أحدها فى القرآن الكريم أو قراءاته المتواترة ، مع وقوعها فى اللغة .

تتمة :

قاعدة الإبدال السابقةالتى ساقها الشاطبى فى باب الهمز المفرد ، وجعلها ابن الجزرى فى باب الهمزتين من كلمة ، هى قاعدة لغوية – صرفية – عامة صالحة لما جاء من كلمة وما جاء من

---

[١] البيت ٢٢٥ من الشاطبية , ويراجع إتحاف البررة / ١٨ .
[٢] البيت ١٩٦ من الطيبة , ويراجع إتحاف البررة / ١٨٢ .
[٣]) ينظر شرح الشافية ٣/ ٦٣ , ٦٤ .

كلمتين – وإن لم يقع فى القرآن الكريم وقراءاته المتواترة - ، ويبدو أن هذا هو الذى جعل الشاطبى رحمه الله يجعلها فى باب الهمز المفرد .

وبعد الإنتهاء من الهمزتين من كلمة ومن كلمتين ، وقد كنا قديما نعلل له بأنه نظر إلى المنطوق وهو لن يكون إلا بهمز مفرد .

أما ابن الجزرى فيبدو لنا وجها آخر لذكره هذه القاعدة فى باب الهمزتين من كلمة وهو أنها لم تقع همزتان الأولى متحركة والثانية ساكنة فى القرآن الكريم وقراءاته المتواترة إلا فى كلمة واحدة ، فضلا عما كنا نعتل لديه قديما من نظره إلى المكتوب وهو همزتين من كلمة

٢ـ أحكام اجتماع الهمزتين وأولهما ساكنة :

واجتماع الهمزتين هنا يقع هو الآخر من كلمة ومن كلمتين ، ولم يقع أىٌ من القسمين فى القرآن الكريم وقراءاته المتواترة ، إلا أننا سنذكر قسميه وصور وحكم كل قسم من ناحية اللغة وتتمة للأقسام على النحو التالى :

أ- الهمزتين المجتمعتين وأولهما ساكنة فى كلمة :

١- إذا التقت الهمزتان أولهما ساكنة والثانية متحركة فى كلمة فإن ذلك لايكون فى موضع "الفاء" ، لأن ذلك يفضى إلى الإبتداء بالساكن ، وهذا متعذر ، وإنما يكون هذا الاجتماع فى موضع "العين" نحو "رِأْأَسٍ" أى بائع الرؤوس، و"لأْأَلٍ" أى "بائع اللؤلؤ" ... الخ

والتخفيف هنا واجب ويكون بإدغام الهمزة الأولى فى الثانية للمحافظة على وضع الصيغة الموضوعة على التضعيف فيقال فى المثالين السابقين : " رِأَّسٍ " ، و" لأَّلٍ " ، وذلك بتضعيف الهمزة المفتوحة بعد ألف مد .

وإنما جاء التخفيف هنا بالإدغام ، دون أوجه التخفيف مع ثقل الهمزتين ، لأن قربهما من أول الكلمة خففهما ، إذ إن أولى هاتين الهمزتين متصلة بفاء الكلمة [١] .

- إذا التقت الهمزتان وأولهما ساكنة والثانية متحركة فى كلمة فى موضع اللام ، ففى حين يمكن إدغام هاتين الهمزتين إلا أن هذا غير سائغ فى الإستعمال اللغوى لأنه لايكاد يشيع له نظائر مأثورة فى فصيح الكلام، بل ولا تجنح إليه الأساليب الرفيعة ، وإنما تبنى له صيغ فرضية من فعل مهموز اللام نحو "قَرَأ" على وزن صفة مستعملة ، وحينئذ يجب تخفيف الهمزة الثانية المتحركة بإبدالها "ياءً " مطلقا ، وقعت طرفًا ، أو غير طرف .

---

[١] ينظر شرح الشافية ٥٥/٣ .

- أما وقوعوهما فى موضع اللام طرفًا فأكن يصاغ اسمٌ من الفعل " قَرَأ " على وزن " قِمَطْرٍ" ، فيقال "قِرَأأٍ " ثم تبدل الثانية ياء فيقال : " قِرَأيٍ ".

وجاء تخفيف الهمزة هنا بإبدال الثانية المتحركة ياءً مع تحقيق الأولى الساكنة – مع إمكانية إدغامهما – لأنهما لما التقيا فى الطرف والطرف محل التغيير ، غيرت الهمزة الثانية بإبدالها ياءً فرارًا من الثقل ، أو يقال أن إدغام العينين أحرى من إدغام اللامين ، إذ العينين لايكونان إلا من جنس واحد ، بخلاف اللامين ، فضلا عن أن الحشو يجوز فيه ما لا يجوز فى الطرف [١] .

- وأما وقوعهما فى موضع اللام غير طرف فكأن يصاغ من الفعل " قرأ " اسم على وزن "سَفَرْجَلٍ" فيقال : "قَرَأأَأٍ" – بثلاث همزات -، والتخفيف هنا يكون للهمزة الثانية بإبدالها ياءً لأن الثقل نشأ منها ، ثم تحقق الهمزتين : الأولى والثانية وذلك لعدم إلتقائهما ، ومن ثم يقال : " قرأْيأٍ " بهمزتين بينهما "ياء" مبدلة من "همزة " وهى غير طرف.

وجاء التخفيف هنا بوجوب الإبدال ياءً للهمزة الثانية دون الأولى والثالثة .

أما وجوب إبدال الثانية دون الأولى والثالثة ، لأن إبدال إحداهما يؤدى إلى توالى همزتين من غير أن تبدل ثانيتهما للتخفيف ، وذلك لا يجوز ، إذ القياس مع اجتماع الهمزتين فى موضع " اللام" تخفيف ثانيتهما بإبدالها ياءً ، لكون الثقل

الناشئ من اجتماعهما قد حصل منها [٢] .

- وأما الإبدال " ياءً " دون " الواو" فلأن " الياء " أقرب مخرجًا إلى الهمزة من الواو [٣] .

ب- التقاء الهمزتين الساكنة فالمتحركة فى كلمتين :

إذا التقت الهمزتان ، الساكنة فالمتحركة من كلمتين ، فثمة صور ثلاث : تختلف باختلاف حركة ما قبل الهمزة الساكنة وهى : " اقرأْ آية " ، و"اقرِئْ أباك السلام" ، و"لم يروؤ أخوك".

وللعرب فى الأمثلة السابقة ونحوها مذاهب أربعة :

١- مذهب أهل الحجاز وهو تخفيف الهمزتين معا ، فيبدلون الأولى ألفا – إذا سبقت بفتح - ، وياءً – إذا سبقت بكسر - ، و واوًا – إذا سبقت بضم - ، وأما الثانية فإنهم يسهلونها بين بين إذا سبقت بألف – المبدلة من الهمزة الأولى – لامتناع نقل حركتها إلى الألف – لأن الألف لا يقبل الحركة– فيقال فى المثال الأول " اقرا آية "، فإذا وليت كلا من "الياء" ، و"الواو"

---

[١] ينظرحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٤٢١/٤ ، وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٣٧٣/٢ وغيرهما .

[٢] ينظر شرح الشافية ٥٩/٣ ، ٣٦ ، وحاشية الشيخ يس ٣٧٣/٢

[٣] ينظر شرح الشافية ٦٣/٣ .

المبدلتين من الهمزة الأولى نقلت حركتها – الهمزة الثانية – إليها ثم تحذف فيقال : "اقرىَ باك"، "لم يردوَ خوك" .

وحجة أهل الحجاز فى تخفيف الهمزتين هنا لأنه لو لم تكن إلا همزة واحدة لخففت [١] .

٢- اختلف غير أهل الحجاز على ثلاثة مذاهب :

أ- منهم جماعة يحققون الهمزة الأولى – الساكنة – ويخففون الثانية – المتحركة – بنقل حركتها إلى الهمزة الأولى ثم تحذف هكذا " اقرَا آية " ... وذلك هو الأقيس [٢]

ب- ومنهم جماعة يخففون الهمزة الأولى بإبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها هكذا " اقرَا آية " [٣] .

جـ- ومنهم جماعة يحققون الهمزتين ، وهم بنو تميم والكوفيون [٤] ، وهو الأصل فى اللغة .

- وحكى أبو زيد عن العرب مذهبًا خامسًا وهو إدغام الهمزة الأولى فى الثانية فيقال " اقرأَّ اية "[٥] .

ثانيًا أحكام الهمزتين المجتمعتين متحركتين وفيه :

أ- أحكام الهمزتين المجتمعتين متحركتين فى كلمة :

إذا اجتمعت همزتان متحركتان فى كلمة فتارة يكون هذا الاجتماع فى موضع الفاء ، وأخرى يكون فى موضع العين ، وثالثة يكون فى موضع اللام ويمكن تقسيم ذلك إلى قسمين :

أولًا : الاجتماع فى لام الكلمة ويجب معه تخفيف الهمزة الثانية بالإبدال ياءً مطلقًا ، أى مع فتح الأولى أو كسرها أو ضمها ، ولا يسوغ استعمال أمثلة لهذا الضرب ، لأنه لا أثر لذلك فى فصيح الكلام ، بل ولا تميل إليه الأساليب الرفيعة ، ومن ثم افترض الصرفيون لهذا النوع ثلاث أبنية – أو صيغ – لمجرد التدريب من ذلك ما نراه فى بناء الفعل الهموز قرأ على النحو التالى :

١- "قرأَأَ"– بفتح أولى الهمزتين– على وزن جَعْفَرٍ ويقال فيها تخفيفًا "قرأىٌ " بالإبدال ياءً – وجوبًا– ثم تبدل هذه الياء ألفًا – لتحركها وانفتاح ما قبلها – فيصير اسمًا مقصورًا فيقال : " قرأَى " .

٢- " قِرأِأٍ " بكسر أولى الهمزتين على وزن " قِرمِزٍ " ، ويقال فيها تخفيفًا " قِرئِىٌ " بالإبدال ياءً – وجوبًا – ثم تحذف حركتها لاستثقالها على الياء ، ويبقى هنالك التنوين – لكون الاسم معربًا – فيلتقى هنالك ساكنان – الياء بعد حذف حركتها – والتنوين – فتحذف الياء

---

[١] ينظر الكتاب ٥٥٠/٣ ، وشرح الشافية ٦٦/٣ .
[٢] ينظر المستوفى فى النحو ، لعلى القرخان ٢١٦/٢ تح د . محمد بدوى المختون .
[٣] ينظر شرح الشافية ٦٦/٣ ، وشرح المفصل ١٢٠/٩ .
[٤] ينظر شرح الشافية ٦٦/٣ .
[٥] السابق نفسه ، ويراجع شرح المفصل ١٢٠/٩ ، و المستوفى٢١٦/٢ ، ٢١٧ .

للتخلص من التقاء الساكنين فتصير اسمًا منقوصًا حذف لامه فيقال : " قرءٍ " وأمثلة هذا النوع فى القراءات القرآنية : "داع "، "قاض"، و"هاد" .... الخ .

٣- قُرْؤُؤٌ " بضم أولى الهمزتين – على وزن " برثنٍ " ، ويقال فيها تخفيفًا : " قرؤىٌ " بالإبدال ياءً – وجوبا - ، ثم تقلب ضمة الهمزة الأولى كسرة ، - لتسلم الياء من الإعلال بقلبها "واوًا" – فيقال "قرئِىٌ"،- مثل الصيغة السابقة فى "٢"– فتحذف حركة الياء للثقل وتبقى الياء والتنوين، ثم تحذف الياء لالتقاء الساكنين، فتصير اسمًا منقوصًا حذف لامه فيقال: "قُرءٍ" على وزن " فُعْلٍ"[١] .

تتمة :

وجب الإبدال ياءً فى الأنواع السابقة دون الواو لأمرين :

- أولهما : قرب مخرج الياء من الهمزة .
- ثانيهما : أنه لو افترض أن أبدلت الهمزة " واوًا " لقلبت بعد ذلك " ياءً " ، إذ الواو تبدل ياءً إذا وقعت ثالثة فصاعدًا بعد كسرة أو ضمة ، والحال كذلك مع الفتحة ولكن إذا وقعت رابعة فصاعدًا ، ولذا تعين الإبدال ياءً مطلقا .

ثانيا : الاجتماع فى فاء الكلمة أو عينها :

ويجب معه تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها ياءً أو واوًا ، حسبما تقتضيه القواعد اللغوية ، حيث إن الهمزة الثانية هنا لا تخلو من أن تكون محركة بإحدى الحركات الثلاث الفتحة أو الكسرة أو الضمة ، والحال كذلك مع الهمزة الأولى ، فثمة تسع صور لأمثلة هذا النوع .

وقد قضى الصرفيون بأن تبدال الهمزة الثانية " ياءً " فى أربع منها هى :

١-٣ – إذا كانت الهمزة الثانية مكسورة مع فتح الأولى أو كسرها أو ضمها .

٤- إذا كانت الهمزة الثانية مفتوحة مع كسر الهمزة الأولى .

وتبدل " واوًا " فى الخمسة الباقية وهى :

١-٣- إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة مع فتح الأولى أو كسرها أو ضمها .

٤-٥- إذا كانت الثانية مفتوحة مع فتح الأولى أو ضمها [٢] .

والمتأمل فى الأمثلة التى ذكرها اللغويون للصور التسع يجد أن أكثرها أبنية وصيغ إفتراضية لم يعثر لها على أثر فيما نطقت به العرب ، فضلا عن القرآن الكريم وقراءاته ، وعليه يمكن تقسيم الصور السابقة إلى ما يأتى :

---

[١] ينظر : شرح الأشمونى ٤٢٠/٤ ، ٤٢١ ، و شرح التصريح ٣٧٤/٢ .

[٢] ينظر شرح التصريح ٣٧٤/٢ .

- أولًا : الصيغ والأبنية التى افترضها اللغويون .
- ثانيًا: المقبول السائغ من الصيغ الذى لم يرد فى القرآن الكريم ولا فى قراءاته المتواترة .
- ثالثًا: المقبول السائغ من الصيغ الذى ورد فى القرآن الكريم دون قراءاته المتواترة.
- رابعًا : المقبول السائغ من الصيغ الذى الذى ورد فى القرآن الكريم وقراءاته المتواترة .

وفيما يلى توضيح هذه الصور :

أولًا : الصيغ والأبنية التى افترضها اللغويون :

ويأتى غرض اللغويين من وراء افتراض هذه الصيغ الإيضاح والتدريب ، ولإمكان القياس عليها إذا أريد انتزاع مثال لصورة فرضية أخرى ، ويمكن هذه الصيغ إلى قسمين :

الأول: صيغ لوجوب إبدال الهمزة الثانية ياءً فى غير الطرف ـ جملة هذه الصيغ ثلاثة تتمثل فيما يأتى:

١- أن يصاغ من الفعل "أَمَّ"– بمعنى قصد أو صار إمامًا – مثال على وزن "أصبع" بفتح الهمزة وكسر الباء ، فيقال "أأْمم" وتخفيفه هكذا "أَيِمٌ"، وكان القياس يقتضى أن تبدل الهمزة الثانية – الساكنة– ألفًا لانفتح ما قبلها، ولكن لما كان الاعتناء بإدغام المثلين – الميم فى الميم – أولى من الاعتناء بإبدال ثانى الهمزتين، نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ثم أدغمت فى الميم الثانية ، ثم خففت الهمزة الثانية بإبدالها ياءً ، لكونها مكسورة بعد فتح [١] .

٢- أن يصاغ من الفعل "أَمَّ" مثال على وزن "ِصبِع" بكسر الهمزة والباء ، فيقال "إئمم" وتخفيفه هكذا "إيِمٌ"، قياسه الإبدال ياءً مع سكون الهمزة الثانية أو مع تحركها بالكسر وذلك لكسر الهمزة التى قبلها، ولكنه لما كان الاعتناء الأولى هنا هو الإدغام نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ثم أدغمت الميم الأولى فى الثانية ثم خففت هذه الهمزة بإبدالها ياءً [٢] .

٣- أن يصاغ من الفعل " أَمَّ " مثال على وزن "أُصبِع" بضم الهمزة وكسر الباء فيقال "أُؤْمِمٌ" وتخفيفه "أُيِمٌ" قياسه الإبدال "واوًا" لسكون الهمزة الثانية وضم ما قبلها ، لكنه لما كان الاعتناء بإدغام المثلين أشد و أولى نقلت كسرة الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها ثم أدغمت الميم الأولى فى الثانية ثم خففت هذه الهمزة بإبدالها ياءً لوقوعها مكسورة– وضعا وأصلها السكون – بعد همزة مضمومة [٣] .

الثانى : صيغ لوجوب إبدال الهمزة الثانية واوًا فى غير الطرف :

جملة الصيغ هنا ثنتان يمكن توضيحهما فيما يأتى :

---

[١] شرح التصريح ٣٧٤/٢ .
[٢] السابق نفسه .
[٣] السابق نفسه .

١- أن يصاغ من الفعل " أم " مثال على وزن " اِصبُعٌ " بكسر الهمزة وضم الباء فيقال : " إئـمُمٌ " وتخفيفه " إؤُمٌ " بإبدال الهمزة الثانية واو وبيانه أنه لما كان الاعتناء الأولى هو إدغام المثلين نقلت ضمة الميم إلى الهمزة الثانية الساكنة ثم أدغمت الميم الأولى فى الثانية ثم خففت هذه الهمزة بإبداها واوًا لوقوعها مضمومة – وضعًا وأصلها السكون – بعد همزة مكسورة [١] .

٢- أن يصاغ من الفعل " أم " مثال على وزن " أُبلُم " بضم الهمزة وضم اللام – وهو غليظ الشفتين - ، فيقال : " أُؤمُمٌ " وتخفيفه " أُوُمٌ " ، قياسه الإبدال " واوًا " مع سكون الهمزة الثانية ومع تحركها بالضم وذلك لضم الهمزة الأولى ، إلا أنه لما كان الاعتناء الأشد هو إدغام المثلين نقلت ضمة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية فتحركت بالضم ، ثم أدغمت الميم الأولى فى الثانية ، ثم خففت بإبدالها واوًا لكونها مضمومة – وضعا – بعد همزة مضمومة [٢].

تتمة :

يرى الباحث أنه فى المثال (٣) فيما سبق وبعد تحريك الهمزة الثانية بالكسر وقبلها همزة مضمومة ثم إدغام الميم الأولى فى الثانية فتصير الصيغة " أوِمٌ " يكون القياس اللغوى المتعارف عليه فى تخفيفه الهمزة هنا هو أحد الأمور الآتية :

١- التسهيل بين الهمزة والياء وهو المقدم وهو قريب من مذهب سيبويه فى مثل هذا .

٢- الإبدال واوًا وهو قريب من مذهب الأخفش النحوى فى مثل هذا .

٣- التسهيل بين الهمزة والواو وهذا ضعيف معضل[٣] .

كما يرى أنه فى المثال قبل الأخير هنا وبعد تحرك الهمزة الثانية بالضم وقبلها همزة مكسورة ، ثم إدغام الميم الأولى فى الثانية فتصير الصيغة " إؤُمٌ " يكون القياس اللغوى المتعارف عليه هو أحد الأمور الآتية :

- تسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الضمة وهو المقدم لأنه قريب من مذهب سيبويه فى مثل هذا .
- إبدال الهمزة الثانية ياءً وهو قريب من مذهب الأخفش النحوى فى مثل هذا .
- التسهيل بين الهمزة والياء وهو معضل وضعيف .
- الحذف حيث إن غالب الهمز الثانى فى أمثلة هذا النوع لا صورة له ، وهذا قريب من مذهب حمزة وهشام فى اتباع الرسم [٤] .

---

[١] السابق نفسه.

[٢] شرح التصريح ٣٧٤/٢ .

[٣] تم قياس هذا على المتواتر فى " يشاءُ إلى " البقرة / ١٤٢ " ، ونحو " سئلوا " الأحزاب / ١٤ ، وقفًا لحمزة.

[٤] تم قياس هذا على نحو "سئلوا " الأحزاب / ١٤ وقفا لحمزة، والمفهوم من عكس "يشاءِ أُلى" التى لم ترد فى القرآن الكريم.

ثانيا :

المقبول السائغ من الصيغ التى لم ترد فى القرآن الكريم ولا فى قراءاته المتواترة : الواقع من هذا النوع صيغتان يمكن بيان التخفيف فيهما على النحو التالى :

١- "أوَادِم" جمع "آدم"– المسمى به – أصله "أأَدِمُ" بهمزتين مفتوحتين على وزن: "أفاعل"، أولى الهمزتين زائدة والأخرى فاء الكلمة، والتخفيف هنا بإبدال الهمزة الثانية "واوًا"- وجوبا – لوقوعها مفتوحة بعد فتح [١] .

- يرى الباحث أن القياس التخفيفى المتعاف عليه فى مثل ما معنا هو :

- إبدال الهمزة الثانية ألفًا تمد مشبعًا لالتقاء الساكنين إذا وقع بعدها ساكن ، وبمقدار حركتين إذا وقع بعدها متحرك ، ويجوز المد والقصر – السابقان – إذا وقع بعدها متحرك عارض ، وهذا قريب من مذهب المصريين فى مثل هذا .

- تسهيل الهمزة الثانية بين بين أى بينهما وبين الألف مع الإدخال وعدمه وهذا قريب من مذهب البغداديين فى مثل هذا .

٢- "أويدم" تصغير "آدم"– المسمى به – أصله "ءُوَيْمُ" على وزن : "فعَيْعِل"، بهمزتين أولهما مضمومة والأخرى مفتوحة ، والتخفيف هنا بإبدال الهمزة الثانية " واوًا " – وجوبًا - [٢] قلت بل لزومًا لقوة الهمزة الأولى وضعف الثانية و لأنه لا يمكن أن يقع وجه آخر - كالتسهيل بين بين – هنا .

ثالثا : المقبول السائغ من الصيغ الذى ورد فى القرآن الكريم دون قراءاته المتواترة الواقع من هذا النوع صيغة واحدة يمكن بيان التخفيف فيها على النحو التالى :

- " أوُبٌ " جمع " أب " المذكورة فى قول الله تعالى ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ (عبس: ٣١) وهو المرعى ، والأصل فى هذه الصيغة: "َأْبُبٌ" على وزن "أفعل" بهمزتين أولهما مفتوحة والثانية ساكنة ، والقياس هو أن تبدل الهمزة الثانية " ألفًا " لسكونها بعد فتح على حد إبدال ءادم .

- إلا أنه لما كان الاعتناء بإدغام المثلين الواقعين بعد الهمزتين أولى – الياءين – نقلت ضمة الياء الأولى إلى الهمزة الثانية ، ثم أدغمت الياء الأولى فى الثانية ، ثم خففت الهمزة الثانية بإبدالها واوًا لوقوعها مضمومة – وضعا – بعد فتح [٣].

- ويرى الباحث أن القياس اللغوى المتعارف عليه فى مثل ما معنا هنا هو تسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الضم قياسًا على المتواتر فى نحو : ﴿أَءُنزِلَ﴾ (ص: ٨).

---

[١] شرح التصريح ٣٧٥/٢ ، وشرح الأشمونى ٤١٩/٤ ، ويراجع الكتاب ٥٥٢/٣ .
[٢] المراجع الثلاثة السابقة.
[٣] ينظر : شرح التصريح ٣٧٤/٢ ، وشرح الأشمونى ٤٢٠/٤ وغيرها .

رابعًا : المقبول السائغ من الصيغ الذى ورد فى القرآن الكريم وقراءاته المتواترة ، الواقع من هذا النوع صيغة واحدة هى ﴿أَئِمَّةَ﴾ – جمع إمام – فى مواضعها الخمسة [١] ويمكن بيان التخفيف فيها على النحو التالى :

- أصل ﴿أَئِمَّةَ﴾ " أأْمِمَة " ، جمع قلة على بناء " أفعلة " و هذا البناء يلتزم فى أمور منها :

كون المفرد على وزن "فِعَالٍ " بكسر الفاء بحيث تماثل عينه لامه فى الحروف مثل : " زمام " والجمع " أزمَّةٌ " ، وأصله قبل الإدغام " أزممة " ، ومثله " إمام " يجمع على " أئمة " أصله قبل الإدغام " أأْممة " والتخفيف القياسى فيه يقتضى إبدال الهمزة الثانية الساكنة " ألفًا " لانفتاح ما قبلها لكنه لما كان الاعتبار الأولى هو إدغام المثلين نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ، ثم أدغمت فى الميم الثانية ، ثم خففت الهمزة الثانية وجوبًا بإبدالها " ياءً " لكونها مكسورة – وضعا – وما قبلها مفتوح ، فقيل " أيمة " ، وذلك هو القياس عند النحويين البصريين ، وارتضاه جماعة منهم الفارسى فى حجته والزمخشرى فى مفصله [٢] وعليه قول الشاطبى :

وآئمة بالخلف قد مد وحده وسهل سما وصفا وفى النحو أبدلا[٣]

- قلت : والقياس فيه بعد الاعتبار بالإدغام وصيرورته على " أئِمة " هو التسهيل بين بين لقوة الكسرة فى الهمزة الثانية أمام ضعف الفتحة فى الهمزة الأولى ، بل هو المقدم فى الأداء عند القراء كما أشار الشاطبى فيما سبق ، وقدمه ابن الجزرى على الإبدال حين قال :

أئمة سهل أو ابدل حط غنا حرم[٤] .....

- قلت : بل نقض الزمخشرى مذهبه السابق – الإبدال ياءً فى المفصل – حين صرح فى كشافه بأن الإبدال ياءً كما ذهب البصريون ، لا يجوز، والقراءة بها لحن وتحريف [٥] .

- وأقول : مع الإيمان بتقديم التسهيل بين بين هنا ، إلا أنى لا أوافق الزمخشرى فى تلحينه وتحريفه لوجه الإبدال لأمرين :

أولهما : أن الوجه فى الإبدال هنا هو النظر إلى أصل الهمزة وهو السكون ، وذلك يقتضى الإبدال مطلقًا ، وتعينت الياء هنا لانكسارها الآن فأبدلت ياءً مكسورة [٦] .

---

[١] التوبة / ١٢ ، والأنبياء / ٧٣ ، والقصص / ٥ ، ٤١ ، والسجدة / ٢٤ .
[٢] ابراز المعانى /١٣٨ ، شرح المفصل ١١٧/٩ .
[٣] البيت ١٩٩ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة /١٦ .
[٤] البيت ١٩٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٢ .
[٥] الكشاف ٢٥١/٢ .
[٦] ابراز المعانى / ١٣٨ .

ثانيهما : أن وجه الإبدال أحد وجهى : قارئى المدينة "نافع و أبو جعفر"، وقارئ مكة "ابن كثير" ، وقارئى البصرة " أبو عمرو ، ويعقوب من رواية رويس [١] "

- كما أنى أرفض من رد قراءة التسهيل بين بين متعللًا بأنه يفضى إلى ملاحظة الهمزة الثانية التى تضاعف ثقل الكلمة ، ففى جعلها بين بين إفضاء إلى كون " الياء " مشوبة بالهمزة ، والقياس ألا يكون فى الياء بقايا الهمزة ، لوجود همزة متحركة قبلها ، بل يجب أن تكون " ياءً " خالصة [٢].....

- ورفضى هنا لأمرين :

أولهما : ما ذكرته قريبًا من ضعف الفتحة التى مع الهمزة الأولى أمام قوة الكسرة التى مع الهمزة الثانية.

ثانيهما: أن وجه التسهيل هو المقدم عند قارئى المدينة ، وقارئ مكة ، وقارئى البصرة الذين سبق ذكرهم قريبًا .

هذا وقد ذهب الكوفيون – اللغويون – إلى تحقيق الهمزتين معًا واحتجوا بأن الهمزة الأولى فى ﴿أَئِمَّةَ﴾ زائدة على المفرد " إمام " إذ إنها همزة الجمع ، فهى تشبه همزة الاستفهام الداخلة على " إذا " ونحوه ، حيث يقال " أئذا " بتحقيق الهمزتين ، أضف إلى ذلك أن كلا من همزة الاستفهام وهمزة الجمع محركة بالفتح ، كما أن كلاً منهما زائدٌ فما يقال فى " أئذا " ونحوها يقال فى " أئمة " أى بتحقيقهما [٣].

ومع الاتفاق مع الكوفيين على أن لفظ " أئمة " كلفظ " أئذا " إلا أنه ليس مثله لذا فقد اعترض عليهم فيما ذهبوا إليه بأمور :

أ- أن همزة الجمع فى ﴿أَئِمَّةَ﴾ من بنية الكلمة ، فالتقاء الهمزتين هنا من كلمة واحدة ، أما فى نحو "أئذا" فالالتقاء من كلمتين لأن همزة الإستفهام فيها زائدة فهى كلمة مستقلة برأسها ، ومنفصلة عن " إذا " .

ب- أن كسرة الهمزة الثانية فى " أئمة " عارضة – كما بينا - ، أما كسرتها فى " أئذا " فى أصلية ، وعليه فلا يجوز حمل همز الجمع فى ﴿أَئِمَّةَ﴾ على همز " أئذا " ونحوه فى تحقيق

---

[١] شرح الترمسى / ١٢٢ .
[٢] ينظر : شرح المفصل ١١٧/٩ ، والكشف ٤٩٩/١ .
[٣] ينظر الحجة لابن خالويه /١٧٣ ، وحجة ابن زنجلة /٣١٥ ، و الكشف ٤٩٨/١ .

الهمزتين معا ، وعليه : فإنه ينبغى – يجب – تخفيف الهمزة الثانية منهما بإبدالها " ياءً " على القياس الذى ذهب إليه البصريون فيقال " أيمة " [١] .

وأخيرًا فإن للقراء فى لفظ ﴿أَبِـمَّةَ﴾ خمسة أوجه ، ثلاثة وافقهم النحاة فيها ، ووجهان أخران أضافهما القراء .

أما الثلاثة التى اجتمع فيها النحاة والقراء فهى :

١- تسهيل الهمزة الثانية ذهب إليه الزمخشرى فى كشافه ومن نحا نحوه من النحاة وعامة القراء و أهل الأداء[٢] وهذا على وجهين :

أ- تسهيل الهمزة الثانية مع عدم الإدخال ألفًا بين الهمزتين فى المواضع الخمسة وهذا لنافع – عدا الأصبهانى فى ثانى القصص وموضع السجدة كما سيأتى – وابن كثير و أبو عمرو ورويس .

ب- تسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال فى المواضع الخمسة وهذا لأبى جعفر ومعه الأصبهانى فى ثانى القصص والسجدة .

٢- إبدال الهمزة الثانية ياءً – قياس البصريين السابق – ولا إدخال فيه فى المواضع الخمسة وهذا لنافع وابن كثير و أبو عمرو و أبو جعفر ورويس [٣].

٣- تحقيق الهمزتين من غير إدخال وهذا لابن عامر بخلف هشام ، وعاصم وحمزة والكسائى وروح وخلف العاشر ، ووافقهم فى ذلك الحسن والأعمش [٤] .

وأما الوجهان اللذان أضافهما القراء فهما على وجهين :

- أحدهما: مروى عن القراء ويقرأ به فى المتواتر وهو تحقيق الهمزتين دون إدخال بينهما وبه قرأ هشام عن ابن عامر فى وجهه الثانى فى المواضع الخمسة [٥] .

- ثانيهما: مروى عن القراء ولم يقرأ به فى المتواتر وهو : تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها ياءً مع الإدخال ألفًا بين الهمزة والياء ، وهذا : روى أن نافعًا قرأ به ولكنه غير متواتر[٦] .

قال ابن الجزرى : أئمة سهل أو ابدل حط غنا حرم ومد لاح بالخلف ثنا

مسهلا والأصبهانى بالقصص فى الثان والسجدة معه المد نص[٧]

---

[١] ينظر الكشف ٤٩٨/١ ، ٤٩٩ .
[٢] ينظر : النشر ٣٧٨/١ ، ويراجع الدر المصون ٤٥٠/٣ .
[٣] ينظر : النشر ٣٧٨/١ ، ويراجع الحجة لابن زنجلة / ٣١٥ ، و البحر المحيط ١٥/٥ .
[٤] ينظر النشر ٣٧٨/١ ، ويراجع الحجة لابن زنجلة /٣١٥ ، والدر المصون ٤٥٠/٣ .
[٥] ينظر البحر المحيط ١٥/٥ ، و الدر المصون ٤٥٠/٣ ، والنشر ٣٧٨/١ .
[٦] ينظر الحجة لابن خالويه /١٧٣ ، و البحر المحيط ١٥/٥ ، والدر المصون ٤٥٠/٣ .
[٧] البيتان ١٩٤ ، ١٩٥ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٢ .

ب- أحكام الهمزتين المجتمعتين متحركتين فى كلمتين :

إذا التقت الهمزتان متحركتان منفصلتين ، أى من كلمتين ، فإن الهمزة الثانية تأتى على أمرين :

- أولهما : أن تكون بعض الكلمة الثانية ، ومن ثم يتعين وقوعها فى أولها .
- ثانيهما : أن تكون الهمزة الثانية زائدة ، وهنا لابد وأن تكون الهمزة الأولى للاستفهام ، وذلك نحو: "أألحق" وهذا قريب من ثانى الأمور السابقة ومن ثم يمكن تقسيم صور إلتقاء الهمزتين متحركتين من كلمتين فى الصور الثلاث الآتية :

أولهما : أن تكون الهمزة الأولى بعض الكلمة الأولى بحيث تقع فى طرفها ويصير اجتماع الهمزتين هكذا : " جاء أحدكم [1] " وهو المتعارف عليه لدى القراء بالهمزتين من كلمتين ووضعوا له بابًا خاصًا به .

ثانيهما : أن تكون الهمزة الأولى مستقلة ، لكنها مع ما بعدها يظهران كالكلمة الواحدة ، ويعنى بها هنا همزة الاستفهام كما فى " ءَأَنتَ [2] " وهو المتعارف عليه لدى القراء بالهمزتين من كلمة وضعوا له بابًا ذكروا فيه أحكام الهمزتين الأصليتين من كلمة كما فى : " أئمة " ، وهمزة الاستفهام التى معنا هنا .

ثالثهما : أن تكون الهمزة الأولى زائدة فى حكم المستقلة ، ويعنى بها همزة المضارعة ، حيث إن الفعل المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الفعل الماضى وذلك نحو : " أؤُمُّ " ، " أئِنُّ " ويمكن تفصيل ذلك فيما يأتى :

أولها : أحكام الهمزتين مجتمعتين متحركتين وكل منهما بعض كلمة :

تأتى الهمزتان الملتقيتان متحركتين من كلمتين هنا ، أولهما طرفًا للكلمة الأولى، وثانيهما صدرًا للكلمة الثانية، ويأتى كلٌ من الهمزتين بالحركات الثلاث ، فالقسمة العقلية توجب تسعة صور هى :

الهمزة الأولى مفتوحة والثانية محركة بالحركات الثلاث .

الهمزة الأولى مكسورة والثانية محركة بالحركات الثلاث .

الهمزة الأولى مضمومة والثانية محركة بالحركات الثلاث .

لكن الواقع فى القرآن الكريم من هذه الصور التسع ثمانية فقط ، حيث لم تقع همزة مكسورة وبعدها همزة مضمومة من كلمتين ، وإن افترضوا له ورودًا معنى فى قوله تعالى ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّـةً﴾ (القصص: ٢٣) والمعنى : وجد على الماء أمة [3].

---

[1] النساء / ٤٣ .
[2] الأنبياء / ٦٢ .
[3] النشر ٣٨٨/١ .

وحتى نتمكن من ذكر قياسات الهمزة تحقيقًا وتخفيفًا هنا يمكن تقسيم الصور الثمانية إلى قسمين :

الأول : الهمزتان الملتقيتان متفقتين فى الحركة من كلمتين :

وصور هذا القسم ثلاثة :

- الهمزتان المفتوحتان [١] نحو : ﴿جَآءَ أَشۡرَاطُهَا﴾ (محمد: ١٨)، و﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ (الأنعام: ٦١)
- الهمزتان المكسورتان [٢] نحو : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ (البقرة: ٣١)، و ﴿ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ﴾ (النور: ٣٣)، و﴿ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ (الأحزاب: ٣٢) و ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ﴾ الزخرف: ٨٤).
- الهمزتان المضمومتان ولم تقع إلا مرة واحدة فى قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أُوْلَيَآءُ﴾ (الأحقاف: ٣٢).

وللقراء والنحويين فى الهمزتين السابقتين تحقيقًا وتخفيفًا أربعة مذاهب يمكن بيانها فيما يأتى:

١- قرأ ابن عامر والكوفيون وروح بتحقيق الهمزتين معًا، وهو مذهب بنو تميم[٣] ، وهو الأصل فى اللغة ثم إن التحقيق ها هنا – أحسن ما يكون ، لأن احتمال اجتماع الثقلين فى لفظين منفصلين أهون [٤] .

٢- قرأ ورش من طريقيه، وقنبل ، وأبوجعفر ، ورويس بتحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الثانية بين بين[٥]، قال الشاطبى :

والأخرى كمد عند ورش وقنبل وقد قيل محض المد عنها تبدلا[٦]

وقال ابن الجزرى : وسهل الأخرى رويس قنبل ورش وثامن [٧].....

والتخفيف السابق مذهب الخليل وسيبويه و أكثر النحويين ، وهذا المذهب أشف المذاهب وأقيسها ، لأن التخفيف يلزم الهمزة الثانية لكون الثقل قد تضاعف بها [٨] .

٣- قرأ قالون والبزى بتسهيل أولى الهمزتين المكسورتين و المضمومتين مع المد والقصر وتحقيق ثانيهما ، قال الشاطبى :

وقالون والبزى فى الفتح وافقا وفى غيره كاليا وكالواو سهلا [٩]

---

[١] جملتها فى القرآن الكريم تسعة وعشرون موضعًا .
[٢] وجملتها عند ورش سبعة عشر ، وعند حمزة ستة عشر ، وعند الجمهور خمسة عشر .
[٣] الكتاب ٥٥١/٣ ، وشرح المفصل ١٢٠/٩ .
[٤] المستوفى فى النحو ٢١٥/٢ ، وشرح الشافية ٦٥/٣ ، و الكشف ٧٣/١ .
[٥] الكشف ٣/١ .
[٦] البيت ٢٠٦ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٧ .
[٧] البيت ١٩٩ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٢ .
[٨] ينظر الكتاب ٥٤٩/٣ ، والمقتضب ١٥٩/١ ، والمستوفى ٢١٦/٢ ، و شرح المفصل ١١٨/٩ ، و و ويراج النشر ٣٨٨/١ .
[٩] البيت ٢٠٤ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٧ .

وقال ابن الجزرى :

وسهلا فى الكسر والضم [١].. .....

والتخفيف السابق مذهب أبو عمرو بن العلاء – كنحوى لا قارئ -، ووجهه أنها آخر الكلمة، والأواخر محل التغيير، وتحقيق الهمزة الثانية لكونها صدر الكلمة الثانية، وما كان فى صدر الكلمة أحرى أن يحافظ عليه باستحفاظ صورته الأصلية [٢] .

واحتج لذلك بأن إلتقاء الهمزتين من كلمتين يشبه إلتقاء الساكنين من كلمتين ، إذ التغيير يقع على الأول منهما دون الثانى ، ومن ثم تخفف الأولى بالتسهيل بين بين دون الثانية [٣]).

تتمة :

لقالون والبزى وجه آخر فى قوله تعالى: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ (يوسف: ٥٣)، إبدال الهمزة الأولى واوًا مع إدغامها فى الواو قبلها ، وهو المقدم فى الأداء .

وهذا الوجه أيضًا لقالون فى قوله تعالى : ﴿ لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ ﴾ (الأحزاب: ٥٠)، و ﴿لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ (الأحزاب: ٥٣) قولًا واحدًا حال الوصل أما إذا وقف على النبى فليس له إلا الهمز.

قال الشاطبى :

وبالسوء إلا أبدلا ثم أدغما وفيه خلاف عنهما ليس مقفلا[٤]

وقال ابن الجزرى :

..... وفى بالسوء والنبئ الادغام اصطفى[٥]

٤- قرأ ورش من طريق الأزرق ، وقنبل فى وجهه الثانى بإبدال الثانية حرف مد من جنس حركة الهمزة الأولى تمد مشبعًا لالتقاء الساكنين وهذا غالب الوقوع ، نحو : ﴿جَآءَ أَشۡرَاطُهَا﴾ (محمد: ١٨)، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ (البقرة: ٣١)، وتمد بمقدار حركتين إذا وقع بعدها حركة أصلية نحو: ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ (الأنعام: ٦١)، ﴿ فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ﴾ (الزخرف: ٨٤)، و﴿أَوۡلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ (الأحقاف: ٣٢)، ويجوز المد والقصر إذا وقع بعدها حركة عارضة – أصلها السكون

---

[١] البيت ١٩٨ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة /١٨٢ .
[٢] الكتاب السابق ، والمقتضب ١٥٨/١ ، و المستوفى السابق ، وشرح المفصل السابق ، و شرح الشافية ٦٥/٣ .
[٣] شرح المفصل ١١٨/٩ .
[٤] البيت ٢٠٥ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٧ .
[٥] البيت ١٩٧ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة ١٨٢ .

– نحو : ﴿ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ (الأحزاب: ٣٢) للأزرق وقنبل، و﴿ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ﴾ (النور: ٣٣) للأزرق خاصة قال الشاطبى :

و الأخرى كمد عند ورش وقنبل وقد قيل محض المد عنها تبدلا [١]

وقال ابن الجزرى :

.... وقيل تبدل

مدًا زكا جودًا [٢] ....

والتخفيف السابق قريب من مذهب أهل الحجاز الذين ذهبوا إلى تخفيف الهمزتين هنا معًا ، وذلك بحذف الهمزة الأولى ، وإبدال الثانية حرف مد صريح من جنس حركة الهمزة الأولى [٣].

تتمة :

للأزرق فى ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ (البقرة: ٣١) و ﴿ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ﴾ (النور: ٣٣) إبدال الهمزة الثانية ياءً مكسورة ، وفى هذا يقول الشاطبى :

وفى هؤلاء إن والبغا إن لورشهم بياء خفيف الكسر بعضهم تلا [٤]

ويقول ابن الجزرى :

..... وعنه هؤلا إن والبغا إن كسر ياء أبدلا [٥]

٥- قرأ ابو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى مع القصر و المد و تحقيق الثانية ، أو تخفيف الثانية بحذفها وتحقيق الأولى– مع القصر والمد-، ووافقه قالون والبزى فى أولى المفتوحتين قولًا واحدًا، وقنبل - فى وجهه الثالث-، ورويس – فى وجهه الثانى-، فيجتزؤون بالهمزة المحققة عن الأخرى المحزوفة [٦] ، وفى هذا يقول الشاطبى :

وأسقط الأولى فى اتفاقهما معا إذا كانتا من كلمتين فتى العلا

إلى أن قال : وقالون والبزى فى الفتح وافقا[٧] .....

ويقول ابن الجزرى : أسقط الاولى فى اتفاق زن غدا خلفهما حز وبفتح بن هدا [٨]

---

[١] البيت ٢٠٦ من الشاطبية ، ويراجع لإتحاف البررة / ١٧ .
[٢] البيتان ١٩٩ ، ٢٠٠ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٢ .
[٣] ينظر شرح الشافية ٦٥/٣ ، ٦٦ ، والاتحاف / ٦٥ ، ٦٦ .
[٤] البيت ٢٠٧ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة /١٧ .
[٥] البيت ٢٠٠ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٢ .
[٦] المستوفى ٢/ ٢١٨ ، ٢١٩ .
[٧] الأبيات من ٢٠٢ - ٢٠٤ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٧ .
[٨] البيت ١٩٧ من الطيبة ،ويراجع إتحاف البررة / ١٨٢ .

الثانى: الهمزتان الملتقيتان مختلفتين فى الحركة من كلمتين :

وقد اتفق القراء والنحويون هنا فى أمرين :

١- اتفق القراء والنحويون على تحقيق أولى الهمزتين هنا ، وجاء تخفيفهم للثانية ، وهو القياس لأن التخفيف يلزم الهمزة الثانية لكون الثقل قد تضاعف بها هذا مع المتفقتين فى الحركة، وهو مع المختلفتين فى الحركة أشد .

٢- الاتفاق على نوع التخفيف ، لأصحاب التخفيف وهم : نافع وابن كثير وأبو عمرو و أبو جعفر ورويس ، وقرأ الباقون وهم ابن عامر والكوفيون وروح بالتحقيق وفى هذا يقول الشاطبى :

وتسهيل الأخرى فى اختلافهما سما [١] .....

ويقول ابن الجزرى :

وعند الاختلاف الاخرى سهلن حرم حوى غنى [٢] .....

ثم عدد كل منهما صور التخفيف .

وصور هذا القسم خمسة يمكن تقسيمها حسب التخفيف إلى ثلاثة :

أولًا: أن تقع الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة أو مضمومة نحو : ﴿تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ﴾ (الحجرات: ٩)، ﴿ جَآءَ أُمَّةَۢ ﴾ (المؤمنون: ٤٤).

والتخفيف فى النوعين السابقين يكون بتسهيل الهمزة الثانية بين بين فمع المكسورة تسهل بينها وبين الياء ، ومع المضمومة تسهل بينها وبين الواو .

قال الشاطبى :

وتسهيل الأخرى فى اختلافهما سما تفئ إلى مع جاء أمة أنزلا

..... فنوعان قل كاليا وكالواو سهلا [٣]

والتخفيف بالتسهيل بين بين هنا لأن الهمزة الأولى مفتوحة والفتح أخف الحركات والثانية مكسورة وفيها ثقل ، أو مضمومة وهذه أثقل الحركات .

والوجه هنا: أنه لما لم يمكن إبدال الثانية من جنس حركة ما قبلها لاختلاف الثقل فى الثانية وضعف الأولى، لم يكن التخفيف إلا بالتسهيل فى الثانية من جنس حركتها .

ثانيًا " أن تقع الهمزة الثانية مفتوحة والأولى مكسورة أو مضمومة ـ عكس النوعين السابقين ـ نحو : ﴿ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا﴾ (الأنفال: ٣٢)، ﴿ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ﴾ (الأعراف: ١٨٨).

---

[١] البيت٢٠٩ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٧ .
[٢] اليت ٢٠١ من الطيبة ، ويرراجع إتحاف البررة / ١٨٢ .
[٣] البيتان ٢٠٩ ، ٢١٠ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٧ .

والتخفيف فى النوعين السابقين يكون بإبدال الثانية - المفتوحة – من جنس حركة ما قبلها ، فتبدل ياءً بعد الكسر ، وتبدل واوًا بعد الضم .

والوجه هنا – بعد الإتفاق على تحقيق الأولى - : الإبدال ياءً أو واوًا لثقل كل من الكسرة والضمة وأمام الفتحة ، ثم إنه قياس تخفيف الهمزة المفتوحة بعد الضم ، وبعد الكسر ، وهذا مما استثنى من تسهيل الهمز المتحرك بعد حرف متحرك بين بين لمعنى اقتضى ذلك وهو أنها لو جعلت بين بين لقربت من الألف والألف لا يكون قبلها إلا فتح[١] .

وتكرر هذا الأمر مرارًا ، وفى التخفيف السابق يقول الشاطبى يقول الشاطبى :

نشاء أصبنا والسماء أو ائتنا .....

ونوعان منها أبدلا منهما[٢]... .....

ويقول ابن الجزرى :

.... ومثل السوء إن

فالواو أو كاليا و كالسماء أو[٣] .....

ثالثًا : أن تقع الهمزة الأولى مضمومة والثانية مكسورة نحو : ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ (البقرة: ٢١٣) والتخفيف هنا بأحد ثلاثة أوجه :

١- تسهيل الثانية – المكسورة– بينها وبين الياء ووجهه - بعد الاتفاق على تحقيق الأولى- لما تنازعت الهمزتان فى الثقل، لم يكن التخفيف إلا بتسهيل الثانية من جنس حركتها ، وهذا أقيس من العدول عنه إلى الإبدال واوًا لأنها مكسورة بعد متحرك ، ثم إنه مذهب النحويين والقراء فى مثل هذا حتى إن مكى فى تبصرته ، وابن الفحام فى تجريده ، وصاحب الروضة لم يذكروا غير هذا الوجه ، وفيه يقول الشاطبى :

..... وقل يشاء إلى كالياء أقيس معدلا [٤]

٢- إبدال الثانية - المكسورة – بعد الضم واوًا .

أما الإبدال فلتبادل الثقل بين الهمزتين فى متجه البعض مع زيادته فى الضم عن الكسر، وكان الإبدال واوًا على أن الأصل فى الإبدال أن يكون من جنس حركة ما قبله وهذا مذهب أكثر القراء وفيه يقول الشاطبى : وعن أكثر القراء تبدل واوها [٥] .....

---

[١] ينظر إبراز المعانى / ١٤٥ ، ١٧٠ .
[٢] البيتان ٢١٠ ، ٢١١ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٧ .
[٣] البيتان ٢٠١ ، ٢٠٢ من الطيبة ،ويراجع إتحاف البررة / ١٨٢ .
[٤] البيت ٢١١ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٧ .
[٥] البيت ٢١٢ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٧ .

والتساؤل هنا : هل يفهم من قول الشاطبى السابق أن للقليل من القراء وجه آخر ؟ وما هو ؟

قلت : نعم يفهم أن لبعض القراء وجه آخر وهذا الوجه هو الوجه الثالث الآتى ذكره :

٣- تسهيل الهمزة الثانية – المكسورة بعد الضم - بينها وبين الضم وهذا مذهب بعض القراء الذين رأوا تسهيل الهمزة هنا باعتبار حركة ما قبلها لأنها أثقل من حركتها .

قال أبو شامة : وهذا الوجه أقرب من وجه الإبدال الذى عليه الأكثر [١] .

قلت : بل هو وجه معضل يتقدمه التسهيل بين الهمزة وجنس حركتها – بينها وبين الياء - ، وهو الوجه الأقيس ، والإبدال واوًا وهو قياس فى مثل هذا أيضًا وقرئ بهما فى وقف حمزة فى نحو : ﴿سُىِٕلُواْ﴾ (الأحزاب: ١٤).

الأول مذهب الجمهور والثانى مذهب الأخفش النحوى .

أما وجه التسهيل بين الهمزة والضم – حركة ما قبلها – فهو وجه معضل كما قال فيه الشاطبى :

..... ولاخفش بعد الكسر ذا الضم أبدلا

بياء وعنه الواو فى عكسه ومن حكى فيهما كاليا وكالواو أعضلا [٢]

ولم يرتضه ابن الجزرى ولم يعرج عليه فى منظومته، وذكر ابن شريح الثلاثة أوجه، فذكر الوجه الأقيس، ثم قال: وبعضهم يجعلها بين الهمزة والواو ، ومنهم من يجعلها واوًا، والأول أحسن[٣].

ثانيهما : أحكام الهمزتين المجتمعتين ، أولهما همزة المضارعة :

التقاء الهمزتان المجتمعتان متحركتين هنا يأخذ إحدى الصورتين الآتيتين :

١- أن تكون الهمزة الثانية فاءً للفعل– أصلية – : و الصورة هنا تكون فيها الهمزة الأولى همزة المضارع للمتكلم ومفتوحة دائمًا ، والثانية فى صدر مدخولها وهو الفعل الماضى ، وتتناوب الحركات الثلاث على الهمزة الثانية فثمة صور ثلاث هنا :

- أولاهم : أن تقع همزة الفعل المضارع – الفاء – مفتوحة نحو : "أَأَشُّ" مضارع : "َشَّ يأُشَّ" ، بمعنى : هش، أى ضرب الشجر اليابس بالعصى ليتساقط ورقها [٤]، والأصل هنا : أَأْشَشُ، بهمزتين مفتوحة فساكنة ، بعدهما مثلان – الشينان - أولاهما مفتوح .

- والأصل فى الهمزتين هنا هو التحقيق ، أما الهمزة الأولى – همزة المضارعة – فهى محققة أبدًا ، وأما الثانية فالأصل فيها التحقيق ، وقد تخفف – استحسانًا – بالإبدال ألفًا ، وذلك بعد نقل حركة الشين الأولى- الفتحة – إلى الهمزة الثانية – فاء الفعل الساكنة – ليتيسر

---

[١] إبراز المعانى / ١٤٦ .
[٢] البيتان ٢٤٥ ، ٢٤٦ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ٢٠ .
[٣] إبراز المعانى / ١٤٦ ، ويراجع سراج القارئ /٧٢ .
[٤] القاموس المحيط ٢٥٩/٢ ، / ٢٩١ .

الإدغام وهو الاعتبار الأول هنا فتصير: "أأَشُّ" ، ثم تخفف الثانية بالإبدال ألفًا لانفتاحها باعتبار الوضع فتصير " آشَّ".

- ثانيهم: أن تقع همزة الفعل المضارع – الفاء – مكسورة نحو : "أئِبُّ" مضارع : "أَبَّ يئبُّ أبيبًا"، بمعنى : عزم ، أو تجهز و تهيأ [١]، والأصل فيه أَأْبِبْ، بهمزتين مفتوحة فساكنة ، بعدهما مثلان – الباءان – أولهما مكسور والأصل فى الهمزتين هنا كما سبق هو التحقيق ، إذ الهمزة الأولى – همزة المضارعة – مفتوحة أبدًا ، والأصل فى الثانية هنا هو التحقيق ، وقد تخفف – استحسانًا – بالإبدال ياءً وذلك بعد نقل حركة الباء الأولى – الكسرة – إلى الهمزة الثانية – فاء الفعل الساكنة – ليتيسر الإدغام وهو الاعتبار الأشد هنا فتصير"أَأَبُّ" ، ثم تخفف الثانية بالإبدال ياءً لانكسارها باعتبار الوضع فتصير " أبِبُّ " [٢].

- ثالثهم: أن تقع همزة الفعل المضارع – الفاء – مضمومة نحو : "أؤمُّ" مضارع: "أَمَّ" يؤُمُّه أمًّا، بمعنى قصده [٣]، والأصل فيه "َأْمُمُ" ، بهمزتين مفتوحة فساكنة ، بعدهما مثلان – الميمان – أولهما مضموم ، والأصل فى الهمزتين هنا - كما سبق – هو التحقيق ، إذ الهمزة الأولى – همزة المضارعة – مفتوحة أبدًا ، والأصل فى الثانية هو التحقيق ، وقد تخفف - استحسانًا - بالإبدال واوًا ، وذلك بعد نقل حركة الباء الأولى – المضمومة – إلى الهمزة الثانية – فاء الفعل الساكنة – ليتيسر الإدغام ، وهو الاعتبار الأحق هنا فتصير"أُأُمُّ"، ثم تخفف الثانية بالإبدال واوًا لأنها مضمومة ، باعتبار الوضع فتصير "أَوُمُّ" [٤] .

تتمات :

١- التقاء الهمزتان على النحو المذكور فى الصور الثلاث السابقة لم ترد له ألفاظ فى القرآن الكريم وقراءاته المتواترة وإنما يطرد ذلك فى عدد من الأفعال ، لازمة أو متعدية على نحو ما ذكرنا .

٢- جاز التخفيف هنا بإبدال الثانية حرف مد من جنس حركة ما قبله مع الفتح والإبدال ألفًا فيه ظاهر ويجوز التسهيل بين بين ، أما مع الكسر والضم فالإبدال من جنس حركة الهمز نفسه. والقياس التخفيفى هنا هو تسهيل الهمزة الثانية بين بين ، لكنه لما كانت الحركة فى الهمزة الثانية حركة عارضة أبدلت من جنس حركتها تشبيها لها بوقوعها بعد همزة وصل نحو : ﴿ ٱئۡتِ ﴾ (يونس: ١٥)، ﴿ ٱؤۡتُمِنَ ﴾ (البقرة: ٢٨٣) حال البدء بهما .

---

[١] القاموس المحيط ٣٥/١ ، واللسان ٣/١ .
[٢] شرح التصريح ٣٧٥/٢ .
[٣] القاموس المحيط ٧٥/٤ ، واللسان ١٣٢/١ .
[٤] شرح التصريح ٣٧٥/١ .

ويمكن أن يقال أيضًا حملت همزة المضارع للمتكلم هنا على بقية أحرف المضارعة ، إذ يجوز تخفيف الواقعة " فاء الفعل " بعدها ، بإبدالها حرف مد – علة - ، كما فى ﴿بَـٔيِسٍ﴾ (الأعراف: ١٦٥)، و ﴿ يُؤۡمِنۡ ﴾ (التغابن: ١١).

٢- أن تكون الهمزة الملتقية مع همزة المضارعة زائدة :

والصورة هنا تكون فيها همزة المضارعة مضمومة وهى الثانية ، والأولى زائدة ومفتوحة .

وقد أجمع اللغويون على وجوب تخفيف همزة " أفعل" الزائدة الملتقية مع همزة المضارع للمتكلم ، وذلك بحذفها نحو : "أُرسلَ" مضارع "أَرسل" والأصل فيه "أأُرسل" بهمزتين متحركتين : الأولى مفتوحة وهى همزة " أفعل " الزائدة ، والثانية مضمومة وهى همزة المضارعة ، وهى فى حكم الكلمة المستقلة ، فلما التقيا كُره أن يثقل صدر الفعل المضارع باجتماع الهمزتين المتحركتين فوجب التخفيف والتخلص من ذلك الثقل بحذف همزة " أفعل " لأمرين :

١- أن الثقل جاء منها فضلا عن كونها طارئة .

٢- دلالة همزة المضارعة على المضارعة .

ومن ثم قيل "أُرسل" بحذف همزة "أفعل" الزائدة ، ثم جعل هذا الحكم عامًا فوجب حزف همزة "أفعل" الزائدة بعد بقية أحرف المضارعة، حملًا لها على المضارع المبدوء بالهمزة ، طردًا للباب على وجهة واحدة، ومن ثم قيل فى المثال الذى معنا: "يُرسل، وترسل، ونرسل"، وحمل عليه - أيضًا – ما اشتق من هذه الأفعال، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، فقيل: "مُرسِلٌ"، و"مُرسَلٌ" ... الخ [١].

هذا لم يرد فى القرآن الكريم وقراءاته المتواترة نظائر للصورة التى معنا ، وإن كان ثمة تقارب للحذف السابق مع الهمزتين المجتمعتين و أولاهما للاستفهام نحو: "أئنكم" [٢]، و"أئن" [٣]، ... الخ ، وهذا ما يتضح فى صورة الهمزتين فيما يأتى :

ثالثهما : أحكام الهمزتين المجتمعتين ، أولاهما همزة الاستفهام :

إذا إلتقت الهمزتان وكانت أولاهما همزة الاستفهام ، فإن الهمزة الأخرى تأتى على ثلاثة أحوال:

١- بعض الكلمة ، بحيث تقع فى صدرها .

٢- همزة المضارعة .

٣- همزة الوصل .

---

[١] شرح تصريح ٣٩٥/٢ ، ٣٩٦ ، وشرح الأشمونى ٤٨٣/٤ .

[٢] الأعراف / ٨١ ، وفيها " إِنَّكُمۡ " بالإخبار للمدنيين وحفص ، وبالاستفهام للباقين . ينظر النشر ١/ ٣٧١ ، ٣٧٢ .

[٣] الأعراف / ١١٣ ، وفيها " إِنَّ " ، بالإخبار للمدنيين والمكى وحفص ، وبالاستفهام للباقين . ينظر النشر ٣٧١/١ ، ٣٧٢ .

وقد اتفق اللغويون على أن همزة الاستفهام فى الأحوال السابقة مفتوحة ومحققة غالبًا، ولا سيما فى البدء، واختلفت هنالك أراؤهم فى الهمزة الثانية وحكمها تحقيقًا وتخفيفًا، وفيما يأتى توضيح ما أجملناه:

١- حكم الهمزة الثانية الواقعة بعض الكلمة مع همزة الاستفهام :

المتأمل فى "همزة الاستفهام" مع الهمزة الواقعة فى صدر الكلمة التى تليها يجدها على ثلاثة أضرب :

الأولى دائمًا مفتوحة – همزة الاستفهام – والثانية محركة بالحركات الثلاث نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ (البقرة: ٦)، و﴿ أَءِنَّا ﴾ (النازعات: ١٠) ، و﴿أَءُنزِلَ ﴾ (ص: ٨).

قال الشاطبى :

وأضرب جمع الهمزتين ثلاثة ءأنذرتهم أم لم أئنا أؤنزلا[1]

كما يجد أن الأولى دائمًا محققة ، والثانية هى التى تحقق أو تخفف ، كما يجد أنه مع التحقيق إما أن يكون مع إدخال الألف بين الهمزتين أو لا ، والأمر كذلك حينما يكون التخفيف بالتسهيل بين بين ، أما إذا كان بالإبدال فلا إدخال ،كما يجد تخفيفًا بالحذف على الإخبار وهذا يقع فى الأولى التى للاستفهام ... الخ.

الخلاصة أن التحقيق و التخفيف هنا أصلان أو قياسان مطردان ، ويمكن تفصيل الحكم على النحو التالى :

١- قرأ ابن ذكوان والكوفيون وروح بتحقيق الهمزتين دون إدخال فى الأضرب الثلاثة " المفتوحة ، والمكسورة ، واالمضمومة" ، ووافقهم هشام لكن له خلف فى كل ضرب ، أما المفتوحة فيزاد له مع التحقيق دون إدخال : الإدخال ، كما يزاد له التسهيل مع الإدخال .

- وأما المكسورة فله مع التحقيق دون إدخال : الإدخال ، إلا فى سبعة مواضع المشهور له فيها التحقيق مع الإدخال ، وهذه المواضع هى : قوله تعالى : ﴿ أَءِذَا مَا مِتُّ ﴾ (مريم: ٦٦)، و﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ (الأعراف: ٨١)، و﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ (الأعراف: ١١٣)، و﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ (الشعراء: ٤١)، و﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾ الصافات: ٥٢)، و﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً﴾ (الصافات: ٨٦)، و﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ﴾ فصلت: ٩) ، وفى " قل أئنكم " لهشام فيه التسهيل والتحقيق كلاهما مع الإدخال .

- وأما المضمومة وقد وقعت ثلاث مرات فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ آل عمران: ١٥)، و﴿أَءُنزِلَ﴾ (ص: ٨)، و﴿أَءُلْقِيَ﴾ (القمر: ٢٥)، فله فيها التحقيق مع الإدخال وعدمه ، وفى الموضعين الأخيرين يزاد له التسهيل بين بين مع الإدخال .

---

[1] البيت ١٩٥ من الشاطبية , ويراجع إتحاف البررة / ١٦ .

- وتحقيق الهمزتين هنا هو مذهب بنو تميم ، وحجتهم : أن التحقيق هو الأصل ، والتخفيف فرع منه ، واحتجوا كذلك بأن الهمزتين هنا أقل ثقلًا ، لأنهما ليستا بمتلازمتين ، حيث وقعت الأولى "همزة استفهام" ، وهى كلمة فى تقدير الانفصال من الهمزة الثانية التى بها الكلمة الأخرى – التالية لها – أى أنه كل منهما قائم بنفسه ، وغير ملتصق بالآخر ، فضلًا عن أن ما بعد الهمزة الثانية أكثره ساكن ، فلو خففت الثانية لقرب ذلك من التقاء الساكنين ، لذا فإن من تمام مذهبهم إدخال ألف بين الهمزتين المحققتين فرارًا من التقائهما [١] ،وقد لايدخلون ويحققون الهمزتين فقط[٢].

٢- قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس بتسهيل الهمزة الثانية بين بين وهؤلاء على فريقين :

أ- قرأ قالون وأبو عمر وأبو جعفر بالتسهيل بين بين مع إدخال ألف بين الهمزتين – المحققة والمسهلة– فى الأنواع الثلاثة وهذا مذهب أهل الحجاز ، واحتجوا لذلك بأن " همزة الاستفهام " مستقلة ، والهمزة الثانية مع كونها مسهلة بين بين فإن قصد – فى النية – همزة مقدر فيها بقاء الاستثقال على حاله مع التخفيف ، فأدخل بين الهمزتين ألفًا ليكون حائلًا بينها ، ومانعًا من اجتماعهما [٣] .

ب- قرأ ورش وابن كثير ورويس فى الأنواع الثلاثة ومعهم قالون وأبو عمرو فى أحد وجهيهما فى المضمومة ، وهذا مذهب أكثر العرب ، واحتجوا لذلك بأن أهل الحجاز استثقلوا تحقيق الهمزة المفردة فخففوها ساكنة نحو ﴿يُؤْمِنْ﴾ (التغابن: ١١)، ومتحركة نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ (البقرة: ٢٨٦) وتكريرها أعظم استثقالًا ، فتخفيفها إذا تكررت أولى وأقيس ، واحتجوا – كذلك – بأن العرب وجميع القراء خففوا ثانية الهمزتين الملتقيتين إذا كانت ساكنة ، فأبدلوها حرف مد – وجوبًا – كما فى نحو : ﴿ ءَادَمَ ﴾ (البقرة: ٣١)... فتخفيفها إذا كانت متحركة أولى ، إذ المتحرك أقوى من الساكن[٤] .

= لطيفة :

سبق أن التسهيل لحمزة – وقفًا – فى نحو: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ (البقرة: ٣١) يأتى مع المد والقصر، ووافقه أبو جعفر – فى الحالين – فى نحو : ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ (البقرة: ٤٠)، ﴿وَكَأَيِّن﴾ (آل عمران: ١٤٦)... الخ .

---

[١] شرح المفصل ١٢٠/٩ .
[٢] ينظر المستوفى فى النحو ٢١٦/٢ ، ويراجع الكشف ٧٣/١ ، ٧٤ ، والنشر ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ .
[٣] ينظر شرح افصل ١١٩/٩ ، ١٢٠ ، ويراجع الكشف ٧٤/١ ، والنشر ٣٧٠/١ .
[٤] الكتاب ٥٤٩/٣ ، ويراجع الكشف ٧٤/١ - ٧٧ ، والنشر ٣٦٧/١ - ٣٧٠ .

والأمر كذلك لقالون والبزى فى تسهيل أولى الهمزتين من نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ (البقرة: ٣١)، و﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ (الأحقاف: ٣٢)، أما على وجه الاسقاط فيهما – لأبى عمرو – وكذا فى نحو ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ (الأنعام: ٦١) للثلاثة – قالون ، والبزى ، وأبو عمرو - ، فإن هذا الإسقاط يكون مع القصر والمد من باب قول الشاطبى فى باب الهمزتين من كلمتين :

وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد مازال أعدلا[١]

ومن قول ابن الجزرى فى آخر باب المد والقصر :

والمد أولى إن تغير السبب وبقى الأثر أو فاقصر أحب [٢]

والتساؤل هل التسهيل هنا يكون مع المد والقصر لمن له إدخال ، حيث أن الحكم عام فى كل حرف مد قبل همز مغير ، وألف الفصل – الإدخال – هنا حرف مد قبل همز مغير عند من يغير الثانية بالتسهيل ؟

وأقول: هذا الحكم عام لو لم يرد النص والنقل ، وأصل الأداء هنا على أن الإدخال ألفًا بمقدار حركتين فقط سواء قصرنا المنفصل أم مددناه ، وحكى أن ابن الحاجب المالكى رحمه الله وقع بينه وبين السخاوى خلاف فى ألف الفصل – أى مدًا وقصرًا – فكان ابن الحاجب يقول بالمد من غير نقل ثم عادا واطلعا على النقل فيها فوجدا فيها خلافًا [٣] .

وأقول : الأمر عندى يسير فى توجيه القصر هنا مع ألف الفصل من أمرين :

١- أن هذا الشاهد ذكره الشاطبى فى باب الهمزتين من كلمتين هنا ، ولم يذكره فى باب الهمزتين من نحو "ءأنذرتهم" الذى كان يغيرها من كلمة فكان الذكر أمارة على أن الحكم يندرج فى هذا الباب وما يأتى كباب وقف حمزة وهشام ، ولا ينسحب على ما قبله من أبواب .

٢- أن ذكر ابن الجزرى لهذه القاعدة فى باب المد والقصر فيه أمارة على أن الحكم يخص حرف المد الموجود فى الكلمة أصلًا لا حرف المد الذى يؤتى به للفصل لئلا تتوالى الأحكام على حرف أتى به لغرض الفصل فحسب .

تتمات :

- الأولى: لورش من طريق الأزرق وجه ثانى فى الهمزة الثانية المفتوحة وهو إبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها ، وقبلها هنا همزة الاستفهام المفتوحة فالإبدال إذًا ألفًا. وشرط الإبدال هنا أمرين :

---

[١] البيت ٢٠٨ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٧ .
[٢] البيت ١٧٤ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨٠ .
[٣] سراج القارئ / ٧٠ .

١- وجود الهمزتين – أى القراءة بالاستفهام .

٢- ألا يقع بعد الهمزة الثانية حرف مد مبدل عن همز ثالث .

فالأقسام فى المفتوحة هنا قسمان :

الأول : المتفق فيه على الاستفهام وهذا يأتى بعده ساكن ومتحرك ، والساكن يكون صحيحًا وحرف مد ، فأقسامه على ما سبق قسمان وأنواعهما أربعة توضيحها فيما يأتى :

أ- أن يقع بعد الهمز حرف ساكن وهذا على قسمين :

١- أن يكون الساكن بعد الهمز صحيحًا وهذا على نوعين :

الأول: ما اتفق فيه على الاستفهام وجملة هذا النوع عشر كلمات وقعت فى ثمانية عشر موضعًا[١].

الثانى : ما اختلف فيه بين الاستفهام والخبر وجملة هذا النوع أربع كلمات [٢].

وحظ الأزرق منها كلمة واحدة هى: ﴿ءَأَعۡجَمِيٌّ﴾ (فصلت: ٤٤)، أما الثلاثة الباقية فالأزرق فيها بالإخبار، ولا تسهيل، ولا إبدال .

٢- أن يكون الساكن بعد الهمز ساكن غير صحيح = حرف مد ووقع هذا النوع فى كلمتين تكررت فى أربعة مواضع هى : ﴿ءَامَنتُمۡ﴾ فى ثلاث سور[٣]، و﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ الزخرف: ٥٨) فى موضع واحد.

فالأقسام كما ترى قسمان والأنواع ثلاثة للقسم الأول من القسمة الأولى .

والقسم الثانى وليس فيه إلا نوع واحد هو :

١- أن يكون ما بعد الهمز - الثانى – حرف متحرك ولم يقع إلا فى كلمتين من سورتين هما : ﴿ءَأَلِدُ﴾ (هود: ٧٢)، ﴿ءَأَمِنتُم﴾ (الملك: ١٦).

فجملة الأقسام قسمان فى قسمتين والأنواع أربعة كلها فيها وجه ثان للأزرق وهو الإبدال ألفًا تمد مشبعًا إذا كان بعدها ساكن صحيح – متفق فيه على الاستفهام أو مختلف فيه بين الاستفهام والخبر – " النوعين الأولين "، وتمد بمقدار حركتين إذا وقع بعد الهمزة متحرك – النوع الأخير – ، وأما إذا وقع بعد الهمز ساكن غير صحيح – حرف مد – فلا إبدال ولا إدخال لأحد هنا لمنع توالى الإعلالات .

والإبدال فى الأمثلة السابقة لا يكون إلا سماعًا ، لأنه خلاف على غير قياس على ما سبق فى وقف حمزة وقيل إنه لغة لبعض العرب [٤] ، ولا وجه لمن قدمه أو رجحه فى الأداء [٥]، نعم هو وجه مقروء به يأتى بعد الوجه القياسى هنا وهو التسهيل بين بين .

- الثانية : لهشام فى أقسام الهمزتين الثلاثة هنا الخلف على النحو التالى :

---

[١] رجعها فى النويرى ج٢/ ٢٢١ ، ٢٢٢ .
[٢] راجعها فى النويرى السابق نفسه .
[٣] الأعراف / ١٢٣ ، و طه / ٧١ ، والشعراء / ٤٩ .
[٤] يراجع إبراز المعانى /١٢٨ .
[٥] يراجع الرسالة الغراء د. على النحاس / ٤٦ .

١- المفتوحة خلفه بين الإدخال وعدمه مع التحقيق ، والإدخال فقط مع التسهيل ، أما الحلوانى عنه فله التحقيق والتسهيل كلاهما مع الإدخال ، وأن الداجونى فله التحقيق مع عدم الإدخال فقط ، فليس للحلوانى عدم إدخال ، وليس للداجونى إدخال مع التحقيق ، وليس له كذلك تسهيل بفعليه [الإدخال وعدمه]

٢- المكسورة خلفه بين الإدخال وعدمه إلا سبعة مواضع له فيها الإدخال فقط مع التحقيق إلا موضع واحد منها ففيه التسهيل مع الإدخال [١] .

٣- المضمومة ووقعت فى ثلاثة سور : آل عمران ، وص ، و القمر[٢]، وخلف هشام على ثلاثة أوجه :

أ- التحقيق مع الإدخال فى السور الثلاث .

ب- التحقيق مع عدم الإدخال فى السور الثلاث .

جـ- التفصيل : ففى سورة آل عمران القصر مع التحقيق ، وفى الآخرين المد مع التسهيل وجمعًا بين الأوجه الثلاثة يمكن أن يقال إن لهشام فى هذا النوع التحقيق مع الإدخال وعدمه فى السور الثلاث ويزاد التسهيل مع الإدخال فى سورتى ص و القمر لكن التفصيل الأول أدق وأولى .

- الثالثة: وجه تخفيف المفتوح وتحقيق غيره - مذهب هشام فى الغالب - : أن المفتوح أثقل لتماثل الشكلين كالحرفين .

٢- همزة المضارعة :

ونعنى بهذا أن الهمزة الثانية المسبوقة بهمزة استفهام تأتى همزة مضارعة ، حيث تدخل همزة الاستفهام على جملة فعلية متصدرة بفعل مضارع مبدوء بالهمزة للمتكلم ، والحال كذلك فإن أنواع الهمز هنا ثلاثة :

١- همزة الاستفهام المفتوحة وبعدها همزة المضارع التى تأتى مفتوحة ومضمومة باتفاق ، ويجوز ورودها مكسورة عند جميع العرب إلا أهل الحجاز حيث منعوا ذلك .

وما يلزم البحث هنا هو ذكر ما ورد فى القرآن الكريم وقراءاته المتواترة من أنواع همزة المضارعة ، وطرائق القراء و لنحويين فى النطق بها وهو ما يتضح فيما يأتى :

أولًا : أنواع ورود همزة المضارعة فى القرآن الكريم وقراءاته المتواترة :

الواقع فى القرآن الكريم وقراءاته هو ثلاثة أنواع من الأنواع الأربعة السابق ذكرها مع الهمزة الواقعة فى صدر الكلمة الثانية وسبقتها همزة استفهام وهذه الأنواع مندرجة فى الأقسام السابقة حيث

---

[١] يراجع شرح النويرى ج٢ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

[٢] يراجع ص ===

وقعت همزة المضارعة – الثانية – مفتوحة – وهو الغالب – ومضمومة ، ولم تقع مكسورة ، وجاء بعدها فى الحالين متحرك وزادت المفتوحة بوقوع ساكن صحيح بعدها فأقسامها على هذا ثلاثة :

١- أن تقع مفتوحة وبعدها متحرك نحو ﴿ءَأَلِدُ﴾ (هود: ٧٢).

٢- أن تقع مفتوحة وبعدها ساكن- وهو الغالب – نحو ﴿ءَأَشْكُرُ﴾ (النمل: ٤٠)، و ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾ (يس: ٢٣).

٣- أن تقع مضمومة وليس بعدها إلا متحرك نحو ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ (آل عمران: ١٥).

ثانيًا : طرائق ومذاهب القراء والنحويين فى النطق بهمزة المضارعة حسب الورود السابق .

أما همزة الاستفهام فلا خلاف فى تحقيقها لجميع القراء ، وأما همزة المضارعة ، فلم يختلف القراء والنحويون فى أمرها حسب المذاهب السابقة تفصيلًا فى الحالة الأولى[1] .

٣- همزة الوصل :

الحالة الثالثة للهمزتين المجتمعتين، وأولاهما همزة استفهام أن تكون الثانية همزة وصل .

مع الاتفاق على فتح همزة الاستفهام، اختلف فى همزة الوصل حسب الحركات الثلاث فهى إما مكسورة – وهو الأصل فيها والغالب – إذ إنها زيدت وصلة إلى النطق بالساكن ، وأن أصلها الإسكان لكونها حرفًا ، والحال كذلك قبل سكونها مع سكون ما بعدها فحركت بالحركة التى تجب لالتقاء الساكنين ، وهى الكسرة ، فصارت مكسورة .

والحكم فى همزة الوصل هنا لجميع القراء والنحويين هو وجوب تخفيفها بحذفها ، لوقوعها بعد همزة الاستفهام المفتوحة ، وحجتهم فى التخفيف هو لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، وأمثلة ذلك فى القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ (سبأ: ٨)، وقوله تعالى ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ (الصافات: ١٥٣)، وقوله تعالى﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ (ص: ٦٣)، وقوله تعالى ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ (المنافقون: ٦)... الخ إذ الأصل فيما سبق "أَفترى، أَصطفى، أَتخذناهم، أَستغفرت" ... الخ .

- وقد تأتى همزة الوصل هنا مضمومة مع همزة الاستفهام المفتوحة وهو النوع الثانى– الحالة الثانية، وليس ثمة أمثلة وردت فى القرآن الكريم وقراءاته المتواترة ، ولو وجدت لكان الحكم الحذف نحو " أَستسلم ، أَضطر" ... الخ لوقوعها فى الدرج ، ولعدم اللبس بحذفها ، إذ إنها مضمومة ، وهمزة الاستفهام مفتوحة .

- وأخيرًا إذا كانت همزة الوصل الملتقية مع همزة الاستفهام مفتوحة ، نحو: "أَلْ" ، و"َمْ" – فى لغة حمير - .... الخ فإن التخفيف هنا لايكون بالحذف كما سبق ، رغم وقوعها فى الدرج ، لأن حذفها يؤدى إلى إلتباس الاستفهام بالخبر ، وإنما أجمع القراء والنحويون على أن يكون التخفيف بأحد وجهين:

---

[1] يراجع ص ==

الأول : إبدالها حرف مد مجانس لحركة ما قبلها ، فتبدل ألفًا لانفتاح همزة الاستفهام قبلها ، وليصح الجمع بينهما وبين ساكن بعدها ، وهذا الوجه عدوه الأفصح والأرجح ، وقيل إن أبا على الفارسى وجماعة اقتصروا عليه ، قاله الخضراوى [١] .

قال الشاطبى : وإن همز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام فامدده مبدلا

فللكل ذا أولى [٢]..... .....

وقال ابن الجزرى : وهمز وصل من كالله أذن أبدل لكل[٣] .....

الثانى : تسهيلها بين بين ، حيث ينطقون بها بين الهمزة والألف – الفتحة – مع القصر ، وهذا الوجه – وإن كان مرجوحًا – إلا أنه القياس اللغوى ، إذ الإبدال شأن الهمزة الساكنة [٤] .

قال الشاطبى : ..... ويقصره الذى يسهل عن كل كائلان مثلا [٥]

وقال ابن الجزرى : .... أو فسهل واقصرن[٦]

هذا وقد وردت أمثلة لالتقاء همزة الوصل المفتوحة مع همزة الاستفهام فى القرآن الكريم فى أربع كلمات تكررت فى سبعة مواضع هى: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ (الأنعام: ١٤٣- ١٤٤)، و ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ (يونس: ٥١- ٩١)، و﴿ءَآللَّهُ﴾ يونس: ٥٩) (النمل: ٥٩) ، و ﴿ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ﴾ (يونس: ٨١) " – فى قراءة أبى عمرو وأبى جعفر- .

وقد قرئ بالوجهين السابقين فى الأمثلة السابقة حيث ذهب الكثير إلى إبدال همزة الوصل " ألفًا " خالصة مع المد المشبع للساكن .

وعدوه من قبيل المد اللازم المثقل إلَّا ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ فمخفف ، ومنهم من رآه جائزًا فلا يمد – ولا يكون إلا حال نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو اللام عند من قرأ بالنقل – وذهب آخرون إلى تسهيل همزة الوصل بين بين ، قياسًا على سائر الهمزات المتحركات بالفتح ، حال إلتقائها بهمزة الاستفهام [٧] .

---

[١] ينظر شرح التصريح ٣٦٦/٢ .
[٢] البيتان ١٩٢ ، ١٩٣ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٦ .
[٣] البيت ١٩٢ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨١ .
[٤] شرح التصريح ٣٦٦/٢ ، وحاشية الصبان ٣٨٩/٤ .
[٥] البيت ١٩٣ من الشاطبية ، ويراجع إتحاف البررة / ١٦.
[٦] البيت ١٩٢ من الطيبة ، ويراجع إتحاف البررة / ١٨١ .
[٧] يظر النشر ٣٧٧/١ ، والاتحاف / ٥٠ .

الخاتمة وفيها :

أهم النتائج والمقترحات :

- أن الهمزة قد أتعبت علماء اللغة على المستويات اللغوية المختلفة ، وأتعبت كذلك القراء ، سواء أكانت فونيما أو مورفيما مقيدًا ، أو حرفا من حروف المعانى .

- أنه لايمكن معالجة الهمزة من الناحية الصوتية دون نظر إلى معالجتها صرفيًا ، والعكس صحيح ، ولا يمكن - كذلك – معالجتها معجميًا دون نظر إلى معالجتها صوتيًا ، والعكس صحيح كذلك ، وقل مثل هذا فى بقية المستويات اللغوية .

- أن بعض الأمور المتعلقة بالهمزة تتنازعها بعض المستويات اللغوية ، فقضية همزة الوصل يتنازعها مستويا الأصوات والصرف ، وقضية تسهيل الهمزة تتنازعها مستويات المعجم والأصوات والصرف .

- أن الناظر فى قضايا الهمز يمكنه النظر إلى بحر العربية وما يموج به من آراء وتحليلات تمحورت حول الهمزة ، وهذا ما يمكن الباحث من إعادة اكتشاف الفكر اللغوى العربى الذى نقرؤه متفرقًا وكذا صور التخفيف المتعددة فيصعب علينا تكوين صورة كاملة لهذا الفكر .

- أن المشكة الرئيسة فى الهمز ودراسته تكمن فى أمور :

١- عدم اليقين المطلق من صحة تصوير الهمز لتأثرها بالحركات السابقة أو المرافقة أو اللاحقة.

٢- تأثرها أو تداخلها والتباسها مع حروف المد أو الحركات خاصة مع حرف الألف ومع الفتحة.

٣- تعدد مواضعها حذفًا أو تحويلًا إلى حرف آخر أو العكس كما فى الإعلال والإبدال .

٤- تقلب الهمزة بين المد والوصل والقطع ... الخ مما لا يمكن معه وضع صورة أو تخيل صورة واحدة لحرف الهمزة كغيرة من حروف العربية .

- مع تنوع الهمزة بين وصل و قطع ومد إلا أن همزة القطع هى التى حظيت أو نالت الإهتمام الأعظم لأن المشكلة تتجلى فيها أكثر من غيرها .

- حاول البحث إيجاد الحلول لموضوع الهمزة و إشكالياتها التى ترافقها فى أوجه عديدة من استخدامها ، ولم يكن ثمة مصادر معينة أعتمد البحث عليها بشكل أساسى ، لأن غالب ما كتبناه ما هو إلا نتاج ممارسات عملية فى مجال تدريس القراءات وعلومها .

- تداخل تناول الهمزة مع المستويات اللغوية المختلفة ، فعلماء الأصوات يعتبرونها من أصعب الأصوات مخرجًا ، ويختلف قدماؤهم ومحدثوهم فى تعيينها ووصفها هل هى من أقصى الحلق وشديدة ومجهورة كما يرى القدماء أو أنها من الحنجرة أو فتحة المزمار مخرجًا ، ولا هى مهموزة ولا مجهورة كما ذهب المحدثون .

- علماء الصرف يضعون حرف الهمزة مع حروف العلة والهاء والعين حيث أبدلوها من هذه الحروف ، وما رأيهم إلا تتمة لأصالة الهمزة ومخرجها ومراحل تكوينها ، ولذا نراهم يرون أو

يأخذون بضرورة تحقيق الهمزة على الرغم مما أوجبوه من زيادتها أو حذفها أو إبدالها ، ولنتأمل وجهة ابن يعيش وهو يعكس لنا ما سبق ذكره حين يقول :

إن تحقيق الهمز لغة تميم وقيس ، ولأن الهمزة حرف ، وجب الإتيان به كغيره من الحروف .

- وأما علماء النحو فتراهم يتعجبون من أمر الهمزة إعرابًا وصورة نحوية ، ويتساءلون كيف بنا أن نرفضها حرفًا وهى التى حملت ثلاثة عشر وجها نحويا إذا وقعت إستفهامًا ، ووجهين فى غير الاستفهام ، ثم يؤكدون على ضرورة وجودها نحوًا وإعرابًا .

- أما علماء الرسم فيرون ضرورة كتابتها سواء أكانت ابتدائية أم متوسطة أم متطرفة ، ويقرون أن الإبتدائية أكثر ما تكون من أصل الكلمة ، فلو حذفناها لاختل الوزن والمعنى ، وأما المتوسطة فما علينا إلا أن نكتبها تبعًا لحركة الأقوى سواء أكان المتوسط عارضًا أم أصلًا شريطة النظر إلى حركتها وحركة ما قبلها ، ويرون أنها محور الخلاف الدائم ، أما المتطرفة فقد تخضع لحركة ما قبلها فقط ، وأما همزة الوصل فهى ألف يؤتى بها للتمكن من نطق الألفاظ المبدوءة بحرف ساكن .

- تنوع الهمزة مابين همزة وصل وقطع ومد ، إلا أن همزة القطع هى التى نالت الإهتمام الأكبر، لأن المشكلة تظهر فيها أكثر من غيرها ، وهذا لايعنى إهمال همزة الوصل وسلامتها من بعض الإشكالات ، التى تصاحبها خصوصًا عندما تحذف فى اللفظ مع وجوب عدم حذفها فى الكتابة ، أو عندما تلتبس مع همزة القطع .. الخ .

- الهمزة الزائدة تعتبر وحدة صرفية مقيدة لايمكن أن تظهر بنفسها من حيث المعنى كهمزة المضارعة وهمزة الوصل و غيرهما ، إلا أن هذه الهمزات تفيد مع الصيغة معانيٍ لم تكن للصيغة قبل زيادتها ويمتد هذا الأثر ليشمل الجوانب اللغوية المختلفة .

- أكد البحث على أن :

- القراءات الواردة فى مسائل وقضايا الهمز لم تكن لتختلف فى اللفظة ذاتها ، بل جاء الاختلاف من ناحية أدائها ، وكيف أن معظم هذه الاختلافات صوتيه تؤكد أن القراءات عمومًا هى أصل المصادر جميعًا فى معرفة اللهجات .

- برزت الحاجة إلى استنباط النظام الصوتى للعربية عامة ، وللقرآن الكريم بقراءاته خاصة ، وكيف أنه يجب تقنين ذلك وتعليمه وربط مسائله وقضاياه ، ومع هذا كله ترتيب قوة الأوجه القرائية الواردة ، والغرض من هذا كله أن يلحق ما ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها .

- علماء القراءات والعربية على السواء لم يغفلا مطلقًا وهما يقنان النظام الصوتى للعربية ، عن نطق كتاب الله تعالى وطرق أدائه ، ولم يهملا أى جهد سبقهما من أحد ممن عنى بالقرآن الكريم

وقراءاته وكيفيات أدائهما ، ومن ثم جاء عملهما ذا طابع عام أفاد منه دارسوا أصوات القرآن الكريم ، كما أفاد منه الباحثون فى أصوات العربية ، وما هذا البحث إلا لبنة فى هذا الطريق .

- تعددت المشكلات الصوتية وتنوعت ، واختلفت تبعًا لذلك اهتمامات العلماء ، وتمايزت مناهج العلوم اللغوية والقرائية ، وصار المجتمع يميز بين القراء واللغويين ، وأكدوا على أنه فى حين عنى اللغويون النحويون بالمشكلات الصوتية التى تتصل باللغة بصورة عامة ، وغلب على منهجهم الجانب الصوتى ، كانت عناية المشتغلين بالقراءات بالمشكلات والقضايا الصوتية المتصلة بقراءة القرآن الكريم وآدائه ، وغلب على منهجهم الجانب العملى .

- تحقيق الهمز وتخفيفه أصلان قرئ بهما فى المتواتر الأول – التحقيق – خاصة من خصائص القبائل البدوية فى وسط وشرق الجزيرة العربية أمثال بنى تميم وقيس وما جاورهما ، والثانى - التخفيف – خاصة من خصائص القبائل الحضرية فى شمال الجزيرة وغربها أمثال أهل الحجاز – ولا سيما قريش - ، وهذيل ، وغيرها .

- التسليم المطلق للحقيقة السابقة لا ينبغى أن يؤخذ على الإطلاق لأمرين :

١- ما تعكسه بعض الآثار من أن بعض الحجازيين كانوا يحققون الهمزة .

٢- عدم اقتصار منطقة بعينها على التخفيف فضلًا عن التحقيق ، لكن أحدًا لا يمكنه إنكار تفاوت صور و درجات هذا وذاك .

- المتأمل فى مسلك أهل التخفيف للهمز يجده لم يخرج عن أحد الوسائل الأربعة الآتية :

التسهيل بين بين – وهو المقصود عند الإطلاق - ، والإبدال – ويدخل فى الهمز المتحرك والساكن على السواء - ، والنقل – وشرطه تحرك الهمز وسكون ما قبله - ، والحذف – وغالبه فى الهمز الذى لا صورة له – والتخفيف القياسى لايخرج عن هذه الأربعة ، ويأتى استحسانًا فى غالبها وواجبًا فى بعض المواضع على نحو ما مثلنا مرارًا .

- الوسائل التخفيفية الأربعة السابقة تختلف فى كيفيتها ومظهرها التخفيفى ، أما التسهيل بين بين فيكون بأحد أمرين :

١- الغالب أن تسهل الهمزة بنطقها بينها وبين حرف المد الذى منه حركتها وهذا هو القياس فى التسهيل .

٢- النادر أن تسهل الهمزة بنطقها بينها وبين حرف المد الذى منه حركة ما قبلها ، ولا يكون هذا إلا فى مواضع معينة أى أنه تسهيل سماعى .

والمظهر الصوتى فى كلا الأمرين لايختلف وهو أن صوت الهمزة المسهلة يختلف عن صوت الهمزة المحققة ، حيث إن الهمزة المسهلة تعتبر حرفًا فرعيًا أما المحققة فحرف فرعى .

وأما الإبدال ، فيأتى متأثرًا بأحد أمرين :

١- حركة الهمز نفسه .

٢- حركة ما قبل الهمز .

والوجهة فى هذا التأثر أن يكون الحرف المبدل مجانسًا لحركة الحرف الواقع قبله .

والمظهر الصوتى هنا هو أننا أحللنا – حرفًا خفيًا ضعيفًا – الواو والألف والياء – المدية – محل حرف قوى صعب و هو الهمز .

وهذا الإحلال فيه من السهولة فى النطق ما لا يخفى ، بل هو مقصود اللغة وأحد ضوابط فصاحتها .

وأما النقل ، فشرطه أمرين معًا :

١- أن يكون الهمز متحركًا .

٢- أن يكون ما قبل الهمز ساكن يقبل الحركة – صحيحًا كان الحرف أم حرف علة –

وكيفية هذا النقل بتحريك ما قبل الهمز بحركة هذا الهمز مع حذفه ، قصدًا للتخفيف ، والمظهر الصوتى هنا أننا حذفنا من اللفظة القرآنية مقطعًا صوتيًا مغلقًا ، كما أننا حذفنا صوت الهمز نفسه .

وأخيرًا الحذف يراعى فيه أحد أمرين :

١- تحريك ما قبل الهمز بحركة هذا الهمز بعد حذف الهمز – حذف الهمز وبقاء أثره - .

٢- عدم تأثر ما قبل الهمز بحركة الهمز المحذوف ، فيظل على حاله قبل هذا الحذف – حذف الهمز وأثره - .

فالحذف قريب الحال من النقل ، لذا فالمظهر الصوتى فيه حذف مقطع صوتى من الكلمة وفيه من القصد فى الجهد العضلى والتخفيف ما لا يخفى .

- انقسم القراء فى وجهتهم مع الهمز ففى حين رأينا الغالب على قراء الكوفة ومن تبعهم تحقيق الهمز مالم يكن تخفيفه واجبًا ، متأثرين بلغة تميم وقيس ... وغيرهما ، رأينا قراء البصرة – وأهل الحجاز بداهة – يرتضون تخفيف الهمز – استحسانًا فى غير مواضع التخفيف الواجب – متأثرين بلغة قريش ، وتابع هؤلاء وهؤلاء نحاة بلادهم .

- المتأمل فى مسلك القراء و النحويين ووجهتهم من أحكام الهمز – تحقيقًا وتخفيفًا – يمكنه رصد ما يأتى :

١- تلتقى وجهة القراء مع النحويين فى معظم أحكام الهمز ، ويبدو أن السبب فى هذا هو أن مؤسسى النحو العربى بمدارسه المختلفة قديمًا كانوا من القراء ، فضلًا عن إجماع النحويين قاطبة على أهمية الإستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته التى لا شبهة فيها ، وإهمالهم لكل ما ورد مخالفًا للفصيح الشائع عن العرب .

٢- انفرد القراء ببعض الأحكام الزائدة ، ودونك ما مر بنا من أمثلة عديدة كما فى نحو ﴿ أَئِمَّةَ ﴾ (التوبة: ١٢)، و﴿ مُتَّكِـُٔونَ ﴾ (يس: ٥٦) وغيرهما .

- إلتقت وجهة القراء و النحويين فى أن شرط التخفيف بوسائله الأربعة السالفة الذكر لا يكون فى همز الإبتداء التى لم تسبق بشئ ، وزاد النحويون تخفيف هذا الهمز بالإبدال على غير قياس ، يستوى فى ذلك عندهم أن تكون الهمزة أصلًا أو زائدة ، وسمع ذلك منهم فى بعض الألفاظ .

- لم تلتق وجهة القراء والنحويين نظريًا – مع إلتقائهم عمليًا فى معظم أحكام هذا الهمز – فى أمرين :

١- اجتماع همزة الاستفهام مع همزة فى أول الكلمة التى تليها .

٢- اجتماع همزة المضارعة مع همزة واقعة فاء للكلمة .

ففى حين عدها النحويون من قبيل – باب – الهمزتين من كلمتين ، عدها القراء من قبيل الهمزتين من كلمة .

- اختلفت ضوابط القراء والنحويين فى تخفيف بعض صور الهمزة التى لم يسغ لها استعمال أمثلة ففى حين رأينا النحويين يفترضون لها أبنية وصيغًا للإيضاح والتدريب ، وإن لم يعثر لها على أثر مما نطقت به العرب فى فصيح كلامهم ، بل ولم يعرف لها نظائر ، رأينا القراء يلتزمون بالشواهد والآثار القرآنية ، ولم يركنوا إلى اعتماد أمثلة النحويين فى هذا النوع ، بل نصوا على أنها لا ترقى أن تكون أدلة يحتج بها لإثبات رأى ، أو تأصيل مذهب ما ، بل وثقوا وجهتهم بالنص القرآنى الذى نشأت عنه القراءات المتواترة المتعددة .

- أكد البحث على أن للقياس فى القراءات أهمية بالغة ، وتأكدت هذه الأهمية هنا مع حرف الهمز ، ورأينا كيف أن من الناس من يعلم مسائل هذا العلم وقضايا حروفه وأصواته رواية وقياسًا وتمييزًا فذلك الحاذق الفطن ، ومنهم من يعرف سماعًا وتقليدًا فذلك الوهن الضعيف لا يلبث أن يشك ويدخله التحريف والتصحيف إذا لم يبنى على أصل ، ولا نقل عن فهم .

ويرحم الله ابن الجزرى حين أشار إلى ما نحن فيه قائلًا : ... وإذا كان القياس على إجماع انعقد أو عن أصل يعتمد ، فيصير إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء ... الخ

وقد رأينا الحاجة ماسة إلى هذا مع حرف الهمز وقياساته ، والمقروء به من ذلك وترتيب ما أمكن من وجوه متواترة .

- يقترح البحث هنا ما يأتى :

١- ضرورة العناية بدراسة وتدريس الأصوات اللغوية ، والإفادة من ذلك فى دراسة القراءات ومعالجتها بكل ما وصل إليه علم الصوتيات الحديث من مناهج علمية ووسائل تقنية ... الخ .

٢- جمع التراث القرائى والصوتى والعمل على تحقيق ذلك ونشره وتيسير الاطلاع عليه .

٣- تشجيع البحث والتأليف فى القراءات وعلاقتها بالأصوات ، وإجراء البحوث النظرية والتطبيقية فيها ، مع ضرورة نشر الثقافة القرائية بين المعنيين والمشتغلين بالأداء القرآنى .

أهم المصادر والمراجع

- إبراز المعانى من حرز الأمانى ، لأبى شامة ت إبراهيم عطوة عوض – مطبعة مصطفى البابى الحلبى
- إتحاف البررة بالمتون العشرة – جمع وترتيب وتصحيح على محمد الضباع مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ١٣٥٤ هـ – ١٩٣٥م .
- أصوات اللغة د . عبد الرحمن أيوب مطبعة دار التأليف القاهرة ١٩٦٣م .
- الأصوات اللغوية – د . إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ط٤ ١٩٩٢م .
- الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ت د . عبد العال سالم مكرم ط٦ مؤسسة الرسالة ١٤١٧ه – ١٩٩٦م .
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدى ت.د.مهدى المخزومى وزميله ، منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات – بيروت – لبنان ط١ ١٤٠٨ه – ١٩٨٨ م .
- القياس فى النحو العربى نشأته وتطوره د . سعيد حاسم الزبيدى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ط١ ١٩٩٧م .
- الكتاب ، لسيبويه ، ت عبد السلام هارون ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٥ ه – ١٩٧٥ م .
- المستوفى فى النحو – لعلى بن مسعود الفرخانى ت د . محمد المختون – دار الثقافة العربية – القاهرة ١٤٠٧ه – ١٩٨٧م .
- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى أشرف على تصحيحه ومراجعته الشيخ على محمد الضباع.
- حجة القراءات لابن زنجلة ت سعيد الأفغانى ط مؤسسة الرسالة ط٥ ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م .
- سراج القارئ المبتدئ و تذكار القارئ المنتهى لابن القاصح وبهامشه غيث النفع ط المطبعة الأزهرية المصرية الطبعة الأولى ١٣١٧ه .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى – دار إحياء الكتب العلمية عيسى الحلبى القاهرة .
- شرح الشافية لابن الحاجب للاسترابادى ت محمد نور الحسن وآخرون دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ه – ١٩٨٢م .
- شرح المفصل لابن يعيش – طبعة عالم الكتب – بيروت .
- شرح الهداية – للمهدوى تحقيق ودراسة د . حازم سعيد حيدر .
- شرح طيبة النشر فى القراءات العشر للنويرى حقق وروجع بإشراف لجنة إحياء التراث الإسلامى بالأزهر – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤١١ه – ١٩٩٠م .
- طيبة النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى – ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم الزعبى ط٣ ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م .

- علم الأصوات د.كمال بشر القاهرة ط ٥ ١٩٧٩م .
- فى اللهجات العربية د.إبراهيم أنيس ط مكتبة الأنجلو المصرية ط٩ ١٩٩٥م .
- موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجرى د. شعبان صلاح ط دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م .
- قضية السماع وضوابطها فى الأصول د . تمام حسان
- لسان العرب – لابن منظور – طبعة دار المعارف بمصر .
- متن الشاطبية المسمى حرز الأمانى ووجه التهانى فى القراءات السبع – للشاطبى ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم الزعبى ط٥ ١٤٣١ه – ٢٠١٠م .